الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الدكتور "مولاي الطاهر" سعيدة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مطبوعة بعنوان:

الاقتصاد الجزائري

موجهة لطلبة السنة الثانية "علوم اقتصادية "

من إعداد الدكتور:

عبد الله نور الدين

السنة الجامعية 2022-2023

بسم الله الرحمن الرحيم

" وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَى آمَنُواْ وَاتَّقَواْ لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَاتٍ مِّنَ السَّمَاء وَالأَرْضِ وَلَكِن كَذَّبُواْ فَأَخَذْنَاهُم بِمَا كَانُواْ يَكْسِبُونَ "

الأعراف: 96

تقديـم

يعتبر مقياس الاقتصاد الجزائري من المقاييس الضرورية التي يتوجب على كل طالب في العلوم الاقتصادية أن يضطلع عليه ويلم بمحطاته الأساسية التي تمكنه من فهم و تفسير المراحل الاقتصادية التي مر عليها الاقتصاد الوطني والمشاكل التي واجهته ،ومختلف الإجراءات والتدابير والمساعي الإصلاحية التي تم توجيهها لتطويره وتنميته والنهوض به سوءا كانت بمساع وإمكانيات وطنية أو برامج وتمويل من المؤسسات الدولية. وذلك من خلال مجموعة من المواضيع المتكاملة فيما بينها ، تم تقسيمها في شكل محاضرات تعالج تطور ومسيرة الاقتصاد الجزائري خلال مختلف المراحل بداية من الحقبة الاستعمارية إلى يومنا هذا.

إن هذا العمل عبارة عن جملة من المحاضرات التي يتم توجيهها لطلبة السنة الثانية علوم اقتصادية، وقد تم تكييفه مع البرنامج الوزاري ، ليكون أداة في يد الطلبة تساعدهم على استيعاب أكثر لهذه المادة العلمية، و التي تمثل إحدى أساسيات التكوين القاعدي لتخصص العلوم الاقتصادية.وأخيراً نسأل الله أن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم، وأن يكون إضافة إيجابية إلى مكتبة الكلية وإلى المهتمين والدارسين في هذا المجال.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

د. نورالدين عبدالله

الجزء الأول

الاقتصاد الجزائري: الموروث الاستعماري (العهد العثماني والاستعمار الفرنسي)

تقديم

يعالج هذا الفصل دراسة تطورات جهود الدولة الجزائرية في بناء اقتصاد وطني لما بعد الاستقلال وفق جهود وطنية بحتة وباتباع العديد من الاستراتيجيات والبرامج التنموية مست كل من القطاعين الزراعي والصناعي وانطلقت فيها خلال الفترة الممتدة من نيل الاستقلال 1962 حتى عام 1994 – تاريخ انطلاق الإصلاحات الشاملة تحت إشراف الصندوق والبنك الدوليين– حتى يكون هناك إلمام بمسيرة التنمية في الجزائر. خاصة وأن أثر السياسة الاستعمارية التي دامت لأكثر من قرن من الزمن قد امتدت إلى سنوات الاستقلال وبلا شك أن مسيرة التحول البنيوي تستغرق وقتا لمحو آثارها وتأسيس بنيان اقتصادي مؤهل وقابل للتطور السريع حتى يواكب المد الاقتصادي العالمي.

المحاضرة رقم 01: الاقتصاد الجزائري في العهد العثماني (1518-1830) [1]

كان الاقتصاد الجزائري في العهد العثماني يتراوح بين الانتعاش في بداية القرن السادس عشر، بسبب قدوم المهاجرين الأندلسيين الذين أدوا أدوارا مهمة في زيادة إنتاج الأراضي الزراعية، الصناعة، والتجارة، ومن ثم التقهقر الذي أصاب الاقتصاد الجزائري بعد النصف الثاني من القرن السابع عشر حتى الاحتلال الفرنسي 1830 الذي كان سببه الأوبئة والطاعون وسنوات القحط التي تعرضت إليها البلاد، وتأخر أساليب وطرق الزراعة والصناعة التي لم تعرف كيفية تحويل المواد الزراعية إلى صناعية، وركود التجارة التي انعكست على جميع نواحي الحياة الاقتصادية وعلى هذا الأساس يمكن إبراز النشاط الاقتصادي على النحو التالي:

1- الزراعة:

قدرت المساحة الزراعية في الجزائر العثمانية بـ 12.5 مليون هكتار، استغلت في إنتاج المحاصيل المعيشية كالحبوب والخضر، إضافة إلى الحوامض والزيتون والتمور وعنب المائدة والتين، إلى جانب المحاصيل التجارية كالتبغ، الكتان التي كانت تشغل 94% من السكان، كما اهتم الجزائريون بتربية المواشي، حيث بلغ عدد رؤوس الأغنام 08 مليون رأس، و01 مليون رأس من الأبقار.

- تميزت الزراعة بمختلف فروعها باعتمادها على الطرق التقليدية (المحراث والمنجل).
- اعتماد النشاط الزراعي على نظام الإرواء الزراعي فكان يعتمد على مياه الأمطار لعدم توفر الخزانات والقنوات الإروائية.
- بدا الركود يتسرب إلى الزراعة بسبب تراجع مداخيل النشاط البحري للأسطول الجزائري وهذا ما دفع بالسلطة إلى فرض ضرائب تصاعدية على السكان (الفلاحين) لتعويض ما فقدته من مداخيل، فأثر ذلك على الجانب الزراعي، بالإضافة إلى احتكار السلطات لتجارة الحبوب.
- كما تميزت الزراعة بسيادة النظام الاقطاعي، وانضمت الملكية الفلاحية إلى ثلاثة أنواع:

[1] ساعد محمد (2018)، محاضرات لمقياس الاقتصاد الجزائري ، مطبوعة دروس موجهة للسنة الثانية علوم اقتصادية، جامعة ابن خلدون، تيارت، ص:02-05.

نوع الملكية	المساحة الإجمالية
أراضي العرش	5 مليون هـ
أراضي البايلك	1.5 مليون هـ
أراضي الخواص	3 مليون هـ
أراضي الأحباس	3 مليون هـ

أ- ملكية خاصة: وهي ضيقة المساحة، تتواجد على أطراف المدن.

ب- ملكية مشاعة: وهي أراضي العرش التي يستغلها كافة أفراد القبلية كل حسب طاقته وتحتل مساحة أوسع من الملكية الخاصة.

ج- الأحباس (الأوقاف) وأملاك الدولة: وتسمى أيضا بملكية البايلك، تشرف على تسييرها المصالح الإدارية بمساعدة قبائل المخزن.

2- الصناعة:

تميزت الصناعة في هذه الفترة بالبساطة وقلة التنوع، واقتصرت في أغلبها على المنتوجات نظرا لوفرة المواد الخام كالصوف والحرير، وكانت لكل منطقة صناعتها الخاصة، ففي مدينة قسنطينة كان عدد المهن يناهز أو يفوق العشرين وفي الجزائر أكثر من أربعين ولكل نوع من الصناعة أمين يعرف بالصناعة التي يشرف عليها كأمين الفضة وأمين الخياطين، الطرازين...إلخ وهكذا نجد أن الجزائريين وعلى غرار الشعوب الأخرى مارسوا الصناعة اعتمادا على ما يتوفر ببلادهم من مادة أولية ومارسوا هذه الأنشطة في مختلف البلاد، ومن بين أهم الصناعات ما يلي:

- صناعة مستلزمات الزراعة والبناء، صناعة دباغة الجلود والأحذية، الحقائب...الخ وحافظات التمر، الأحزمة، غمد السيوف ومختلف الأمتعة الجلدية.
- صناعة النسيج كالطواقي الصيفية والشتوية، والجوارب الصوفية والقطنية...إضافة إلى صناعة أخرى كالفرش والوسائد والمساند.
- صناعة الحدادة ومعالجة المعادن والأسلحة وتحضير البارود، إذ تحضر هذه الأخيرة في المسابك التي كانت تصنع بها الأسلحة والمعامل التي كان يحضر بها البارود في كل من الجزائر وقسنطينة.

- صناعة الجلود كانت رائجة في المدن والبوادي وتستعمل الجلود المعالجة في صناعة السروج، الأغمدة.

وقد اشتهر صناع كل من تلمسان والجزائر وقسنطينة بجودة مصنوعاتهم الجلدية التي نافست ما كان يصنع بالمغرب الأقصى بفاس ومراكش.

- صناعة الخشب وبناء السفن كانت تعتمد هذه الأخيرة على الأخشاب المحلية التي تصنع منها غالبا الأدوات المنزلية مثل الخزائن والصناديق والأبواب ...الخ.
- صناعة الخزف والأدوات الفخارية إذا كانت توفر الأدوات الضرورية للاستعمال المنزلي ولغرض البناء والزينة في البيوت والمساجد، يلحق بهذا النوع من الصناعة الفخارية الورشات العديدة بفحوص المدن الكبرى حيث يعالج الرخام ويحضر الجبس ويصنع الأجر والقرميد المجوف المستعمل في تغطية المنازل في الجهات الساحلية خاصة.
- صناعة المجوهرات والحلي وتخص المجوهرات الذهبية الفضية.
- صناعة مستحضرات التجميل والعقاقير وتخص تقطير ماء الورد والزهر من الورود.

3- التجارة:

ازدهرت التجارة حيث كانت تصدر إلى أوروبا والدول الثمانية العديد من المنتجات كالزرابي والملابس المطرزة والشموع، الصوف، المواشي...الخ بالمقابل كانت الجزائر تستورد القطن والأقمشة والعلك والتوابل وحتى العبيد وكان التبادل التجاري يتم عن طريق المقايضة أو باستعمال النقود حيث كانت تصك النقود بثلاثة أنواع هي:

- **العملات الذهبية**: السلطاني.
- **العملات الفضية**: الدورو الجزائري، وريال بوجو.
- **العملات النحاسية**: الصائمة وريال بسيطة.

وبهذا العرض للنشاط الاقتصادي وكخلاصة لوضع الاقتصاد الجزائري في العهد العثماني يمكن القول واعتمادا على طبيعة ونوعية الإنتاج الزراعي والحرفي واستنادا إلى نوعية المبادلات والإجراءات

المعمول بها أن اقتصاد الجزائر العثمانية آنذاك عرف ركود نسبي يعتمد على اكتفاء ذاتي زراعي وحرفي وتوازن تجاري يقوم أساسا على مبادلة المواد الأولية الزراعية بالسلع الأوروبية، وهذا نظرا للاهتمام الكبير والمتزايد بالجوانب العسكرية والسياسية انعكست سلبا على الجانب الاقتصادي من خلال:

- عدم وجود سياسة اقتصادية.
- عدم اهتمام الحكام الأتراك بتطوير البنى التحتية.
- لم تتدخل الدولة لتحسين وسائل الزراعة.
- لم تساهم في الوقاية من الأضرار الطبيعية.
- الاهتمام بالموانئ الجزائرية بقصد إيجاد مرسى آمن لسفن القرصنة وليس بقصد التجارة.
- عدم تطور الصناعات اليدوية والحرف التقليدية من حيث النوع والكم وهذا لعدة عوامل منها:

- منافسة المصنوعات الأوروبية المستوردة التي تتميز بانخفاض ثمنها وجودة صنعها.
- ثقل الضرائب المفروضة على الصناع الحرفيين.
- جمود النقابات المهنية الذي كان يتمثل في حرص أمناء الحرف على الحد من الإنتاج والمحافظة على الأساليب التقليدية.

ونظرا للظروف والعوامل السابقة الذكر، عجزت الكيانات العثمانية في الجزائر عن التطور داخليا والتفاعل دوليا، مما مكن فرنسا من الاستيلاء على الجزائر وهي المرحلة الثانية التي سنتطرق إليها من خلال دراسة وتحليل وضعية الاقتصاد الجزائري إبان الاحتلال الفرنسي (1830-1962).

المحاضرة رقم 02: الاقتصاد الجزائري في العهد الفرنسي (1830-1962)[1]

في هذه المحاضرة نستعرض الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والتنظيمية السائدة خلال الحقبة الاستعمارية الفرنسية التي ورثت ما تناولناه بالتفصيل في المحاضرة السابقة كموروث عثماني وسنتناول نفس القطاعات والهيكل الاقتصادي والنقاط التي أثرناها كصيغ الملكية والعملة كذلك ليتسنى لنا المقارنة بين الحقبتين.

1- الزراعة:

اعتمد الاقتصاد الجزائري بشكل كبير في هذه المرحلة على الزراعة والرعي، إذ كانت مجمل النشاطات الاقتصادية الجزائرية موجهة لخدمة الاقتصاد الفرنسي والمستهلك الفرنسي.

ومن هذا المنطلق ونظرا للأهمية التي احتلتها الأرض الزراعية من برامج وخطط المستعمر الفرنسي، بدأ هذا الأخير في مصادرة الأراضي من أصحابها وذلك من خلال ترسانة من القوانين ولعل من أهمها هي:

- قرار عام 1830 الذي أقر الحق للسلطات الفرنسية حق مصادرة أملاك المسلمين ذوي الأصول التركية (الأوقاف)، والأراضي التي هي وقف المساجد والأعمال الخيرية.
- قرار 1833 الذي أقر الحق للسلطات الفرنسية مصادرة جميع الأراضي التي ليس لدى أصحابها عقود أو أوراق تثبت ملكيتها.
- الأمر الصادر في عام 1844 الذي أقر بيع أراضي الأوقاف.
- في سنة 1871 ونظرا لمضايقة التي أحدثتها ثورة المقراني للمستعمر صادر أراضي تقدر مساحتها بـ (6.500.00هـ).
- في سنة 1872 منح النازحين الفرنسيين من الألزاس واللورين بعد ضمها إلى ألمانيا عقود ملكية زراعية تقدر بـ (100 ألف هـ).

وحتى تتبين الصورة أكثر الجدول أدناه يوضح شكل التوزيع بالنسبة للمساحات الزراعية التي يملكها المستوطنون والجزائريون حسب إحصائيات قام بها المستعمر في سنة 1954 .

---

[1] *ساعد* محمد (2018)، محاضرات لمقياس الاقتصاد الجزائري ، مطبوعة دروس موجهة للسنة الثانية علوم اقتصادية، جامعة ابن خلدون، تيارت، ص:06-12.

الجدول رقم 01: توزيع المساحات الزراعية

الجزائريون المالكون أقل من هكتار واحد	105954 ألف
المستوطنون المالكون أقل من هكتار واحد	2393 ألف
الجزائريون المالكون من [1-5هكتارات]	332529 مليون
المستوطنون المالكون من [1-5هكتارات]	5030 ألف
الجزائريون المالكون من [50-100هكتارات]	16580 ألف
المستوطنون المالكون من [50-100هكتارات]	2630 ألف
الجزائريون المالكون أكثر من [100هكتار]	8499 ألف
المستوطنون المالكون من [100 هكتار]	6385 ألف

المصدر: حليمي عبد القادر، جغرافية المغرب العربي، مطبعة الإنشاء، دمشق، 1968.

حيث يتضح من الجدول أعلاه أن نسبة الجزائريين المالكين من مجموع ما يقارب 9 ملايين جزائري هي 14 هكتار للمالك الجزائري الواحد ونسبة المستوطنين هي 158 هكتار.

وقامت السلطات الفرنسية بمصادرة الأراضي لا شيء إلا لتيقنها من التأثير الاقتصادي الإيجابي لهذه الأراضي وخاصة منها التي كانت مخصصة كوقف على المجتمع الجزائري وخاصة في أواخر العهد العثماني، إذ عمل المستعمر على تدمير التركيبة التنظيمية لهذه الأملاك حتى يعزز الفقر والقهر والجهل في أواسط المجتمع الجزائري بمصادرته لأحد أهم موارد رزقه التي كانت تعطيه نوعا من الاستقلالية، ليجعل منه تابعا خاضعا "للإدارة الاستعمارية".

- قانون المستثمرات الفلاحية، حيث سمح هذا الأخير للشركات الأوروبية بالاستثمار في القطاع الزراعي والنقدي وأهمها الشركة العامة السويسرية (1852) استثمرت مساحة 20 ألف هـ في سطيف.
- قانون الغابات حيث صدر هذا الأخير في سنوات 1874-1885-1903، هدفه منع استغلال الغابات من طرف الجزائريين.

1-2- خلق قطاع اقتصادي مزدوج:

- قطاع عصري أوروبي متطور للمستوطنين الفرنسيين الذين طبقوا علاقات الإنتاج الرأسمالية في الأراضي الزراعية، بغرض التصدير خاصة للأسواق الفرنسية.
- قطاع ثان تقليدي، ريفي يغلب عليه الطابع الزراعي ، يستعمل وسائل إنتاج بدائية ويستغل الأراضي غير الخصبة على سفوح الجبال والوديان (قطاع الاكتفاء الذاتي أو ما يسمى باقتصاد التقوت).

1-3- انفصال القطاع الحديث العائد للأوروبيين عن الزراعة الجزائرية:

وهذا من خلال التوجه نحو منتجات زراعية صناعية كالحمضيات لتصدير الخمور، من خلال تحكم المعمر في نوعية الإنتاج التي فرض فيها زراعة الكروم وهذا الإنتاج النبيذ الذي لم يكن يستهلكه 90% من السكان، أما بالنسبة للمساحة المخصصة له ثلثي (3/2) المساحة الإجمالية في الجزائر.

وقد ازدادت زراعة هذا المنتوج من 1945 إلى 1954 من 137 إلى 271 ألف هكتار.

2- السياسة المالية:

تم تسخير إمكانات الجزائر ومواردها المالية لتحقيق الأهداف الاستعمارية وذلك من خلال القوانين المالية والضرائب التي فرضت على ثلاث أنواع وهي:

- **الأجور**: ضريبة تدفع من طرف الفلاحين الذين يستعملون أراضي الغزل ثم عممت على أراضي العرش، وتحدد قيمتها حسب مردود الإنتاج.
- **العشور**: وهي ضريبة تفرض على الأراضي الزراعية، قيمتها تحدد حسب نوعية الأراضي وكمية الإنتاج.
- **الزكاة**: وهي ضريبة تفرض على الرؤوس حي ثكانت تفرض على المناطق الأخرى الحديثة.
- الضرائب العربية ظهرت في 1874/07/13 تعرض على المسلمين فقط وتطورت من 14 مليون فرنك فرنسي في عام 1878 إلى 19 مليون فرنك فرنسي في 1890، وإلى 25 مليون فرنك فرنسي سنة 1912.

- **البنوك والمصارف المالية:** كانت تقدم خدماتها للمعمرين والمستوطنين وأهمها بنك الجزائر 1851، القرض العقاري الفرنسي 1852، والقرض الليوني 1863.

3- التجارة:

لم تكن هي الأخرى بأفضل حال، وهذا من خلال هدفين:

- **الهدف الأول:** وهو السيطرة على السوق الداخلية الجزائرية من خلال:

- إصدار القوانين التي وحدت الجزائر مع فرنسا (1851-1867) والتي كان الهدف منها عزل الجزائر تجاريا.
- حرمان الجزائر من حماية صناعاتها وحرفها الوطنية.
- تغليب الشركات الفرنسية الحديثة التي تنتج بجودة عالية وأسعار أقل مما كانت تنتجه الصناعات والحرف الجزائرية.
- احتكار النقل البحري بين الجزائر ودول العالم من قبل الشركات البحرية الفرنسية لتسهيل عملية التصدير.

- **الهدف الثاني:** وهو تصدير رؤوس الأموال ومن خلال:

- احتكار فرنسا للسوق الجزائرية واحتكارها لتجارتها معها.
- ربط الجزائر بالصندوق المشترك للعملة الصعبة والذي لم تكن تستطيع السحب منه إلا في حدود حساب حق السحب الذي تجهزه فرنسا وتمونه.

ويمكن توضيح الصورة أكثر من خلال كمية ونوعية الصادرات الجزائرية وهذا حسب ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم 02: نسب الواردات والصادرات الجزائرية في مختلف القطاعات الاقتصادية لسنة 1952

الصادرات الجزائرية	النسبة	الواردات الجزائرية	النسبة
مواد نبانية	%87	مواد نبانية	%16
مواد حيوانية	%2	مواد حيوانية	%2
مواد معدنية	%6	مواد معدنية	%6
مواد مصنوعة	0%	مواد مصنوعة	%55

المصدر: نقلا عن ممثليه الجهوية الجزائرية في الجمهورية العراقية، القضية الجزائرية تدخل عامها السابع، وزارة الإرشاد.

من خلال الجدول أعلاه يتبين لنا أن معظم صادرات الجزائر هي الإنتاج النباتي بـ 87% من خلال سيطرة زراعة الكروم، والحيوانية بـ 2%، المواد المعدنية بـ 6%، أما المواد المصنوعة فهي معدومة من حيث الصادرات ، أما من حيث الواردات فهي 55%إن تدل على شيء إنما على السياسة المطبقة، سياسة "عدم تصنيع المستعمرة"، وهذا ما سنناقشه في الآتي.

ونظرا للواقع الاقتصادي والاجتماعي الصعب وتحت تأثير الثورة التحريرية عملت السلطات الفرنسية على التخفيض من حدة الضغط الذي كان يعاني منه أفراد الشعب مع نهاية الخمسينيات بانتهاج سياسة جديدة ترمي إلى عزل الشعب عن الثورة ، ووضع برنامج تنموي استعجالي لصالح السكان الجزائريين عرف هذا البرنامج (بخطة قسنطينة). (Plan de constantine"، يمتاز هذا البرنامج في كونه أول برنامج اقتصادي، اجتماعي يرتكز على ثلاث محاور أساسية هي:

- **السياسة الزراعية:**

أمام تدهور الكبير الذي عرفه القطاع الزراعي، عمدت السلطات الفرنسية في إطار مشروع قسنطينة اتباع سياسة زراعية مضمونها:

- استطلاع مزيد من الأراضي الزراعية.
- توزيع 250 ألف هكتار على الفلاحين الجزائريين غير المالكين لاستغلالها.

ونظرا للعراقيل البيروقراطية والسياسية فشلت هذه السياسة.

- **السياسة الصناعية:**

- نظرا للتأخر الكبير في الميدان الصناعي، إذ كانت الصادرات الجزائرية تمثل 0% (مواد مصنوعة) في المقابل كانت الورادات الجزائرية الصناعية تمثل 55% من مجموع الواردات.

سطر المستعمر سياسة صناعية من شأنها النهوض بالصناعات المختلفة التي تقدم بالدرجة الأولى الاقتصاد الفرنسي وذلك على النحو التالي:

- إعطاء الاهتمام للصناعات التي تختص بتحويل المواد الزراعية والصناعية الميكانيكية، الكهربائية والنسيج.

- تشجيع الوحدات الصناعية الصغيرة والمتوسطة.

- برمجة المشاريع الكبرى الموجهة للتصدير (مشروع الحديد والصلب في عنابة، مصنع تمييع الغاز بأرزيو).

والجدول الموالي يوضح البرنامج الاستثماري الذي كان من المنتظر تطبيقه.

الجدول رقم 03: البرنامج الاستثماري الفرنسي

الفروع الصناعية	المبالغ (مليون فرنك جديد)
الصناعة الغذائية	240
مواد البناء	260
مناجم	54
الصناعة الميكانيكية	620
الصناعة الكيماوية	48
النسيج	343
الصناعات المتنوعة	302

كان الهدف المنتظر من هذا البرنامج الاستثماري في الميدان الصناعي هو تحقيق إنشاء أكثر من 400 ألف منصب عمل للامتصاص البطالة، وإغفال أفراد المجتمع الجزائري عن الثورة.

إلا أن هذه السياسة الصناعية من خلال الأهداف المعلنة لم تحقق النتائج المرجوة (نتائج ضئيلة) لصالح الاقتصاد الجزائري بل كرست ربطه أكثر بالاقتصاد الفرنسي من حيث الاعتماد الكلي على الصناعات التي تمد الاقتصاد الفرنسي بالمواد الأولية.

- **السياسة النفطية:** لو تتبعنا أجندة استخراج واستغلال النفط لوجدنا أن المستعمر الفرنسي كان يعتمد في الحصول على إحتياجاته من النفط على الاستيراد من الشرق الأوسط وغيره من المناطق، الأمر الذي أثقل كاهل الخزينة الفرنسية لأن احتياجاتها النفطية تستوردها من خارج منطقة الفرنك، ضف إلى ذلك مخلفات ما تركته الحرب العالمية الثانية التي دمرت اقتصادها.

ومن هذا المنطق وضع المستعمر جل اهتماماته للسيطرة على النفط الجزائري، وانطلقا من هذه المعطيات شرعت الحكومة الفرنسية في التنقيب عن النفط بقيادة الشركة الوطنية للبحث واستغلال بترول الجزائر والمعروفة بـ "سنريبال" وذلك في عام 1946 إذ انتهى الأمر بها إلى اكتشاف حقلين بمنطقة الشلف في عام 1948 أما الحقل الثاني فهو حقل جبل العنق 1960، ومع كل هذه الاكتشافات لم تتمكن فرنسا إلا من تغطية 6.58% من احتياجاتها النفطية حتى عام 1956 تاريخ توقف أول استثمار نفطي في الشمال الجزائري.

أما الاستثمار في الصحراء الجزائرية فتحقق في عام 1955 إذ تم العثور على أول حقل للنفط (حقل عجيلة)، ثم تواصلت الاكتشافات من بعد ذلك في صحرائنا الكبرى.

ولكن هذه السياسة النفطية المعتمدة من قبل المستعمر بدأت تتلاشى نظرا:

- تجدر قوة المقاومة الجزائرية للاستعمار.
- إعلان جبهة التحرير الوطني في 1957 أن الجزائر لن تلتزم بأي اتفاقية أو معاهدة تعقدها فرنسا باسم الجزائر.

المحاضرة رقم 03: السياسة التنموية المعتمدة بعد الاستقلال

1/3- مقدمة

عانى الاقتصاد الجزائري غداة الاستقلال مصاعب اقتصادية واجتماعية نتيجة البنيان الاقتصادي المشوه وغير المتوازن وكذا رحيل أكثر من أربعة أخماس (5/4) المعمرين العاملين في الإدارة والمؤسسات المالية والنقدية قدرت بحوالي مليون معمر أوربي 50 ألف كادر سامي و35 ألف كادر متوسطا المهارة و100 ألف موظف، في وقت كانت أمية الجزائريين تجاوزت 90% فضلا عن تهريب رؤوس أموال خارج الجزائر قدرت ب 750 مليون فرنك فرنسي في جوان 1962. [1]، وقد انعكس هذا الوضع على أداء الاقتصاد الوطني الذي حمل معاني التخلف والتبعية وعدم التناسق في ما بين قطاعاته خاصة الصناعي والزراعي منها.[2] ، فضلا عن سوء الأوضاع الاجتماعية ومظاهر الفقر والجوع والمرض والأمية مما تتطلب تكاتف الجهود للانطلاق في عملية كبرى للبناء والتشييد. وتعد الفترة 1963-1979 المرحلة الأولية للتأسيس الاقتصادي في الجزائر، وعملية التغيير الجذري في البنيان الموروث عن الحقبة الاستعمارية في كل المجالات على اختلافها.

[1]- Ahmed Henni (1991), Economie de L'Algérie Indépendante, ENAG, Algérie, p: 126.

[2] محمد بلقاسم حسن بهلول(1999)، سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر، الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص:38,37.

2/3- التنمية الاقتصادية من المواثيق الرسمية للبلاد[1]

جاءت أول محاولات اصلاح الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية كنتيجة حتمية لحالة التدهور التي كانت سائدة من جراء السياسة الاستعمارية، واتضحت أولى معالمها في الوثائق الأساسية للبلاد كبرنامج طرابلس وميثاق الجزائر والميثاق الوطني وذلك تكملة لما ورد في بيان أول نوفمبر عن الاتجاهات العامة للاقتصاد المنشود بنائه بعد نيل الاستقلال 1954. ودراسة بعض التجارب التنموية في دول إفريقيا وأسيا والاستفادة منها.

1/2/3- ميثاق طرابلس (جوان 1962)

هو عبارة عن وثيقة اعتمدها المجلس الوطني للثورة الجزائرية .C.N.R.A في اجتماعه المنعقد بطرابلس في شهر جوان 1962، كنص يحدد التوجه المستقبلي للبلاد في سعيها لتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة. وجاءت هذه الوثيقة مؤكدة على جملة من القضايا أهمها:

- ضرورة تدخل الدولة المباشر في الحياة الاقتصادية؛
- القيام بثورة زراعية تقتضيها الوضعية الخاصة التي كان يعيشها القطاع؛
- أولوية إقامة الصناعات الثقيلة من أجل دعم القطاع الزراعي ومن أجل إنشاء وتطوير الصناعات الخفيفة بعيدا عن التأثيرات السلبية التي يمكن أن تنتج عن التبعية الاقتصادية للبلدان الرأسمالية المتقدمة.

ومن أجل ذلك تم المباشرة بإجراءات التأميم لكل الموارد الطبيعية، وتجارة الجملة، والتجارة الخارجية، والبنوك وكل المؤسسات المالية، وإعتماد سياسة التخطيط المركزي، والتحديث والتطوير في قطاعات الاقتصاد القومي وخاصة قطاع الزراعة في المقام الأول إلى جانب قطاع الصناعة.

وتمثلت الاجراءات المعتمدة في المجالين في ما يلي :

- إعادة هيكلة وتحديث الزراعة
- تنظيم ملكية الأملاك العقارية
- استصلاح واستزراع الأراضي وتوسيع المروية
- توفير تقنيات ومستلزمات الزراعة الحديثة.
- إقامة الصناعات الثقيلة

---

[1] **راجع في ذلك:**

- شعوة الدراجي (2021)، محاضرات لمقياس الاقتصاد الجزائري ، مطبوعة دروس موجهة للسنة الثانية علوم اقتصادية، جامعة جيجل، ص:12-13.

- محمد راتول(2000)، سياسات التعديل الهيكلي ومدى معالجتها للاختلال الخارجي التجربة الجزائرية، رسالة دكتوراه قسم الاقتصاد كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، ص ص:158,157.

– توجيه الصناعات التقليدية وإنشاء صناعات محلية وإقليمية
– تشجيع الاستثمار الأجنبي في القطاع الصناعي[1]

2/2/3– ميثاق الجزائر (أفريل 1964)

صدرت هذه الوثيقة الثانية عن مؤتمر جبهة التحرير الوطني الذي انعقد بالجزائر العاصمة في أفريل 1964. وكان أهم ما جاء فيها ما يلي:

- تجنب الأخذ بالنظام الرأسمالي كمنهج اقتصادي، لكونه، حسب الوثيقة، لا يتناسب مع حاجات وطموحات الشعب الجزائري؛
- الأخذ بالمنهج الاشتراكي وبالتخطيط المركزي المباشر من أجل حشد الموارد اللازمة وتسخيرها لخدمة التنمية الشاملة؛
- تأكيد ما جاء في برنامج طرابلس فيما يتعلق بالقطاع الزراعي من ضرورة إدخال تغييرات عميقة على هياكله ووسائل وطرق الإنتاج به؛
- التشديد على المردودية المالية للاستثمارات الصناعية المزمع القيام بها وبالتالي إعطاء الأولوية للصناعات الخفيفة على الصناعات الثقيلة؛
- ضرورة الاهتمام بالتكوين والرفع من مستوى كفاءة المواطن الجزائري والاعتماد على الإمكانيات الوطنية لتحقيق التنمية.

وبهذا يؤكد البرنامج على ضرورة تقوية القطاع العام، من خلال عنصر التكوين والتدريب للعنصر البشري لتغطية الفجوة التسييرية التي خلفها رحيل المعمرين بعد الاستقلال واعادة بعث وانطلاق العجلة الاقتصادية لتوفير مناصب الشغل وتخفيض معدلات البطالة، وتغطية الاحتياجات من السلع الاستهلاكية الزراعية والصناعية

3/2/3– الميثاق الوطني (جوان 1976)

اعتُمِد الميثاقُ الوطني بعد استفتاء شعبي تم إجراؤه في 1976، وجاء فيما يتعلق بالتنمية الوطنية ليؤكد على الاختيارات التي اتُخذت ووُضعت موضع التنفيذ بالفعل منذ 1965، وليحشد لها المزيد من التأييد السياسي والشعبي. حيث شدد على استمرارية الاختيار الاشتراكي وضرورة تدخل الدولة المباشر في النشاط الاقتصادي بالاعتماد على التخطيط المركزي الإلزامي، وعلى أولوية الصناعات الثقيلة على الخفيفة التي يعتبرها أداة لتحقيق الاستقلال الاقتصادي والتخلص من التبعية للبلدان الرأسمالية.

[1] شعوة الدراجي (2021)، محاضرات لمقياس الاقتصاد الجزائري ، مطبوعة دروس موجهة للسنة الثانية علوم اقتصادية، جامعة جيجل، ص:12-13.

ومن ناحية أخرى فإن الثورة الصناعية تندرج في عملية رفع المستوى المعيشي لكل مواطن، فهي ليست مجرد أسلوب لتراكم رأس المال، بل إنها تهدف إلى القضاء على البطالة، وتحسين الظروف الحياتية للعمال، وإعادة توزيع الدخل القومي، من أجل ترقية الجماهير المحرومة[1]. فضلا عن هذا، يعد التصنيع وسيلة فعالة لتحديث الحياة الاقتصادية والاجتماعية بما يدخله من علوم وتقنية وتكنولوجيا في حياة المجتمع.

3/3- أنظمة تسيير وإدارة القطاعات الاقتصادية

منذ نيل الاستقلال السياسي، تعاقبت على إدارة قطاعات الاقتصاد الجزائري أساليب متنوعة أملتها ظروف كل مرحلة.

1/3/3- نظام التسيير الذاتي

على إثر مغادرة المستوطنين الأوربيين لمزارعهم ولعديد من مؤسساتهم الصناعية، بادر العمال الجزائريون في عدد من تلك الوحدات إلى القيام بحماية أصولها ومحاولة الاستمرار في نشاطها، وتدخلت الحكومة لدعم تلك المبادرة وإعطائها الطابع الرسمي من خلال إصدارها في 1963 لمراسيم نقلت بموجبها ملكية الأصول المتروكة إلى الدّولة وأخضعت الوحدات الإنتاجية المعنية لما عرف بنظام التسيير الذاتي.

وقد طبق أسلوب التسيير الذاتي في كل من القطاعين الزراعي والصناعي.

أ- قطاع الزراعة

وأصدرت بهذا الصدد مراسيم مارس 1963 لتنظيم المزارع الشاغرة بتبني أسلوب التسيير الذاتي وتحت إدارة الدولة، بتعيين مدير من قبل وزارة الزراعة. وتمثلت السياسة الزراعية في المحافظة على هيكل الإنتاج الموروث عن الحقبة الاستعمارية دون تغيير نظرا لغياب الكادر الفني المتخصص في مجال الزراعة ، وحفاظا على تدفقات النقد الأجنبي المتأتية من الصادرات الزراعية كالعنب والكروم مثلا وكذا توفير احتياجات السوق المحلية. [2]

ب- قطاع الصناعة

كان قطاع الصناعة ابان الاستقلال صغيرا جذا ومحصورا في بعض المصانع التي أوجدها المستعمر اما لتحويل المادة الأولية ومن ثم نقلها الى فرنسا أو بيعها لدول أخرى أو مصانع أقيمت على أرض الجزائر لاستغلال خيراتها في صناعات معينة لخدمة الحرب أو تصديرها كذلك.

شغور تلك الوحدات الصناعية وبقائها مهجورا الزم الدولة أنذاك بإعادة تشغيلها خدمة للتنمية الاقتصادية بصيغة القطاع الصناعي المسير ذاتيا، وكان من بينها "Acilor" (فولاذ مارتن درفله

---

[1] زرنوح ياسمينة(2006)، إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، ص:148.

[2] د/عبد اللطيف بن أشنهو(1982)، التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص:25.

حديد مسلح) في ولاية وهران، ووحدات للمعدات الزراعية في منطقة رويبة، في حين استمر نشاط الوحدات الأخرى والتي تعود ملكيتها لشركات أجنبية ولعل أهمها، رينو وبيرليه (تركيب) دورافور (هياكل معدنية)، "SNAF" (معدات حديدية)، "NEYRPIC" (إنشاءات كهربائية)، "ALLUMAF" (تصفيح وتحويل الألمونيوم).[1]

2/3/3- نظام التسيير الاشتراكي

ابتداء من عام 1967 أعطت الجزائر أولوية عظمى لتأسيس قطاع صناعي متطور يقود مسيرة التنمية من خلال التخطيط وفقا لنظام التسيير الاشتراكي كبديل لنظام التسيير الذاتي الذي ميزه من حيث نظام التسيير والأهداف المرجوة، تواجد أربع قطاعات متباينة: **قطاع التسيير الذاتي** الذي شمل المزارع وبعض الوحدات الصناعية الشاغرة، و**قطاع أجنبي خاص** متمثل في وحدات الإنتاج التابعة للشركات الأجنبية، و**قطاع خاص محلي**، و**قطاع عام** في طور النمو. مما أوجب على الدولة إعادة تنظيم الاقتصاد الوطني، وأخذت درجة تدخلها في النشاط الاقتصادي في التزايد.[2]

1/2/3/3 - المخططات التنموية

عرف تطبيق المنهج الاشتراكي في الجزائر خلال الفترة (1967-189) وثيرتين مختلفتين، وتيرة متصاعدة فترة السبعينات ووثيرة متناقصة فترة الثمانينات، والملاحظ كذلك أن التجسيد الميداني للمنهج الاشتراكي كان على شكل مخططات تنموية. **فيا ترى ما هي هذه المخططات ؟ ما مضمونها ؟ وما نتائجها ؟**

شرعت الحكومة في هذه الفترة في تطبيق مجموعة من المخططات التنموية والتي كانت ترتكز على أطروحة ضرورة تطوير الصناعة لتحقيق التنمية، ولقد شملت هذه المرحلة ثلاثة مخططات أساسية:

ويمكن عرض الأهداف الأساسية لهذه المخططات فيما يلي:[3]

- **المخطط الثلاثي(1967-1969):** استهدف هذا المخطط تحقيق التوازن الجغرافي وتم توجيه برنامج الاستثمار إلى المناطق المحرومة لإزالة مظاهر الفروقات الإقليمية، وقد بلغ مقدار الاستثمار الإقليمي الفعلي 9.160 مليار دينار جزائري.
- **المخطط الرباعي الأول(1970-1973):** خصص له 30 مليار دينار من اجل تنفيذ برنامج التصنيع، وإنشاء كتابة الدولة للتخطيط، وقد بلغ مقدار الاستثمار الفعلي 36.310 مليار دينار جزائري.
- **المخطط الرباعي الثاني(1974-1977):** خصص له 100 مليار دينار لتكثيف النسيج الصناعي، وقد بلغ مقدار الاستثمار الفعلي 1 مليار دينار.

---

[1] د/عبد اللطيف بن أشنهو(1982)، التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط، مرجع سابق، ص ص:27,26.

[2] محمد هبول (2020)، محاضرات لمقياس الاقتصاد الجزائري ، مطبوعة دروس موجهة للسنة الثانية علوم اقتصادية، جامعة ميلة، ص:04.

[3] محمد بلقاسم حسن بهلول(1993)، الجزائر بين الأزمة السياسية والاقتصادية، مطبعة حلب، الجزائر، ص: 21.

جدول رقم(2/1)

تطور الأهمية النسبية لحجم الاستثمارات في قطاعي الصناعة والزراعة إلى الإجمالي

خطط التنمية للفترة (1967-1977)	الصناعة	الزراعة
المخطط الثلاثي 1967-1969	%52.07	%17.59
المخطط الرباعي الأول 1970-1973	%44.7	%14.42
المخطط الرباعي الثاني 1974-1977	%43.35	%10.89

Mohamed Benissad (1979), Economie du Développement de L'Algérie, opu, p: 46.

وفيما يلي تفصيل كل برنامج من حيث الاستثمارات المخططة والمحققة الفعلية:

جدول رقم(3/1)

التوزيع القطاعي لاستثمارات المخطط الثلاثي الأول (1967-1969) **الوحدة مليون دينار**

القطاعات	الاستثمارات المخططة		انجاز الاستثمارات	
	المبلغ	النسبة (%)	المبلغ	النسبة (%)
الصناعة	5400	49	4750	87
الزراعة	1869	17	1606	85.9
القاعدة الهيكلية	1124	15	855	72
السكن	413	4.9	249	60.2
التربية	912	8.2	704	77
التكوين	127	1.1	103	71.6
السياحة	285	2.5	117	60
القطاع الاجتماعي	295	2.6	229	76
القطاع الاداري	441	4	304	70
استثمارات أخرى	215	1.9	147	70
المجموع	11081	100	9124	82.33

Source: Bessaha Abdelgani, **Développement de l'Algerie et problémes de financement de l'industrie**, Mémoirde université d'Alger, p : 121.

جدول رقم(4/1)

التوزيع القطاعي لاستثمارات المخطط الرباعي الأول (1970-1973) الوحدة مليون دينار

القطاعات	الاستثمارات المخططة		انجاز الاستثمارات	
	المبلغ	النسبة (%)	المبلغ	النسبة (%)
الصناعة	12400	45	20800	57
الزراعة	4140	15	4600	13
القاعدة الهيكلية	2307	8	/	30
السكن	1520	10	/	
التربية	2720	2	/	
التكوين	587	5	/	
النقل	800	3	/	
السياحة	700	2.5	/	
القطاع الاجتماعي	934	3.5	/	
التجهيزات الاجتماعية	762	3	/	
التجهيزات الادارية	870	3	/	
المجموع	27740	100	36700	100

المصدر: صالح صالحي (2009)، مطبوعة في مقياس عرض وتحليل الاقتصاد الجزائري، جامعة سطيف، ص 46.

جدول رقم(5/1)

التوزيع القطاعي لاستثمارات المخطط الرباعي الثاني (1974-1977) الوحدة مليون دينار

القطاعات	الاستثمارات المخططة		انجاز الاستثمارات	
	المبلغ	النسبة (%)	المبلغ	النسبة (%)
الصناعة	48000	43.5	74.2	61.1
الزراعة	12005	10.9	5.8	4.8
القاعدة الهيكلية	15521	14	40.8	33.7
التربية والتكوين	9947	9		
النشاط الاجتماعي	14610	13.3		
التجهيزات الادارية	1399	1.3		
استثمارت اخرى	2520	2.3		
المجموع	110217	100	120.8	100

المصدر: صالح صالحي (2009)، مطبوعة في مقياس عرض وتحليل الاقتصاد الجزائري، جامعة سطيف، ص 49.

كما تم انجاز مخططين سنويين امتدادا للمخططات السابقة وهما المخطط السنوي لعام 1978 حيث بلغ مقدار الاستثمار الفعلي فيه 52.650 مليار دينار والمخطط السنوي لعام 1979 الذي بلغ مقدار الاستثمار الفعلي فيه 34.78 مليار دينار.

جدول رقم(6/1)

التوزيع القطاعي للاستثمارات التكميلية (1978-1979) الوحدة مليون دينار

القطاعات	المخطط التكميلي
	الانجازات
الفلاحة	3.259
الصناعة	66.864
الغلاف المالي للمخطط	106.759

Source: Houcine Benissad, " la réforme économique en Algérie", p : 17.

2/2/3/3- تقييم نتائج المخططات الاقتصادية المطبقة

نتيجة لساسة التسيير المنتهجة خلال فترة تطبيق المخططات الثلاث السابقة الذكر وما ميزها من مركزية القرار المفرطة التي حالت دون اتخاد التدابير الضرورية في كثير من القطاعات نتيجة عدم موافقة الوزارة الوصية عليها وعدم وجود حلول للتموين العاجل بالمادة الأولية التي تحتاجها كثير من المصانع أدى ذلك لتراكم العديد من الاختلالات التي عانى منها الاقتصاد الجزائري ، والتي يمكن إجمالها في نقاط أساسية هي كالآتي:

1. انخفاض معدلات استغلال الطاقة الإنتاجية الراجع للمركزية المفرطة ونقص الكفاءات التسييرية
2. نقص اليد العاملة في القطاع الصناعي وعدم تناسبه مع حجم الاستثمارت المقررة حيث بلغ عدد مناصب العمل فيه 401 ألف عامل أي بنسبة لا تتجاوز 16.7% من إجمالي المناصب لسنة 1977 على الرغم من المبالغ الهائلة التي خصصت لقطاع الصناعة.[1]
3. هيمنة القطاع الصناعي في خطط التنمية على حساب القطاع الزراعي والذي يستوعب أغلبية العمالة المؤهلة في السوق ، مما سبب فجوة غذائية تدفع الجزائر سنويا ما يقارب 2.5 مليار دولار مقابل الحصول على وارداتها الغذائية.[2]

---

[1] عبد العزيز شرابي(1999)، برنامج التصحيح الهيكلي وإشكالية التشغيل في البلدان المغاربية، كتاب الإصلاحات الاقتصادية وسياسة الخوصصة في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص:68.

[2] عبد الله بن دعيدة(1999)، التجربة الجزائرية في الإصلاحات الاقتصادية، مرجع سابق، ص:359.

4. لم تشمل سياسة التوسع في توفير مناصب الشغل قطاع الزراعة، إذ لم يعرف هذا القطاع تغيرا ملحوظا في مستوى التشغيل منذ سنة 1966، حيث كان يشكل 49.14% من مجموع القوة العاملة، ثم أخذ في التراجع بداية من سنة 1977 أين بلغ نحو 29.6%.[1]

5. الاعتماد الكبير لهذه المؤسسات على السوق الخارجية لسد احتياجاتها من قطع الغيار وبالتالي ظهور حلقة التبعية التكنولوجية للخارج، خاصة وأن الجزائر عمدت على استيراد أشكال التكنولوجيا المتكاملة لتجهيز مصانعها، مثل ذلك عقود "المفتاح في اليد" و"المنتج في اليد" التي شكلت نسبة 67% من العقود المبرمة خلال المخطط الرباعي الثاني (1974-1977).[2]

6. ضخامة حجم المؤسسات العامة (المجمعات الصناعية) أدى إلى تفشي البيروقراطية في اتخاذ القرارات وتزايد الطلب على القروض الخارجية الأمر الذي تسبب في تفاقم مشكلة الديون الخارجية التي بلغت 0.944 مليار دولار عام 1970، و17.051 مليار دولار عام 1980.[3]

---

[1] العياشي عنصر (1996)، التصنيع وتشكل الطبقة العاملة في الجزائر، مرجع سابق، ص ص:89.

[2] د/عبد اللطيف بن أشنهو (1982)، التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط، مرجع سابق، ص:142.

[3] Ahmed Benbitour (1998), L'Algérie au Troisième Millénaire, Edition Marinoor, Algérie, p: 57.

المحاضرة رقم 04: الاقتصاد الجزائري خلال عقد الثمانينات

1/4- مقدمة

عمدت السلطات الجزائرية منذ مطلع الثمانينات إلى التغيير في أسلوب إدارة الاقتصاد القومي بمبدأ لامركزية القرارات داخل الوحدات الاقتصادية، حيث أن النتائج المحققة على مستوى المؤسسات العامة الجزائرية لم تبلغ مستوى الأمال المنشودة من الاستثمارات التي خصصت لإنجاز مشاريعها خلال عقد السبعينات.

تميزت فترة الثمانينات بتطبيق مخططين تنمويين هما المخطط الخماسي الأول والثاني خلال الفترة (1980-1989) ، مرفقين بسلسلة من التشريعات وجملة من الإصلاحات الداخلية التي شملت المؤسسات العامة والقطاع الخاص . وميزت فترة تطبيق المخططين التنمويين الضخمين صفة الانتقال من سياسة التصنيع، وإعطاء الأولوية لقطاعات أخرى حيث اتخذت مجموعة من الإجراءات كان أهمها[1]:

1. وقف الاستثمارات الموجهة إلى بعض المشاريع المتعلقة بالصناعات الثقيلة.

2. متابعة المشاريع التي هي في طور الانجاز.

3. توجيه الاستثمارات الجديدة إلى تدعيم المنشآت القاعدية كالطرقات والسدود وإنشاء المستشفيات وإلى دعم قطاعات البناء والزراعة والصناعات الخفيفة.

4. الاستيراد المكثف لسلع الاستهلاك النهائي في إطار برنامج واسع للاستيراد وضعته الحكومة، سمي ببرنامج (ضد الندرة) حيث خصص له عام 1982 مبلغ 10 مليار دولار وذلك على حساب الاستثمار والتشغيل.

2/4- المخططات التنموية للثمانينات

أولا: المخطط الخماسي الأول (1980-1984)[2]

حرصت الحكومة انطلاقا من هذا المخطط على زيادة الاهتمام بباقي القطاعات (الزراعة، التربية، السكن)، ولقد بلغ إجمالي مخصصات هذا المخطط مبلغ 400,6 مليار دج موجهة لاستكمال ما تأخر انجازه من المخططين السابقين وإنجاز مشاريع جديدة، حيث بلغت حصة الاستثمارات الصناعية 38,5% وهي نسبة منخفضة مقارنة بحصتها خلال المخططات السابقة، وفي المرتبة الثانية قطاع الفلاحة بـ 18.5% ومن ضمنه قطاع الري بنسبة (49%) لم تسجل من قبل بسبب زيادة الطلب عليه وإدراك السلطات خطر التبعية الغذائية، ثم قطاعات السكن والتربية والتكوين والصحة بحصة (25%) والتي أصبحت تكتسي أهمية اكبر مقارنة بالمخططات السابقة.

---

[1] عبد الله بن دعيدة(1999)، التجربة الجزائرية في الإصلاحات الاقتصادية، مرجع سابق، ص:358.

[2] محمد هبول (2020)، محاضرات لمقياس الاقتصاد الجزائري ، محاضرة رقم 03، مرجع سبق ذكره، ص:08.

جدول رقم(6/1)

التوزيع القطاعي لاستثمارات المخطط الخماسي الأول (1980-1984) الوحدة مليون دينار

القطاعات	تكاليف البرنامج	الترخيص المالي .
الفلاحة والغابات	17,90	23,20
الصيد البحري	1,50	0,90
الري	30,00	23,00
مجموع الفلاحة والري	59,40	47,10
المحروقات	78,00	63,00
الصناعات الأساسية	56,50	32,00
الصناعات التحويلية الأخرى	56,54	43,46
المناجم والطاقة	22,17	17,00
مجموع الصناعة	231,21	155,46
مؤسسات البناء والأشغال العمومية	25,00	20,00
السياحة	4,60	3,40
النقل	15,80	13,00
المواصلات السلكية واللاسلكية	8,00	6,00
التخزين والتوزيع	17,80	13,00
مجموع القطاع شبه المنتج	46,20	35,40
شبكة النقل	28,20	17,50
المناطق الصناعية	2,10	1,40
السكن	92,50	60,00
التربية والتكوين	65,70	42,20
الاستثمارات الأخرى	28,19	21,54
مجموع قطاع الهياكل الأساسية	216,69	143,64
مجموع الاستثمارات	550,50	400,60

المصدر:

- محمد بلقاسم حسن بهلول(1999)، سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر، الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص:97.
- شعوة الدراجي (2021)، محاضرات لمقياس الاقتصاد الجزائري ، مطبوعة دروس موجهة للسنة الثانية علوم اقتصادية، جامعة جيجل، ص:37.

جاءت هذه الإجراءات قصد ضبط التوازنات الكلية في الاقتصاد الوطني إلا أن المبلغ الفعلي خلال هذه الفترة بلغ 304.481 مليار دينار جزائري فقط، أما المخطط الخماسي الثاني (1985-1989) خصص له المبلغ 550 مليار دينار جزائري لتنمية الزراعة والري والإسكان والنقل وتسديد الديون إلا أن المبلغ الفعلي خلال هذه الفترة بلغ 370.50 مليار دينار جزائري [1].

ثانيا: المخطط الخماسي الثاني (1985-1989) [2]

بعد المخطط الخماسي الأول اعتمدت الدولة مخططا خماسيا ثانيا لتغطية السنوات الممتدة من 1985 إلى 1989 وخصصت له مبلغا إجماليا قدر بـ525 مليار دينار، متجاوزا بذلك المبلغ الذي خصص للمخطط الخماسي الأول بحوالي 125 مليار دينار. مما يدل على استمرار طموح القيادة السياسية للبلاد في العمل على استكمال بناء الاقتصاد الوطني وتصحيح اختلالاته وتطويره، وكذلك على ثقة أصحاب القرار في مستقبل إيرادات البلاد من العملة الصعبة وما توفره من قدرة تمويل خارجية.

وقد جاء توزيع استثمارات المخطط الخماسي الثاني مشابها على العموم لتوزيع استثمارات المخطط الخماسي الأول، حيث أنه خفض من نسبة الاستثمارات الموجهة للقطاع الصناعي مقارنة بمخططات مرحلة السبعينات ورفع بالمقابل من نسبة الاستثمارات الموجهة للبنى التحتية والمنشآت الاجتماعية والفلاحة،...والجدول التالي يبين التوزيع المعتمد للاستثمارات على مختلف القطاعات الرئيسية.

يعتبر هذا المخطط امتدادا وتكملة للمخطط السابق من حيث الأهداف العامة، غير أنه يحدد بعد الأهداف الخاصة بناءا على التغيرات الحاصلة، كما يلي:

-التحكم في التوازنات المالية الداخلية والخارجية.

-ضرورة تحسين نجاعة الجهاز الاقتصادي والاجتماعي، ولا سيما عبر تخفيض تكاليف التسيير والاستثمار والبحث عن مردودية احسن للمؤسسات من خلال رفع الإنتاجية والاستعمال المكثف للوسائل المتوفرة.

-توسيع القاعدة المادية للاقتصاد عن طريق: دعم القدرات الإنتاجية للقطاع الفلاحي والري، تطوير الصناعات التكاملية والتي بإمكانها إحلال الواردات، المواصلة في تدعيم البنى التحتية الاقتصادية والاجتماعية.

-مواصلة دعم التهيئة العمرانية، من خلال اللامركزية الجهوية وتحسين التخطيط المحلي.

- مواصلة دعم التربية والتكوين، وتكييف مخرجاتها مع إحتياجات التنمية الوطنية

-مكافحة كل اشكال التبذير، وانتهاج سياسات تقشفية تتلاءم والامكانيات والاهداف الاقتصادية للبلد وتحقيق العدالة[3]

---

[1] محمد بلقاسم حسن بهلول(1993)، الجزائر بين الأزمة السياسية والاقتصادية، مرجع سابق، ص: 22.

[2] شعوة الدراجي (2021)، محاضرات لمقياس الاقتصاد الجزائري ، مرجع سبق ذكره، ص:38.

[3] محمد هبول (2020)، محاضرات لمقياس الاقتصاد الجزائري ، محاضرة رقم 03، مرجع سبق ذكره، ص:09.

جدول رقم(6/1)

التوزيع القطاعي لاستثمارات المخطط الخماسي الثاني (1985-1989) **الوحدة مليون دينار**

القطاعات	تكاليف البرامج	الترخيص المالي
الفلاحة والغابات	53,60	30,00
الصيد البحري	1,10	7,00
الري	60,72	41,00
مجموع الفلاحة والري	115,42	70,00
المحروقات	41,50	39,80
الصناعات الأساسية	91,30	44,60
الصناعات التحويلية	79,60	58,50
المناجم والطاقة	39,20	31,30
مجموع الصناعة	251,60	174,20
مؤسسات أشغال البناء والأشغال العمومية	33,20	19,00
السياحة	5,50	1,80
النقل	21,52	15,00
المواصلات السلكية واللاسلكية	14,00	8,00
التخزين والتوزيع	25,01	15,85
مجموع القطاع شبه المنتج	66,03	40,05
شبكة النقل	60,46	43,60
المناطق الصناعية	2,10	1,90
السكن	124,92	86,45
التربية والتكوين	64,80	45,00
الاستثمارات الأخرى	109,45	60,20
مجموع قطاع الهياكل الأساسية	362,13	237,15
مجموع الاستثمارات	828,38	550,00

المصدر:

- محمد بلقاسم حسن بهلول(1999)، سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر، الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص:223.

شعوة الدراجي (2021)، محاضرات لمقياس الاقتصاد الجزائري ، مطبوعة دروس موجهة للسنة الثانية علوم اقتصادية، جامعة جيجل، ص:39.

3/4- إجراءات إصلاحات القطاع الاقتصادي العام والخاص

نتيجة لضخامة حجمها، وضعف هياكل التسيير الداخلي فيها، واجهت معظم المؤسسات العامة صعوبات وضغوط داخلية وخارجية، تسبب في ضعف أدائها، و التي فرضت على السلطات الجزائرية منذ مطلع الثمانينات بالتعجيل بسلسلة من الإجراءات الإصلاحية التي يمكن عرضها على النحو الآتي:

1/3/4- إعادة الهيكلة العضوية

هدفت السلطات الجزائرية من هذا الاجراء الى محاولة تجاوز عقبة الحجم الكبير للمؤسسات العامة وتعداد العمال الهائل الذي لم يخضع أبدا لاعتبارات اقتصادية بل اجتماعية بحتة والتي رفعت من تكاليف الإنتاج وعجز الموازنة العامة الذي ظلت تغطيه الخزينة العامة بقروض موجهة للمؤسسات العاجزة دون اعلان افلاس تلك الشركات لاعتبارات اجتماعية تتعلق بمناصب الشغل. وقامت السلطات أنذاك خلال الفترة (1981-1984) بتجزئة المؤسسات العامة الكبيرة الحجم والتي تضم اليد العاملة الكثيفة الى مؤسسات صغيرة الحجم تسهل عملية التحكم بها وإدارتها بكفاءة، حيث نتج عن عملية إعادة الهيكلة العضوية تجزئة 69 مؤسسة عامة وأصبحت 404 مؤسسة عامة جديدة.[1]

2/3/4- إعادة الهيكلة المالية

شُرع في تطبيق إعادة الهيكلة المالية بداية من عام 1981 بسبب استمرار العجز المالي المتراكم على المؤسسات العامة، إذ بلغ هذا العجز عام 1978 نحو 179 مليار دينار. وفي سبيل تهيئة المحيط المناسب لعمل المؤسسات الجديدة التي تم اقرار انشائها على أعقاب إعادة الهيكلة العضوية للمؤسسات العاجزة ماليا، رافقت إعادة الهيكلة العضوية إجراءات الهيكلة المالية وهي عملية اختصت بهيكلة الجانب المالي.[2]

ومن بين الاجراءات التي اتخذت لاتمام عملية إعادة الهيكلة المالية [3]

- وضع ميزانية جديدة لانطلاق المؤسسات العامة الناشئة
- شطب كامل ديون المؤسسات العاجزة

---

[1] سعد بشاينية(1985)، مساهمة الإصلاحات الاقتصادية وحدودها في حل أزمة المؤسسة العامة الجزائرية، مجلة المعهد المغربي للدراسات المعاصرة، العدد38، تونس، ص ص: 100,99.

[2] محمد بلقاسم حسن بهلول(1993)، الجزائر بين الأزمة السياسية والاقتصادية، مرجع سابق، ص:169.

[3] بن طلحة صليحة(1997)، الجهاز المصرفي الجزائري وتمويل المؤسسة العمومية، رسالة ماجستير، قسم التسيير، جامعة الجزائر، ص: 41.

- تمويل المؤسسات العاجزة عن طريق البنك الوطني للتنمية بواسطة قروض متوسطة وطويلة الأجل، بهدف تغطية الأصول الثابتة ثم الحصول على رأس مال عامل موجب.
- القيام بالتطهير المالي وتحويل الديون الطويلة تجاه الخزينة العامة إلى هبات من الدولة.

3/3/4- استقلالية المؤسسات

بعد منتصف الثمانينيات، وبالنظر إلى الظروف الاقتصادية المتازمة للبلاد كان التوجه صوب المؤسسة العمومية من جديد قصد تحقيق إصلاحات أكثر عمقا فيها ومن ثم تحسين أدائها، وهذه المرة من خلال اصدار القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية رقم 88-01 المؤرخ في 12 جانفي 1988 (او مايعرف بقانون استقلالية المؤسسة العمومية)، والذي يهدف إلى تحرير المؤسسة العمومية من القيود المركزية في تسييرها- لان ذلك لطالما كان سببا جوهريا في ضعف مردوديتها وفشل تسييرها-ليعطيها الاستقلال في التسيير والحرية في الاستثمار والانتاج والتوزيع وتحديد الأسعار.[1]

بهذا تغير الشكل القانوني للمؤسسات العامة وأصبحت ملكيتها للدولة باعتبارها المساهم الوحيد، وجعلتها شركة مساهمة أو شركة محدودة المسؤولية تتملك فيها الدولة أو الجماعات المحلية (الولاية، البلدية) بصفة مباشرة أو غير مباشرة جميع الأسهم [2]. وأصبحت كذلك بموجب ذات القانون خاضعة لإمكانية تطبيق إجراءات الإفلاس إذا تأكد عدم قدرتها على الدفع بصورة دائمة.

وجاءت هذه المرحلة لتهيئة المؤسسة العامة لمرحلة الاعتماد على النفس من خلال إجراءات التطهير المالي، بشطب ديونها الداخلية والخارجية وتعويضها عن خسائر الصرف الناتجة عن انخفاض أسعار صرف الدينار. ثم التخلي عن تبعيتها في التسيير وفق نظام التخطيط المركزي وإعطائها استقلالية التسيير، حيث حصلت 350 مؤسسة عامة على استقلالية التسيير عام 1988 معظمها تابع لقطاعي الصناعة والبناء [3]

فبموجب هذا القاون، تم استبدال اسم المؤسسة العمومية الاشتراكية بالمؤسسة العمومية الاقتصادية، وأصبحت هاته الأخيرة لها شخصية معنوية مستقلة عن الدولة، وتم الفصل بين ملكية رأس المال من طرف الدولة وصلاحية الإدارة والتسيير، حيث أن الدولة أصبحت مالكة ومساهمة في راس مال المؤسسة فقط دون التسيير، بينما تمارس الدولة والجماعات المحلية المساهمة في المؤسسات العمومية حقها على الملكية بواسطة صناديق المساهمة.[4]

---

[1] محمد هبول (2020)، محاضرات لمقياس الاقتصاد الجزائري ، محاضرة رقم 04، مرجع سبق ذكره، ص:06.

[2] المادة 5 من قانون(88-1) المؤرخ في 22 جمادى الأول عام 1408 هـ الموافق 12 يناير 1988 يتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات العامة الاقتصادية.

[3] Djenane Abd El Madjid(1997), Reformes économique et agriculture en Algérie, thèse de doctorat en science économique, université de Sétif, Algérie, p: 110.

[4] محمد هبول (2020)، المرجع نفسه، ص:06.

وتلى صدور القانون (88-1) إنشاء (08) صناديق مساهمة يغطي كل صندوق منها قطاعا من قطاعات النشاط الاقتصادي، وذلك حرصا على استقلالية التسيير في المؤسسات العامة. وأوكل القانون رقم (88-3) لصناديق المساهمة مهمة تسيير الأسهم واستثمار أموال المؤسسات العامة بما يحقق أعلى مردودية منها، وتخضع تلك الصناديق الى توجيهات عامة من قبل الدولة عن طريق تخطيط لا مركزي ديمقراطي.

4/3/4- إصلاح القطاع الخاص

مثل صدور قانون (82-11) المؤرخ في 1982/08/21 المتعلق بالاستثمار الخاص الوطني، انفراجة عظيمة في وجه الاستثمار الخاص الذي كان محاصرا بالعديد من القوانين والاجراءات التي حدت من مجالاته أنذاك واعتبار العديد منها حصرا على القطاع العام ناهيك عن انعدام الكفاءة والمردودية في المجالات المفتوحة أمامه وتقييده بمعدلات جبائية وضريبية حدت من توسعه ونمائه.

وتمثلت الأهداف الرئيسية لقانون الاستثمار الوطني في: [1]

- تكوين علاقة تكاملية ما بين القطاعين الخاص والعام
- توسيع القدرات الإنتاجية الوطنية وتعبئة الادخار
- وتوفير مناصب شغل جديدة
- تلبية حاجيات المواطنين من السلع والخدمات وتقليل الواردات.

1/4/3/4- القطاع الخاص الوطني

أصدرت السلطات الجزائرية سنة 1988 قانونا خاصا يهدف الى تعزيز دور القطاع الخاص الوطني في التنمية الاقتصادية وذلك على اعتباره قطاعا داعما لأنشطة القطاع العام ومكملا له وكان ذلك بصدور القانون رقم (88-25) الصادر في 1988/07/12 المتعلق بتوجيه الاستثمارات الوطنية، وتحديد القطاعات ذات الأولوية وحدد الاجراءات التحفيزية و الامتيازات الممنوحة في اطار استراتيجية دعم القطاع الخاص. كما الغى القانون الحد الأقصى المطبق على حجم الاستثمار والرخصة المسبقة لإقامة مؤسسة صناعية والمنصوص عليهما في قانون (82-11) لعام 1982.

ونتيجة لما سبق تم انشاء العديد من المؤسسات الخاصة ذات الحجم الصغير والتي مست قطاعات انتاجية وخدمية متعددة بلغ عددها أكثر من من 8000 مؤسسة خاصة ما بين عامي 1987 و1990 أغلبها يقل عدد العمال فيها عن 10 بنسبة 93% من إجمالي المؤسسات الخاصة سنة 1990، لم يستمر أغلبها نتيجة شح الموارد من العملة الأجنبية وتخلي الدولة عن تموينها بالمستلزمات والمواد الأولية واجبارها على الاعتماد على امكانياتها الخاصة.

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد34، الصادرة في أوت 1982.

2/4/3/4- القطاع الخاص الأجنبي

لقي الاستثمار الخاص الأجنبي حضه ونصيبه كذلك من التشريعات التي بينت صيغه المتاحة والاجراءات التنظيمية المتعلقة بصدور القانون رقم (82-13) ، والذي أكد على أن توطين الاستثمار الأجنبي لا يكون الا في شكل شركات مختلطة جزائرية وأجنبية تمتلك فيها الجزائر غالبية رأس المال للمحافظة على دورها الرقابي. وأستهدف صدور القانون ذلك دفع مسيرة التنمية على الأصعدة التالية:[1]

1. رفع مستوى الاستخدام الذي تعكس فيه البطالة مظهر أزمة اقتصادية واجتماعية.

2. ترقية معرفة استعمال التكنولوجيا عن طريق صيغ الاحتكاك المختلفة مع رأس المال الأجنبي.

3. فتح منفذ للدخول إلى الأسواق الخارجية عبر مشاركة شركات الأجنبية.

4/4- الإصلاحات النقدية والمالية

هدفت الاصلاحات التي مست القطاع المصرفي الى تعزيز دور السياسة النقدية في السياسة الاقتصادية الكلية بعد أن تم تهميشها لعقود من الزمن واقتصار دور الجهاز المصرفي على تمويل مخططات التنمية وتقديم القروض للمؤسسات العامة دون مراعات اعتبارات للجدوى الاقتصادية ومبدأ التجارية في العمل المصرفي.

وانتهجت الجزائر سياسة التسيير المركزي وسعت إلى تحقيق تنمية اقتصادية شاملة وسريعة في كل القطاعات مما استدعى تمويل المشاريع بالمزيد من الإصدار النقدي ونتج عن ذلك عدم توازن بين الكتلة النقدية الضخمة وقلة مرودية القطاعات الإستراتيجية كالفلاحة والصناعة وقطاع الخدمات وتولد عن هذا الخلل ارتفاع حاد في الأسعار وقلة المعروض من السلع والخدمات وتنامي السوق غير الرسمية.

1/4/4- التنظيم المصرفي

مع صدور القانون رقم 12/86 المتعلق بنظام البنوك والقرض، اتضح جليا دور ومهام البنك المركزي والبنوك التجارية. بتعزيز دور البنك المركزي وإعطائه الاستقلالية في رسم السياسة النقدية للبلاد مما مكنه من تحديد أهداف للتوسع النقدي، واعتماد آلية نقدية ترتكز أساسا على إعادة الخصم. وإصدار خطة وطنية لقرض (PNC)، وأصبح تحديد حجم القرض المصرفي يخضع لمتطلبات الاقتصاد الكلي وليس لاحتياجات المؤسسة العامة وذلك إبتداءا من عام 1987 [2]

---

[1] محمد بلقاسم حسن بهلول(1993)، الجزائر بين الأزمة السياسية والاقتصادية، مرجع سابق، ص:184.

[2] محمد شريف المان(1999)، الدينار والجهاز المصرفي في مرحلة الانتقال، كتاب الإصلاحات الاقتصادية وسياسة الخوصصة في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص: 418.

شهد النظام البنكي الوطني إصلاحا هاما جاء به قانون 12 جانفي 1988 المتمم للقانون البنكي الصادر في 19 أوت 1986 في إطار إصلاحات الاستقلالية التي تقررت آنذاك. وقد شكّل ذلك تغييرا نوعيا في النظام البنكي الوطني، بما حمله من استقلالية للبنوك الوطنية ومن تغيير في علاقتها بالمؤسسات العمومية الاقتصادية الإنتاجية التي صارت محكومة أساسا بالاعتبار التجاري، حيث بات من صلاحيات تلك البنوك مبدئيا أن تفصل في طلبات القروض التي تقدم لها من طرف المؤسسات الإنتاجية، بناء على تقييمها لجدوى المشاريع الاستثمارية وكذلك للوضعيات المالية للمؤسسات نفسها.[1]

وتمثلت نتائج الاصلاح في توضيح العلاقة بين البنوك والمؤسسات العامة والتي أصبحت قائمة وفقط على مبدأ التعاقد التجاري والجدوى الاقتصادية وقابلية التسديد. وفي السنة الموالية 1989 قام البنك المركزي بتحرير معدلات الفائدة المطبقة من طرف البنوك وتميزها بالمرونة المطلقة[2]، التي تحررت كذلك من سطوة البنك المركزي عليها من حيث النشاط والتبعية في القرار وأصبح لها مطلق الحرية في التصرف بمواردها الخاصة، وتعزز ذلك بانشاء سوق للنقد بين البنوك التجارية التي منحتها الدولة الاستقلالية ولا يتدخل البنك المركزي فيها الا من خلال الآليات المستحدثة لمعدل الخصم ومعدل الفائدة ووسائل السوق المفتوحة كالأسهم والسندات [3].

2/4/4- الإصلاح الضريبي

تمثل الاصلاح الضريبي أساسا في ما يتعلق بالضريبة على الأرباح الصناعية والتجارية والتي شكلت عائقا أمام المؤسسات الصناعية وأدت إلى تآكل مداخيلها وغياب إعتبارات المردودية والعائد على نشاطاتها، حيث كانت تحتسب تلك الضرائب على الفروع مرة ومرة أخرى على الشركة الأم وهو تعارض لما نعرفه من الآثار السيئة لازدواجية الضريبة.

من جهة أخرى كبر حجم معدل الضريبة كنسبة مؤوية الى أرباحها والتي بلغت 60% عام 1985- وقد ترتب عن هذه الممارسات في دفع الضرائب عجز العديد من المؤسسات العامة. وتفاديا لمساوئ النظام الضريبي السابق ، اتخذت إجراءات تسمح بتخفيف العبء الضريبي لصالح المؤسسة، وقد تجسدت في قانون المالية لسنة 1989 الذي نص على العناصر التالية:[4]

---

[1] شعوة الدراجي (2021)، محاضرات لمقياس الاقتصاد الجزائري ، مطبوعة دروس موجهة للسنة الثانية علوم اقتصادية، جامعة جيجل، ص:44.

[2] بلعزوز بن على(2003)، انعكاسات الإصلاحات الاقتصادية على التوازن النقدي في الجزائر، مرجع سابق، ص ص:11,10.

[3] شامي رشيدة (2007)، المنظمة العالمية للتجارة والآثار المرتقبة على الدول النامية حالة الجزائر، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، ص: 174.

[4] ناصر مراد(1996)، الإصلاح الضريبي في الجزائر وأثره على المؤسسة والتحريض الاستثماري، رسالة ماجستير، قسم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، ص:109.

- تخفيض معدل الضريبة على الأرباح الصناعية والتجارية (BIC) المفروض على المؤسسات من 55% إلى 50% مع إدخال منخفض للأرباح المعاد استثمارها والمقدر بـ 30%.
- مركزية النتيجة على مستوى المؤسسة الأم من أجل إخضاعها للضريبة على (BIC).
- عدم فرض الضريبة على الأنشطة ذات الطابع الصناعي والتجاري (TAIC) والمتعلق بعمليات التنازل بين الوحدات.

المحاضرة رقم 05: عقد التسعينات والجيل الجديد من الإصلاحات الاقتصادية

1/5- مقدمة

بعد سلسلة الإصلاحات التي عرفها الاقتصاد الجزائري خلال عقد الثمانينات، والتطورات السلبية السريعة التي طرأت على البيئتين الداخلية والخارجية، نتيجة تدني الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والتحولات السريعة التي عرفها الاقتصاد العالمي بعد انهيار الإتحاد السفياتي وانفراد الولايات المتحدة الأمريكية بالزعامة، المنادية بالحرية الاقتصادية المطلقة وأسس ومبادئ اقتصاد السوق[1]. فتحت الجزائر ورشة الإصلاحات مرة أخرى، بغية تهيئة المحيط الاقتصادي والاجتماعي لمرحلة التنمية الموسعة، وذلك بصدور قانونين هادفين الى تنظيم النشاط المصرفي، و الاستثمار، بالإضافة إلى العديد من الإصلاحات التي مست الجانب الضريبي والتجارة الخارجية.

2/5- إصلاح وتنظيم الجهاز المصرفي

أمام الوضعية التي آلت إليها البنوك الجزائرية خلال عقد الثمانينات بإعطاء الأولوية للاستثمار على الائتمان وانعدام أسواق رؤوس الأموال وفقدان البنك المركزي لسلطته النقديه ولعبه دور وسيط التمويل للمشاريع المقررة فقط. [2] كان لابد من إيجاد حلول عاجلة بغية إعادة النظام المصرفي إلى مساره الصحيح بصدور قانون النقد والقرض الذي يعد نقلة نوعية في تاريخ النظام المصرفي الجزائري.

1/2/5- قانون النقد والقرض (90-10)

حدد هذا القانون مجموعة من المبادئ الهادفة الى تنشيط وظيفة الوساطة المالية وتفعيل دور السياسة النقدية و اعادة بعث الدور المنوط بالبنوك وتنظيم نشاطاتها وفق أسس الربحية ومبادئ اقتصاد السوق. و جاء صدور قانون النقد والقرض (90-10) كتأطير قانوني استكمالا لتأسيس نظام مصرفي داعم للاقتصاد الوطني القائم على قواعد السوق والتحول نحو أكثر لبرالية.

ومن المبادئ الأساسية التي ركز عليها قانون النقد والقرض هي **الفصل بين الدائرة النقدية والدائرة الحقيقية**، أين لم تعد قرارات التمويل خاضعة لبرامج هيئة التخطيط ولا للتمييز بين القطاعين العام والخاص في مجال التمويل، وتفعيل دور سعر الفائدة في اتخاذ القرارات المرتبطة بالتمويل. ثم في المقام الثاني ركز القانون كذلك على **الفصل بين الدائرة النقدية ودائرة ميزانية الدولة**، حيث حجم القانون من إمكانية لجوء الخزينة العامة للبنك المركزي بغية تمويل العجز، بهدف التقليل من آثار

---

[1] جميل عبد الجليل(2004)، إشكالية الخوصصة حالة الجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة جيلالي اليابس بسيدي بلعباس، الجزائر، ص:157.

[2] بلعزوز بن علي(2003)، انعكاسات الإصلاحات الاقتصادية على التوازن النقدي في الجزائر، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان 31/30، ص:7.

الإصدار النقدي المفرط وآثاره السلبية على التضخم. وأخيرا **إبعاد الخزينة العامة عن دائرة الائتمان،** بانفراد البنك المركزي بأحقية التمويل وتقديم القروض الخاضع لاعتبارات الاقتصادية و دراسات الجدوى ، وابعاد الخزينة العامة عن دائرة التمويل واقتصار دورها على توجيه النشاط الاقتصادي بواسطة السياسة المالية فقط.

2/2/5- الهيكلة والتنظيم الجديد للمنظومة المصرفية

أنشئ قانون النقد والقرض نظاما بنكيا مؤلفا من طبقتين يكون فيها البنك المركزي الذي اتخذ بنك الجزائر تسمية له ويمارس دور اعداد السياسة النقدية والائتمانية ويقوم بتنظيم التداول النقدي وتسيير ومراقبة الائتمان، إضافة إلى تسيير المديونية الخارجية ومراقبة تنظيم سوق الصرف [1] ويمارس كذلك دور الرقابة والتوجيه لباقي مكونات الطبقة الثانية ممثلة في البنوك التجارية وباقي المؤسسات المالية غير المصرفية الخاضعة لتوجيهاته، ويمارس بنك الجزائر هذه المهام من خلال هيئات مستحدثة تتمثل في كل من مجلس النقد والقرض وكذا اللجنة المصرفية التي تقوم بالمهمة الرقابية، ثم مركزية المخاطر. [2]

أما فيما يخص علاقة البنك المركزي بالخزينة العامة، فحددت المادة 78 من قانون النقد والقرض نسبة 10% من الإيرادات الجبائية العادية لآخر دورة كأقصى حد من التسبيقات التي يقدمها بنك الجزائر لها تفاديا للإصدار النقدي الزائد [3].

3/5- تدابير تحسين المناخ الاستثماري

1/3/5- قانون الاستثمار 93-12

شكل قانون الاستثمار الجديد نقطة تحول بارزة في مسيرة الانفتاح الاقتصادي الجزائري، ويأتي هذا القانون مكملا للتشريع المالي الجديد الذي أنجز في سنة 1990 بصدور قانون النقد والقرض، بهدف تهيئة المناخ الاستثماري والقضاء على العقبات التي تقف في وجه الاستثمار، التي كرسها قانون 21 أوت 1882، والذي سجل تراجعا واضحا في مبادئه تجاه القطاع الخاص مقارنة بقانون 1966، حيث ساهم في تعكير الجو الاستثماري وزود البيئة الإنتاجية بالعديد من العقبات والمشاكل القانونية والتنظيمية، التي حالت دون توسع القطاع الخاص وأجبرته على تسليم مفاتيح الاستثمار والإنتاج للقطاع العام.[4]

---

[1] على بطاهر(1994)، الإصلاحات الحديثة للنظام المصرفي قانون النقد والقرض، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، ص:139.

[2] المادة 11 من قانون النقد والقرض 90-10 الصادر في 14 أفريل 1990، جريدة رسمية رقم 18.

[3] بن طلحة صليحة(1997)، الجهاز المصرفي الجزائري وتمويل المؤسسة العمومية، مرجع سابق، ص:68.

[4] جميل عبد الجليل(2004)، إشكالية الخوصصة حالة الجزائر، مرجع سابق، ص:160.

لقد اظهر القانون نية وإرادة الدولة في تأطير وتشجيع الرأس مال الخاص في الميادين الصناعية، التجارية، والحرفية للمؤسسات الخاصة الصغيرة والمتوسطة، وفقا للأهداف المسطرة، وتكريسا للتوجهات الجديدة في الميدان الاقتصادي. وجاء هذا القانون بجملة من الحوافز والإعفاءات حركت عملية الاستثمار مقارنة مع قانون النقد والقرض تمثلت في:

1. حرية الاستثمار، وفي كل القطاعات الاقتصادية، عدا تلك التي أتى المرسوم على ذكرها في مادته الأولى والمرهونة صراحة للدولة أو أحد فروعها أو ممثليها.

2. المساواة أمام القانون بين القطاع الخاص المحلي والأجنبي.

3. إلغاء الاعتماد المسبق المعرفة برخصة المؤسسات الإدارية للاستثمار، واستبداله بتصريح بسيط، والحرص على تفادي الإجراءات البطيئة والمعقدة لإنجاز عقد استثماري في الجزائر.[1]

4. تعديل التشجيعات المخصصة للاستثمارات المنجزة في الجزائر حول ثلاث أنظمة: نظام عام وآخر خاص بالاستثمارات في المناطق التي ينبغي ترقيتها، ونظام خاص بالاستثمارات المنجزة في مناطق التبادل الحر.

2/3/5- الهيئات الاستثمارية الداعمة في ظل قانون 93-12 [2]

لقد تدعمت البيئة الاستثمارية في الجزائر إثر صدور قانون الاستثمار 12/93 بهيئتين استثماريتين، الأولى تدعى الوكالة الوطنية لترقية ودعم الاستثمار (APSI) تعمل على المستوى الوطني، لا فروع أو مراكز محلية أو إقليمية لها، تهتم بالترويج للمناخ الاستثماري في الجزائر لدى الأجانب بحثا عن الاستثمارات الأجنبية المباشرة، والثانية عبارة عن لجنة مساعدة ومكملة للأولى تدعى لجنة مساعدة وتمركز وترقية الاستثمارات (CALPI) وهي موزعة على التراب الوطني. وفيما يلي عرض لتأسيسها وأهم وظائفها وأهدافها.

1. الوكالة الوطنية لدعم وترقية الاستثمار (APSI) [3]

تأسست بموجب المرسوم التشريعي 12/93 الصادر في 05 أكتوبر 1993، المتعلق بترقية الاستثمارات، وهي جهاز حكومي له طابع إداري يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المادي، يعمل تحت الوصاية المباشرة لرئيس الحكومة، أنشئ لخدمة المستثمرين ويتميز عمل الوكالة بالتحرك الدائم للترويج والتعريف بالمناخ الاستثماري العام للبلاد، وإعداد الملفات الخاصة بالفرص الاستثمارية المتاحة وعرضها على المستثمرين من خلال تنظيم المؤتمرات واللقاءات المهنية والأيام

---

[1] مشروع تقرير: من أجل سياسة لتطوير المؤسسات الصغرى والمتوسطة في الجزائر، الصادر عن المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، في دورته العامة العشرون، جوان 2002

[2] **راجع في ذلك:**

- جميل عبد الجليل(2004)، إشكالية الخوصصة حالة الجزائر، مرجع سابق، ص:165,163.

[3] Agence de Promotion et de Soutien d'Investissement

الدراسية والإعلامية وكذا تنظيم زيارات الوفود الأجنبية والوفود الوطنية للدول المصدرة للاستثمار، تقديم أعمال الاستشارة والتوجيه في البحث عن التمويل والشركاء، بالإضافة إلى نشر فرص الاستثمار المتاحة في دليل وكتيبات، ومساعدة المستثمرين في الحصول على الامتيازات المتاحة لهم، والمشاركة في جميع التظاهرات والمحافل الدولية للترويج والتعريف بمناخ الاستثمار في الجزائر.

2. اللجنة المساعدة لتمركز وترقية الاستثمار (CALPI) [1]

جاء إنشاء اللجنة المساعدة لتمركز وترقية الاستثمارات على مستوى كل ولايات القطر، مكملا لوكالة دعم وترقية الاستثمارات، وتعتبر هذه اللجنة التي تأسست عن طريق التعليمة الوزارية الصادرة بتاريخ 15 ماي 1994 وغير المنشورة في الجريدة الرسمية، لجنة محلية تعمل على توفير الجو الملائم للمشاريع الاستثمارية التي تراها منعشة للاقتصاد الوطني خاصة مجال العقارات وتتلخص أهم الأدوار المنوطة بها في الوظائف التالية:

- استقبال وتسجيل الطلبات المتعلقة بالحصول على العقارات سواء الصناعية أو الفلاحية.
- نشر المعلومات التي توضح القواعد والإجراءات حول كيفية توزيع الأراضي والعقارات.
- وضع المعلومات المتعلقة بالموجودات العقارية المخصصة للاستثمارات وكل الخصائص التي يتمتع بها هذا العقار تحت تصرف المستثمرين، وكذا طبيعة النشاطات التي يمكن الاستثمار فيها والعراقيل المتعلقة بها.

4/5- الإصلاح الضريبي وقانون الصادرات

حصل المجال الضريبي وقطاع التجارة الخارجية على إصلاحات مماثلة، شأنه في ذلك شأن القطاعين المصرفي والاستثماري، وذلك بهدف استكمال البنية الإصلاحية التي شرع فيها مع بداية عقد التسعينيات، بغية تهيئة الاقتصاد الوطني لدخول فترة جديدة من الاقتصاد الرأس مالي المبني على الحرية الاقتصادية وأسس ومبادئ اقتصاد السوق، من خلال تعزيز المناخ الاستثماري والإنتاجي بالعديد من الامتيازات والتحفيزات الضريبية التي من شانها أن ترفع من معدلات الإنتاج وحجم الاستثمارين الخاص المحلي والأجنبي، وكذا الاستثمار العام. وذلك من خلال صدور قانون الصادرات رقم 91-37 ومختلف قوانين المالية التي تزامنت مع فترة التسعينيات.

أولا: الإصلاح الضريبي

مع مشارف 1987، أصبح النظام الجبائي الجزائري لا يستجيب لمتطلبات التنمية الاقتصادية بسبب عدم ملائمته للمعطيات الاقتصادية الجديدة. خاصة بعد توجه الاقتصاد الوطني من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق. لذلك فإن دوافع الإصلاح الضريبي تكمن في نقائص وعيوب النظام الضريبي القديم المتمثلة في تعقده وعدم استقراره حيث عرف الكثير من التعديلات من

[1] Commission Assistante de Localisation et de Promotion d'Investissement

خلال قوانين المالية أو في إطار قوانين أخرى ذات الصلة بالنشاط الاقتصادي ضف إلى ذلك تنوع الضرائب وارتفاع معدلاتها وثقل العبء الضريبي، وعدم فعالية الحوافز الضريبية في توجيه الاستثمار، وغياب العدالة الضريبية، بالإضافة إلى الغش والتهرب الضريبي.

وفي هذا المجال جاء قانون المالية لسنة 1991 بإصلاحات ضريبية عميقة أدت إلى إعادة صيانة الهيكل الضريبي الجزائري، فقد تم تأسيس ضرائب جديدة من بينها الضريبة على الدخل الإجمالي IRG والضريبة على أرباح الشركات IBS، وأخرى على الاستهلاك تتمثل في الرسم على القيمة المضافة TVA، ولم يتوقف الإصلاح هاهنا بحيث شهد النظام بعض التعديلات عبر قوانين المالية المختلفة، حيث نص قانون المالية لسنة 1993 على تخفيض القيمة المضافة إلى 7% كما خفض المعدل العام على أرباح الشركات من 42% إلى 38% وعدلت المعدلات التعريفة الجمركية على بعض المواد فأصبح لا يتجاوز 60% خلال قانون المالية لسنة 1994، أما قانون المالية لسنة 1995 فقد أعفى المؤسسات التي توجه سلعها نحو التصدير من دفع الرسم الجزافي لمدة 5 سنوات وذلك في إطار تشجيع الصادرات.

ثانيا: قانون الصادرات (إصلاحات في مجال التصدير)

طرح عقد التسعينات جملة من الإصلاحات الهادفة إلى اتساع عملية تحرير التجارة الخارجية نتيجة الاتجاه العالمي المتصاعد نحو التحرير الكامل للتجارة العالمية التي دخلت مرحلة الانفتاح التام غير الخاضع للقيود أو التحكم، ويمكن القول أن تحرير عمليات التصدير من الاحتكار الحكومي في الجزائر قد تم بفضل المرسوم التنفيذي رقم 91-37 المؤرخ في 13-02-1991 والذي نص على إمكانية التسجيل في السجل التجاري لكل شخص طبيعي أو معنوي يتمثل نشاطه بصورة أساسية في استيراد بضائع مخصصة لتصديرها أو تخزينها أو نقلها أو بيعها لحسابه الخاص.

وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى المرسوم التنفيذي رقم 94-320 المتضمن إنشاء مساحات مضبوطة حدودها من 10 إلى 300 هكتار خاضعة للجمارك الجزائرية ومعفاة من الضرائب والرسوم الجمركية زيادة على أن التعامل داخلها يتم بالعملة الصعبة ويهدف المشروع إلى إنشاء هذه المناطق (المناطق الحرة) لترقية التصدير وجلب الخبرات ورأس المال الأجنبي.

ومن بين الإجراءات التي جاء بها عقد التسعينات من أجل تشجيع التصدير نجد:

- الإعفاء من الحقوق والضرائب الجمركية وكذا من الضريبة على القيمة المضافة.
- تغطية الخطر التجاري وذلك من خلال إنشاء شركات تأمين متخصصة في تأمين المخاطر المتعلقة بعدم تسديد القروض الممنوحة في إطار التصدير.
- تغطية الخطر السياسي من طرف خزينة الدولة في إطار اتفاقات مبرمة مع شركات التأمين
- الحصول على قروض بالعملة الصعبة في حدود 120 يوما طبقا للتنظيمات.

خاتمة الجزء الأول

يستخلص من التحليل السابق لهذا الجزء ما يلي:

كان انطلاق خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية في النصف الثاني من الستينات، حيث وقع اختيار السلطة الجزائرية على نموذج تنموي ارتكز على قطاع **الصناعات المصنعة** لقيادة مسيرة التحول البنياني في سبيل تأسيس بنيان اقتصادي متماسك وقابل للتطور ومحو آثار حقبة الرأسمالية الاستعمارية (1830–1962)، ثم استكمالا لمسيرة التحول البنياني ولمعالجة نقائص واختلالات الفترة (1962–1979)، شرعت السلطات الجزائرية في تنفيذ سلسلة من الإصلاحات الداخلية منذ مطلع الثمانينات والتي شملت القطاعات الحقيقية والمصرفية (القطاع العام والخاص والجهاز المصرفي).

استهدفت من وراء ذلك، إعادة التوجيه التدريجي لمسار إدارة الاقتصاد الجزائري وفق قواعد تسيير جديدة تستند لمبدأ فصل الوحدات الاقتصادية عن دور الدولة في تمويل التراكم الرأس مالي، مكرسة بذلك الانتقال من اقتصاد مسير مركزيا إلى اقتصاد موجه بآليات السوق. وكان ذلك في سبيل معالجة الاختلالات الكامنة في الاقتصاد الجزائري ودفع مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية نحو مستويات أفضل.

وعلى الرغم من الإصلاحات الذاتية التي شرع في تطبيقها منذ مطلع الثمانينات وحتى مطلع التسعينات، لمعالجة الاختلالات والمشاكل الاقتصادية الكامنة في الاقتصاد الجزائري، إلا أن وضع الاقتصاد الجزائري لم يعرف التحسن، بل بقي يعاني باستمرار من ضعف كفاءة أدائه وزيادة التبعية الاقتصادية للخارج وحالة ركود خيمت علي معظم مؤسساته العامة ولا سيما منها في قطاعات الأنشطة الأساسية، الصناعة والزراعة.

الأمر الذي أوجب مراجعة السياسة التنموية في الجزائر وإعادة النظر في الحسابات الاقتصادية بوجه عام بغية التوصل إلى حلول عاجلة للوضعية المتأزمة التي لحقت بالاقتصاد الوطني رغم كل ما بذل من جهود إصلاحية في سبيل إنعاشه، والتغاضي عن الوصفات المهدئة التي كانت تتبع من حين إلى حين وضرورة التفكير بجدية في إصلاحات أشمل ودراسات أمثل.

الجزء الثاني
الجزائر وبرامج الإصلاح الاقتصادي والتعديل الهيكلي

تقديم:

نظرا للمشاكل التي كانت تعاني منها داخليا والمتغيرات الاقتصادية الدولية كعامل خارجي وتحقيقها لمعدلات نمو سالبة، شرعت العديد من الدول النامية مع مشارف الثمانينات في تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي طبقا لنهج الصندوق والبنك الدوليين، وقد قطعت في ذلك شوطا مهما، إلا أن الجزائر قابلت تلك البرامج بنوع من التردد واختارت الإصلاحات الذاتية كحل أول، وفي أعقاب الأزمة النفطية الثانية 1988 لقيت الجزائر دعم الصندوق والبنك الدوليين كمبادرة لتسريع الخطى وإعادة توجيه الاقتصاد الوطني من الاشتراكية إلى اقتصاد قائم على مبادئ السوق، دون اللجوء إلى إعادة جدولة ديونها الخارجية.

المحاضرة رقم 06: برنامج الإصلاح الاقتصادي (مدخل نظري) [1]

تمهيد:

لقد تميزت بداية التسعينات بوجود مشاكل عديدة على مستوى الاقتصاد الجزائري إمتد إلى الجذور الهيكلية للاقتصاد، وأدت إلى اختلال التوازنات الاقتصادية الكلية، مع تفاقم حجم المديونية الخارجية وعدم القدرة على ايجاد حلول فردية، فاضطرت الدولة أن تتوجه إلى نادي باريس ولندن لإعادة جدولة ديونها، واشترط الدائنون ضرورة التوصل إلى اتفاق مع المؤسسات المالية الدولية كشرط مسبق لأي تفاوض، وبذلك نشطت مفاوضات بين الجزائر وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي كللت بالتوقيع على برامج الاصلاح الاقتصادي والمتمثلة في برامج التثبيت الاقتصادي والتكييف الهيكلي.

1- محتوى برامج الاصلاح الاقتصادي والتعديل الهيكلي المدعومة من الهيئات المالية الدولية

تتبع فكرة برامج الاصلاح الاقتصادي المطبقة من قبل المؤسسات المالية الدولية من أفكار المدرسة النيو كلاسيكية في مجال التوازن الاقتصادي العام للدولة، وبناءا عليه عمل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي من هذا المنطلق على حل المشاكل الاقتصادية التي كانت تمر بها الدول النامية، لاسيما أزمة المديونية وما انجر عنها من اختلالات كبيرة في التوازنات الاقتصادية لهذه الدول، ويمكن تعريف برامج الاصلاح الاقتصادي على أنها"مجموعة من الاجراءات المستعملة من طرف الدولة بغية إلغاء الاختلالات الاقتصادية والمالية الداخلية والخارجية وانشاء العناصر المشكلة لاقتصاد السوق"[1].

وقد تم توزيع متضمنات الإصلاح الاقتصادي على النحو التالي، يتولى صندوق النقد الدولي تطبيق برنامج التثبيت الاقتصادي، أما البنك الدولي فيتخصص في تطبيق برنامج التعديل الهيكلي، إلا أن الفصل بين البرنامجين يعتبر أمر مستحيل، فهما برنامجان متداخلان يكملان بعضهما البعض.

---

[1] المحاضرة مقتطفة بمراجعها الأصلية من إعداد الدكتورة:

- براهمية أمال (2016)، محاضرات في مقياس اقتصاد جزائري، مطبوعة دروس موجهة للسنة الثانية علوم اقتصادية، جامعة 08 ماي 1945، جامعة قالمة، ص ص:50-60.

1-1- برنامج التثبيت الاقتصادي :

يقصد ببرنامج التثبيت ذلك البرنامج الذي يهدف إلى استعادة التوازن في الاقتصادات الكلية في الأجل القصير[1]، يختص به صندوق النقد الدولي، وهو برنامج قصير الأجل يعنى بتصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات، أي أن مهمته الرئيسية هي تصحيح الاختلالات الخارجية في الأجل القصير، وعادة ما ينص هذا البرنامج إما على تقليص الواردات أو زيادة الصادرات أو كلاهما معا، ويتحقق ذلك من خلال تقليص مستوى الطلب الكلي عن طريق اتباع سياسة انكماشية.

فعندما يمنح صندوق النقد الدولي التسهيلات المالية للدولة يشترط عليها اتباع سياسات معينة من أجل تصحيح مسار الاقتصاد في مجالات متعددة منها علاج العجز في ميزان المدفوعات، وعجز الموازنة، وخفض معدلات التضخم...إلخ[2]،

ويتضمن هذا البرنامج جانبين رئيسيين للإصلاح هما:

1-1-1- الاصلاح المالي:

ويهدف إلى احداث خفض سريع في عجز الموازنة العامة للدولة، والاعتماد على وسائل حقيقية في تمويل هذا العجز، فضلا عن التقليل من الاعتماد على الاقتراض الخارجي[3]، ويحدث ذلك من خلال تخفيض ميزانيتي التسيير والتجهيز، واتخاذ اجراءات حازمة قد تضر بالجانب الاجتماعي مثل تثبيت الأجور، وتقليص الاستثمارات العامة....إلخ.

---

[1] – عبد الستار عبد الحميد سلمي، التكامل الإقليمي العربي وتطوير مناخ الاستثمار في الدول العربية، دار النهضة العربية، مصر، 2005، ص.20.

[2] – على عبد الفتاح أبو شرار، الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات، دار المسيرة، الأردن، الطبعة الأولى، 2007، ص.507.

[3] – على عبد الوهاب نجا، الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على التنمية الاقتصادية في المنطقة العربية بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، مصر، 2015، 229.

1-1-2- الاصلاح النقدي:

ويتضمن الاصلاح النقدي تعديل السياسة النقدية من خلال تعديل سعر الفائدة وسعر إعادة الخصم، ووضع سقوف للائتمان، واستخدام الادوات غير المباشرة للسياسة النقدية، هذا وبالاضافة إلى تعديل سعر الفائدة.

1-2- برنامج التكييف الهيكلي:

وهي برامج طويلة ومتوسطة الأجل يعنى بها البنك الدولي وهي مكملة لبرامج التثبيت الاقتصادي، وتهتم بتصحيح الاختلالات الداخلية للدولة، بحيث تعمل على إعادة هيكلة الاقتصاد من أجل تحسين بنيته الهيكلية ورفع مستوى الانتاج و التنافسية، فهي تستهدف جانب العرض ورفع كفاءة تخصيص عناصر الانتاج بين الاستخدامات المختلفة[1]، وتتوقف استجابة الدولة لمثل هذه التغيرات على مرونة الجهاز الإنتاجي ومستوى التطور الاقتصادي وفاعلية السوق في توزيع الموارد، .

ويمكن تعريف برنامج التكييق الهيكلي أيضا على أنه مجموعة الاجراءات التي وضعها البنك الدولي للدول النامية لكي تكيف سياساتها واقتصادياتها الداخلية، مع المتغيرات العالمية الخارجية[2]، وتقوم هذه السياسة على ثلاث اجراءات الرئيسية تتمثل في تحرير الأسعار، وتنمية القطاع الخاص والخصخصة، وتحرير التجارة الخارجية.

2- مكونات برامج الاصلاح الاقتصادي:

تتكون برامج الاصلاح الاقتصادي من جملة من العناصر يمكن توضيحها في الشكل التالي:

[1] – محمد عبد العزيز عجيمة، إيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية دراسات نظرية وتطبيقية، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2005، ص.125.

[2] – محمد حافظ الرهوان، التنمية الاقتصادية ومسؤولية الحكومة في تحقيق التقدم، دار أبو المجد للطباعة، مصر، 2006، ص.257.

الشكل رقم (5-1): مكونات برنامج الاصلاح الاقتصادي

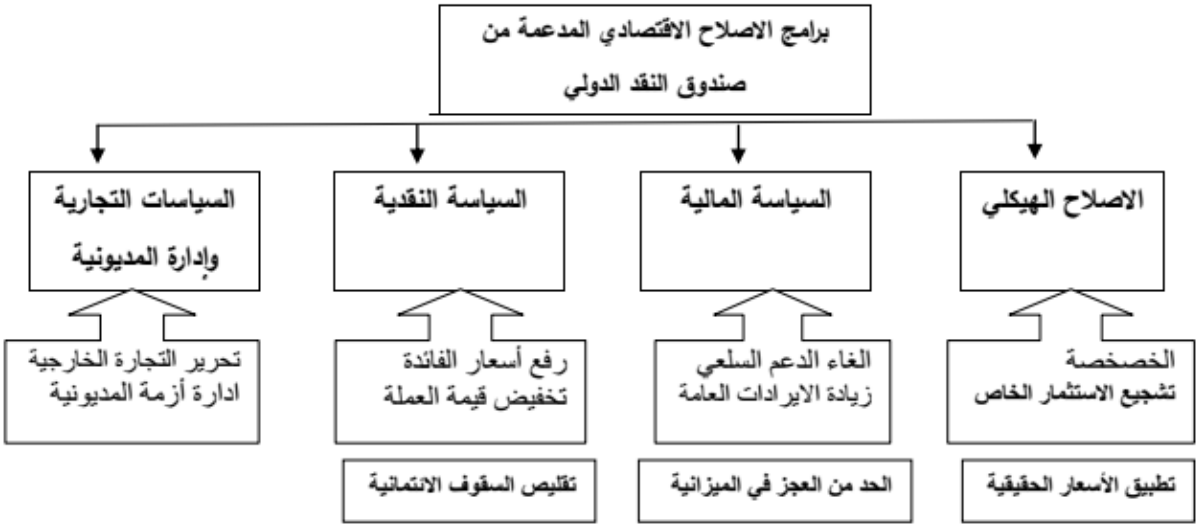

المصدر: عبد العزيز شرابي، الاقتصاد الجزائري، مطبعة جامعة منتوري، الجزائر، 2004، ص53.

رغم الاختلاف الطفيف في الاجراءات المطبقة لبرامج الاصلاح الاقتصادي في كل دولة، إلا أنها تتشابه في المحاور رئيسية، والتي يمكن جمع في عدة سياسات وهي كالآتي:

2-1- السياسة الاستثمارية (الاصلاح الهيكلي):

وهي خاصة بالبنية الهيكلية الداخلية للاقتصاد وتحتوي بدورها على مجموعة من العناصر، التي تؤدي إلى تغيير طبيعة الاقتصاد بشكل جذري وتحويله من اقتصاد اشتراكي إلى اقتصاد منفتح تسيره آليات السوق، ويتضمن هذا الاصلاح العناصر الرئيسية التالية:

2-1-1- تقليص دور الدولة وفتح المجال أمام القطاع الخاص:

من المعروف أن صندوق النقد الدولي والبنك الدولي من أنصار الليبيرالية وبالتالي فهم يدافعون وبشدة على ضرورة ارساء آليات اقتصاد السوق، وتشجيع القطاع الخاص باعتباره أكثر كفاءة وفاعلية في تخصيص الموارد المحدودة من القطاع العام، على اعتبار هذا الاخير مصدر لهدر الموارد ، فهو يتمتع بكفاءة منخفضة في استثماراته،

وخضوع قراراته للتخطيط المركزي، بالإضافة إلى ذلك فهو يعتبر مصدرا لاستنزاف عوائد الدولة من العملات الأجنبية، وإحداث اختلالات في الوازنة العامة للدولة وذلك على اعتبار أن العجز في هذه المؤسسات يسدد عن طريق مؤسسات أخرى ذات فائض مالي وكفاءة أكبر، في حين أن المشروع الخاص يجب أن يحقق أرباح وإلا سيخرج من السوق ولن تتحمل الدولة أعباءه، ومن هنا فاتحول إلى القطاع الخاص يمثل ركنا من أركان تخفيض العجز المالي للدولة، وتعميقا لهذا الاتجاه فإن البنك الدولي يرفض تمويل خطط المشروعات الصناعية في القطاع العام[1]، على اعتباره هدر للموارد المحدودة.

إذا فاتجاه الدول النامية نحو خصخصة قطاعها العام لم يكن وليد فكر اقتصادي داخلي أو ضرورات موضوعية داخلية بقدر ما كان وليد الشروط التي وضعها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في سياق التمهيد لإعادة جدولة الديون الخارجية لهذه الدول، حيث ترى المؤسسات المالية الدولية أن تجنب مصاعب خدمة الديون و عجز ميزان المدفوعات يكون عن طريق برنامج لإعادة هيكلة اقتصادها، تحتل فيه الخصخصة موقع الصدارة[2].

أضف إلى ذلك فإن طرح المشروعات العامة للبيع سيكون ذو إيجابيتين، الايجابية الأولى سيعمل على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وسيحدث تدفقات للعملات الأجنبية التي يمكن أن تستخدمها الدولة في سداد التخفيض من قيمة ديونها، أما الايجابية الثانية سيؤدي إلى تخفيض العجز في الموازنة العامة للدولة بسبب تخفيض النفقات التي كانت تصرف في تسديد ديون هذه المؤسسات الفاشلة والتزاماتها.

كما يؤدي سيؤدي تشجيع القطاع الخاص وتقليص دور القطاع العام وتحجيمه إلى تنامي روح المنافسة التي تؤدي إلى التطوير، على اعتبار أن القطاع العام يخلو من روح

[1] – عبد المطلب عبد الحميد، المنظمات الاقتصادية الدولية، الدار الجامعية، مصر، 2015، ص190.

[2] – رمزي زكي، الاحتياطات الدولية والأزمة الاقتصادية في الدول النامية مع إشارة خاصة للاقتصاد المصري، دار المستقبل العربي، مصر، الطبعة الأولى، 1994، ص.213.

المبادرة والمنافسة والتطوير، كما أن العامل في القطاع الخاص يختلف عن العامل في القطاع العام الذي يتميز بالإتكالية وعدم أداء المهام المنوطة به بسبب ضعف المراقبة والتسيير، بينما تقصيره في القطاع الخاص سيؤدي إلى فقدان وظيفته.

وبناءا على ما سبق فإن صندوق النقد الدولي والبنك الدولي يعتبران أن من أولويات الاصلاح الاقتصادي هو تقليص القطاع العام وتشجيع القطاع الخاص ودعمه سواء كان هذا القطاع محليا أو أجنبيا، فيجب على الدولة أن تخلق مناخ استثماري محفز ومشجع له، مع تطوير أساليب الدعم وإزالة العراقيل الادارية والقانونية التي يمكن أن تقف في طريقه.

وقد سعت عملت برامج الاصلاح الاقتصادي على تقليص دور الدولة وإضعاف دور نقابات العمال في التدخل في تحديد معدلات الأجور، وتشجيع ملكية العاملين لجزء من رأس مال المؤسسات العمومية المخصخصة وتنحصر أهداف تقليص دور القطاع العام في اتجاهين رئيسيين :

الاتجاه الأول وهو خفض الإنفاق الحكومي وتقليص أشكال الدعم المختلفة وبالتالي تخفيف الأعباء الضاغطة على الميزانية العامة للدولة وعلى ميزان المدفوعات .

الاتجاه الثاني وهو زيادة الكفاءة الاقتصادية نتيجة الابتعاد عن أشكال الدعم والحماية المختلفة واعتماد المشاريع في تخصيصها للموارد وعلى العقلانية بين أسعار المواد النسبية وقيمتها الحقيقة.

ويتطلب هذا الأسلوب إزالة كافة الأسباب التي ترفع من متوسط التكاليف مثل الأعباء الإدارية الزائدة.

2-1-2-تعديل نظام الأسعار:

إن ما يميز الدول النامية هو الدعم المفرط لقائمة كبيرة من السلع الأساسية وهذا الدعم يستفيد منه الجميع سواءا في الجانب الاستهلاكي (مرتفعي الدخل ومنخفضي الدخل)، أو الجانب الاستثماري (المؤسسات التي تحقق فائض والمؤسسات التي تحقق

عجز) وبالتالي يؤدي إلى اختلال في توزيع الموارد المحدودة وعدم استغلالها استغلال أمثل، وهذا ما يعرف بتشوه الأسعار ويطلق هذا اللفظ عندما لا تعكس الاسعار السعر الحقيقي للسلعة (حتى لا يكون هناك تشوه في الأسعار يجب أن تصل السلعة إلى مستوى قريب من سعر السوق، وان يتحدد سعرها بناءا على آلية العرض والطلب) وهذا ما يؤدي إلى انخفاض الكفاءة الإنتاجية و مرونة الجهاز الإنتاجي.

لذا فإن الإجراءات التي تنص عليها برامج الاصلاح الاقتصادي تسعى إلى تحرير الأسعار سواء بالنسبة للمواد الأولية أو للسلع النهائية، وهذا من أجل تحقيق عدة أهداف نذكرها فيما يلي:

- تخفيض العبء عن ميزانية الدولة عن طريق الغاء الدعم السعري عن الإنتاج و مستلزماته.
- منح جهاز الأسعار إمكانية تحفيز النمو الاقتصادي وتشجيع المنتجين على التوسع في الاستثمار والانتاج من أجل زيادة العرض السلعي.
- ارتفاع الأسعار في الأجل القصير جراء الإلغاء الدعم سيخفض الطلب والانفاق فتقل الضغوط التضخمية.

2-2-السياسة المالية:

وتشتمل على تقليص العجز الموجود في الوازنة العامة، ويكون ذلك عن طريق زيادة الايرادات العامة أو تقليص الانفاق العام أو كلاهما في نفس الوقت، ويكون هذا التقليص بصورة تدريجية، والذي يؤدي بدوره إلى تخفيض معدلات التضخم الناتجة عن الاعتماد على التمويل التضخمي وطبع النقود، ويمكن للدولة أن تحقق ذلك عن طريق اتباع الاجراءات التالية:

2-2-1- تقليص الانفاق العام:

من أجل تقليص العجز في الموازنة العامة، يجب على الدولة تخفيض كل أشكال الانفاق خاصة النفقات ذات الطابع الاجتماعي، ويكون ذلك عن طريق تخفيض نسبة العجز في الموازنة العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي، باتباع الاجراءات التالية[1]:

- أن تلغي الدولة الدعم على السلع الأساسية، وجعل أسعارها تحدد وفقا لآليات السوق، وبناءا على العرض والطلب.
- تخفيض نسبة نمو الانفاق العام بأنواعه الجاري والتنموي الاستثماري.
- تخفيض نسبة التوظيف في القطاع العام، وذلك بتخفيض ميزانية التسيير وتقليص عدد الإدارات والموظفين، مع تثبيت الأجور والرواتب.

2-2-2- زيادة ايرادات الدولة:

لا يكفي أن تخفض الدولة من الانفاق العام للقضاء على العجز في الموازنة العامة، لذا وجب عليها أن تتخذ إجراءات أخرى من أجل زيادة الايرادات العامة وتتمثل في[2]:

- زيادة أسعار بيع منتجات القطاع العام، مع زيادة أسعار الخدمات العامة، خاصة أسعار المواد الطاقوية.
- زيادة الضرائب غير المباشرة خاصة تلك المتعلقة بالسلع الكمالية ومنتجات الصناعات التحويلية والخدمات المحلية، ويأتي في مقدمة هذه الضرائب، الضريبة العامة على المبيعات.
- اصلاح النظام الضريبي من أجل تفادي الغش والتهرب الضريبي.

---

[1] - ميثم صاحب عجام، على محمد سعود، فخ المديونية الخارجية للدول النامية الأسباب والاستراتيجيات، دار الكندي للنشر والتوزيع، الأردن، 2006،ص.264.

[2] - للمزيد من الاطلاع أنظر:

- سمير ابراهيم أيوب، صندوق النقد الدولي وقضية الاصلاح الاقتصادي والمالي دراسة تحليلية تقييمية، مركز الاسكندرية للكتاب، مصر، 2006، ص.69.

2-3-السياسة النقدية:

وتتضمن السياسة النقدية التحكم في حجم الكتلة النقدية وقياس نموها بالنسبة للناتج المحلي الاجمالي، وهذا بهدف كبح معدلات التضخم وتحسين ميزان المدفوعات، فهذه البرامج عادة تعتمد على السياسة النقدية الانكماشية التي تحارب زيادة المعروض النقدي عن طريق مجموعة من الاجراءات نذكر منها[1]:

- تحرير اسعار الفائدة وعدم تدخل الدولة في تحديدها، وهذا ما يؤدي إلى رفعها فوق معدل التضخم، الشيء الذي ينعكس على عدة متغيرات، فارتفاع سعر الفائدة يؤدي إلى تشجيع الأفراد على الادخار وبالتالي امتصاص الكتلة النقدية الموجودة في السوق وتخفيض معدل التضخم من جهة، ومن جهة أخرى زيادة كمية الأموال المحدودة في البنوك والتي يمكن أن تؤدي إلى زيادة الاستثمار. كما أن زيادة معدلات الفائدة يؤدي إلى تخصيص الأموال بطريقة كفؤة فلا يستطيع جميع المستثمرين الحصول على قروض إلا ذوي الكفاءة العالية والذين يحققون مردودية اقتصادية، بالإضافة إلى أن رفع سعر الفائدة يؤدي إلى تقليص القروض الاستهلاكية.
- وضع حدود عليا للائمان المصرفي المسموح به خاصة الموجه للقطاع الحكومي.
- تقوية المؤسسات المالية وتحريرها وذلك عن طريق تعديل نسبة الاحتياطي القانوني ونسبة السيولة، وتحسين كفاءة الوساطة المالية.

2-3- السياسة التجارية:

وتنص على تحرير التجارة الداخلية والخارجية وعدم تدخل الدولة، وذلك عن طريق ارساء آليات السوق، وتتضمن النقاط الرئيسية التالية[2]:

---

[1] - للمزيد من الاطلاع أنظر:

- على عبد الوهاب نجا، مشكلة البطالة وأثر برامج الاصلاح الاقتصادي عليها: دراسة تحليلية تطبيقية، الدار الجامعية، مصر، 2005، ص ص.218-221.

[2] - للمزيد من الاطلاع أنظر:

- حمدي عبد العظيم، الاصلاح الاقتصادي في الدول الغربية بين سعر الصرف والموازنة العامة -دراسة نظرية وتطبيقية على الدول العربية خاصة دول الخليج-، دار زهراء الشرق، مصر، 1998، ص ص.181-183.

– تحرير عمليات التجارة الخارجية وتبسيط الاجراءات الادارية، والسماح للخواص باستيراد السلع المختلفة وذلك بإلغاء كافة القيود المفروضة على الواردات بالإضافة إلى إلغاء اتفاقيات التجارة الثنائية، والاتجاه بشكل تدريجي نحو نظام متعدد الأطراف للمدفوعات.

– التركيز على تنمية الصادرات، مع إلغاء جميع أساليب الدعم المباشر وغير المباشر للصادرات المحلية، وذلك بهدف تعويض النقص في العملات الأجنبية عن طريق زيادة عوائد الصادرات وليس عن طريق الاقتراض الخارجي .

– تحرير سعر صرف العملة، مما يؤدي إلى تخفيضه، وهذا ما يسمح بزيادة الصادرات بسبب انخفاض تكلفة السلع المحلية واكتسابها ميزة تنافسية سعرية، وفي نفس الوقت يؤدي التخفيض إلى تقليص فاتورة الواردات بحيث تصبح المنتجات الأجنبية أكثر تكلفة من المحلية، بالإضافة إلى تحرير التعامل بالنقد الأجنبي وإلغاء القيود المفروضة عليه، السماح بحيازته من قبل الأفراد والهيئات غير الرسمية[1].

– تقريب الأسعار في السوق المحلية مع نظيرتها في السوق العالمية، مع تفادي ازدواجية الأسعار.

3– أهداف برامج الاصلاح الاقتصادي:

إن أهم هدف بارز لسياسات الاصلاح الاقتصادي هو تحسين كفاءة استخدام الموارد وتخصيصها، باعتبار أن هذه الموارد محدودة خاصة في الدول النامية، بحيث أن هذه الدول لا تتوفر على قدر كافي من العملات الأجنبية والتي يمكن أن تغطي على محدودية هذه الموارد، ومن أجل الاستغلال الأمثل لهذه الموارد يجب على الدول أن تعمل على تصحيح مسار الاقتصاد في عدة نقاط مهمة، أولها التسعير الملائم الذي يحول دون هدر الموارد وتخصيصها للمؤسسات الأكثر انتاجية بشكل تلقائي، وتعديل سعر الفائدة من أجل التخصيص الأمثل للموارد المالية المحدودة للدولة، وغيرها من التعديلات التي تؤدي إلى عدم هدر الموارد واسغلالها بشكل أمثل في الاقتصاد.

[1] – ميثم صاحب عجام، على محمد سعود، مرجع سبق ذكره، ص266.

المحاضرة رقم 07: برنامج الإصلاح الاقتصادي الجزائري (الإستراتيجية والأهداف)

1/7- مقدمة

بعد سنوات من الإصلاحات الاقتصادية امتدت من 1990 إلى 1993 والتي حاولت خلالها الحكومة تحقيق الانتقال إلى اقتصاد السوق وتجاوز أزمة انخفاض موارد التمويل الخارجي بقدر من التدرج والاستقلالية، جاءت مرحلة جديدة كان لابد فيها من تكثيف وتسريع عملية الإصلاحات باللجوء إلى طريقة "العلاج بالصدمة" تحت إشراف صندوق النقد والبنك الدوليين، في إطار برنامج التثبيت الاقتصادي والتصحيح الهيكلي. وقد آل الأمر إلى هذا الوضع بعد وصول البلاد إلى العجز عن تسديد خدمات الديون الخارجية، ولم يعد لها من بد سوى الذهاب إلى إعادة الجدولة التي تستطيع من خلالها ضمان حقوق الدائنين والإبقاء على علاقاتها المالية والتجارية مع الخارج .[1]

2/7- علاقة الجزائر بالمؤسسات الدولية[2]

تمكنت الجزائر أواخر عقد الثمانينيات من ابرام اتفاقين للتمويل المباشر من حصتها من صندوق النقد الدولي وهما اتفاق 1989/05/30 و1991/06/03، وذلك في اطار توجهها لاستراتيجة اقتصاد السوق و تبنيها لمشروع اصلاحي شامل يستهدف معالجة الاختلالات العميقة التي يعاني منها الاقتصاد على مستوى التوازنات الداخلية والخارجية وثقل عبئ المديونية الخارجية وعدم قدرتها على السداد في الأوقات المحددة. ويعد ذلك امتداد لجهود عملية الإصلاح الذاتي التي باشرتها السلطات منذ مطلع الثمانينات من دون اللجوء إلى عملية إعادة الجدولة.

بلجوء الجزائر إلى المؤسسات النقدية و المالية الدولية (صندوق النقد الدولي و البنك الدولي) سنة 1989 فقد خضعت إلى أربعة برامج إصلاحية امتدت إلى غاية 1998 وقد تم تفعيل المسعى التدريجي في الإصلاحات (المرحلية la graduation) عوض طريقة الصدمة (le choc) وذلك للاحتفاظ بحق التوقف في حالة ما إذا أظهر المجتمع متاعب في استيعاب طريقة المعالجة[2]، ولأن البرنامجين الأخيرين من الإصلاحات المطبقة كان لهما أثر كبير في علاج بعض الاختلالات وإعادة هيكلة الاقتصاد الوطني، فسوف يتم التركيز عليهما في هذا العنصر. وقبل التطرق إلى مضمون البرامج الإصلاحية الأربعة، لا بد من التذكير أن الجزائر انضمت إلى صندوق النقد الدولي مباشرة بعد الاستقلال بتاريخ 26 سبتمبر1963 حيث كانت حصتها فيه تقدر بـــ 623.1 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (D.T.S) لترتفع إلى 941.4 مليون وحدة حقوق سحب خاصة

---

[1] شعوة الدراجي (2021)، محاضرات لمقياس الاقتصاد الجزائري ، مطبوعة دروس موجهة للسنة الثانية علوم اقتصادية، جامعة جيجل، ص:37.

[2] **راجع في ذلك:**

- بلعزوز بن على(2003)، انعكاسات الإصلاحات الاقتصادية على التوازن النقدي في الجزائر، مرجع سابق، ص ص:16,15.
- محمد راتول(2000)، سياسات التعديل الهيكلي ومدى معالجتها للاختلال الخارجي التجربة الجزائرية، مرجع سابق، ص ص:235,234.

في أوت 1994[1]، ومن المعلوم أنه كلما ارتفعت حصة البلد في الصندوق ارتفعت حصته من القروض والدعم المالي الذي يمكن الاستفادة منه.

وفيما يلي البرامج الاصلاحية التي خضعت اليها الجزائر بدعم المؤسسات المالية الدولية:[1]

1/2/7- اتفاق الاستعداد الائتماني الأول 1989/05/30

بتفاقم مشكل المديونية أواخر الثمانينيات، حيث تزايدت نسبة خدمة الديون إلى الصادرات لتبلغ 70% تقريبا، وارتفاع قيمة الدين إلى 27.25 مليار دولار سنة 1989، وفي ظل هذه الظروف لجأت الجزائر إلى صندوق النقد الدولي للحصول على قروض بعد خطاب النواب الذي أرسله وزير المالية الجزائري للمدير التنفيذي للصندوق في 28 مارس 1989 الذي تعهدت فيه حكومة الجزائر على الالتزام بالانخراط في اقتصاد السوق، فأكدت على:"**المضي في عملية اللامركزية الاقتصادية تدريجيان وخلق البيئة التي تمكن من اتخاذ القرار على اساس المسؤولية المالية والربحية والاعتماد الكبير على ميكانيزمات الاسعار بما في ذلك سياسة سعر الصرف" كما اكدت الرسالة ان العنصر الاساسي في الاصلاح هو توسيع دور القطاع الخاص**، وبموجب ذلك تمكنت الجزائر من سحب غير مشروط لحصتها في الصندوق والمقدرة بـــ 623 مليون و.ح.خ ، كما وافق صندوق النقد الدولي على منح الجزائر ما قيمته 155.7 مليون و.ح.خ في اطار التثبيت لهذا الاتفاق، ومبلغ آخر قدره 315.2 مليون و.ح.خ، و بموجب هذا الاتفاق بدأت خطوات الإصلاح الاقتصادي في الجزائر من خلال تحرير التجارة الخارجية والمدفوعات بإلغاء التخصيص المركزي للنقد الأجنبي وإنهاء احتكار الدولة للتجارة الخارجية، كما بدأ الاعتماد على آليات العرض والطلب في تحديد أسعار الفائدة وأسعار الصرف للعملة، وتم تقليص تشكيلة السلع التي تحدد الدولة أسعارها كما بدأت إجراءات منح الاستقلالية القانونية لـــ 05 بنوك تجارية عمومية.[2]

وفي المقابل قدمت الجزائر برنامجا اقتصاديا مفصلا للصندوق شمل الاصلاحات المقرر إجرائها والتي مست كل من تخفيض قيمة العملة وتحرير الأسواق وإعطاء حركية أكثر لرؤوس الأموال ومراجعة قانوني الضرائب والجمارك والحد من توسع الكتلة النقدية وتقليل عجز الموازنة العامة، واعتبر الصندوق تلك الاجراءات كافية ومناسبة للخروج من الأزمة.

[1] محمد هبول (2020)، محاضرات لمقياس الاقتصاد الجزائري ، مطبوعة دروس موجهة للسنة الثانية علوم اقتصادية، جامعة ميلة، المحاضرة رقم 06، ص:03-04.

2/2/7- اتفاق الاستعداد الائتماني الثاني 1991/06/03

بموجب خطاب النوايا الذي قدمته السلطات الجزائرية للصندوق في 27 أفريل 1991 حصلت الجزائر على مبلغ 300 مليون دولار تم تقسيمها على أربع دفعات قيمة الواحدة منها 74 مليون دولار، وامتد البرنامج لمدة 10 أشهر من جوان 1991 إلى مارس 1992، طبقت خلالها الجزائر العديد من الاجراءات بمرافقة صندوق النقد تمثلت أساسا في تقليص حجم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي والعمل على ترشيد الاستهلاك والعمل على قابلية تحويل الدينار الجزائري وتسلمت فيها الجزائر 3 دفعات فقط وحرمت من الدفعة الرابعة بسبب الزيادة المفاجئة في الأجور خلال الثلاثة أشهر الأولى من سنة 1992.[1]

جاء هذا البرنامج استكمالا لما تم انجازه في اتفاق الاستعداد الائتماني الأول وهذا لإحتوائه وشموله معظم المجلات، مثل: اعطاء الاستقلالية الكاملة للمؤسسات في اتخاذ القرارات المالية والادارية على اساس قواعد السوق ومؤشرات الربحية، حرية تحديد الاسعار، تقليص دور الدولة في تمويل عجز المؤسسات، اصلاح نظام الاجور، وتغيير سياسة الاعانات ونظام الدعم، الغاء التمييز بين المؤسسات العمومية والخاصة في ما يتعلق بالقروض واسعار الفائدة، توقف الدولة عن التمويل المباشر للبناء السكني وفتح التجارة الخارجية أمام الخواص[3]. وعلى إثر ذلك عقدت الجزائر اتفاق ائتماني ثاني مع صندوق النقد في 3 جوان1991، و الذي تحصلت بموجبه على 300 مليون D.T.S أي ما يعادل 400 مليون دولار، وذلك على أربعة أقساط كل قسط بـــ100 مليون دولار(جوان 1991، سبتمبر 1991، ديسمبر 1991، مارس 1992) و في حين تم سحب جميع الأقساط بقي القسط الرابع الذي تم تجميده من طرف الصندوق لعدم احترام الحكومة الجزائرية آنذاك بقيادة السيد "غزالي" مضمون رسالة النوايا الموجهة سابقا حيث قامت الحكومة الجزائرية بإقتطاع جزء من الدعم المالي المقدم من الصندوق لإجراء الانتخابات التشريعية وتحقيق الأمن الاجتماعي بعد تدهور الأوضاع وهو ما لم يكن مبرمجا سابقا ولم يعجب الصندوق.

لقد تميزت الاتفاقيتين السابقين بأنهما أبرمتا في سرية تامة عكس اتفاقيتي سنتي 1994 و 1995. بعد استقالة حكومة أحمد غزالي في 08 أوت 1992 تولى السيد "بلعيد عبد السلام" رئاسة الحكومة الجديدة حيث نادت هذه الأخيرة بعدم التعامل مع الصندوق وإتباع سياسة الاعتماد على النفس لكنها لم تنجح لعدة أسباب أهمها ضعف الموارد المتاحة، لتلجأ الجزائر مرة ثانية إلى الصندوق في عهد حكومة "رضا مالك".[1] و قبل التطرق إلى ذلك، لابد من معرفة أوضاع الجزائر الإقتصادية خلال هذه الفترة الفاصلة .

ومن بين أهم التدابير والاجراءات التي طبقت أنذاك:[2]

- **ترشيد الاستهلاك:** بداية من الثلاثي الأول لسنة 1991 تم تحويل مجموعة كبيرة من السلع التي كانت أسعارها مراقبة إلى أسعار ذات نظام هامش سقفي، ومجموعة أخرى من السلع التي تم تحويلها

---

[1] بلعزوز بن علي(2003)، أثر تغير سعر الفائدة على اقتصاديات الدول النامية، حالة الجزائر، مرجع سابق، ص:267.

[2] محمد راتول(2000)، سياسات التعديل الهيكلي ومدى معالجتها للاختلال الخارجي، التجربة الجزائرية، مرجع سابق، ص ص:240,236.

من نظام أسعار ذات هوامش سقفية إلى نظام أسعار حرة، بواقع 50 مادة خاضعة لنظام هامس سقفي و22 مادة أخرى بقيت تحت نظام الدعم وهذا حماية للمواطنين الفقراء على أن يتم رفع هذا الدعم على المدى المتوسط، كما تم أيضا تقليص الإعانات المباشرة أو غير المباشرة لمواد الطاقة.

– **إجراءات التجارة الخارجية:** تم الاتفاق على بداية تطبيق إصلاح التعريفات الجمركية بدءا من سنة 1992 وفقا لما يلي:

– تخفيض متوسط التعريفات الجمركية بشكل محسوس.

– إنشاء رسم حق المرور بالنسبة للمواد الكمالية، وتخفيض الإعفاءات.

– التطبيق التدريجي لهذه الإصلاحات على مراحل متتالية

تباعا صدر في هذا الإطار المرسوم المتعلق بنظام رخص الاستيراد والمراقبة الكمية في شهر فبراير 1991، أما بخصوص رفع الاحتكار على التجارة الخارجية، أصبح نظام الامتياز مشجعا للمؤسسات الأجنبية في نفس الوقت أصبحت تجارة الجملة الخاصة أكثر حرية.

4/7– إعادة جدولة المديونية الخارجية [1]

وبعد انخفاض نسبي سجل في نهاية سنوات النصف الأول من عشرية الثمانينات، اتجه حجم تلك الديون بعد 1986 إلى الارتفاع من جديد تحت ضغط الحاجات المختلفة من الواردات وتدني مستوى إيرادات الدولة من العملة الصعبة، بالإضافة إلى حلول آجال تسديد أقساط هامة من خدمات الديون نحو الخارج. غير أن الديون الجديدة اعتمدت، لأسباب مختلفة، على القروض قصيرة الأجل، وهو ما أدى إلى تركز آجال تسديد مبالغ كبيرة من خدمات الديون في السنوات الأولى من عشرية التسعينات. فرفع ذلك من حجم خدمات الديون لتلك السنوات الذي بلغ مستويات جد مرتفعة بالنسبة لقيمة الصادرات وانتقل من أقل من 6 مليار دولار إلى أزيد من 9 مليار دولار في 1991.[20] وما لبثت البلاد أن وجدت نفسها في حالة عجز فعلي عن الدفع بـــ 8 مليار دولار فقط كإيرادات خارجية مقابل 9,5 مليار كخدمات للدين كانت مقدرة في 1994.[21]

وقد أدت خطورة هذه الوضعية أخيرا بالبلاد إلى اللجوء إلى صندوق النقد الدولي وطلب مساعدته في إعادة جدولة ديونها وفقا للشروط التي تُفرض على البلدان المدينة في مثل هذه الحالة. فأبرمت الحكومة مع الهيئة المذكورة اتفاق استعداد ائتماني لسنة واحدة امتد من ماي 1994 إلى أفريل 1995، متبوعا باتفاق ثانٍ للتسهيل التمويلي الموسع امتد لثلاث سنوات ابتداء من 22 ماي 1995 إلى 21 ماي1998، وكان من لوازم هذين الاتفاقين اعتماد برنامج للتثبيت الاقتصادي وآخر للتعديل الهيكلي يُنفذان تحت إشراف خبراء الصندوق.

---

[1] **راجع في ذلك:**

– شعوة الدراجي (2021)، محاضرات لمقياس الاقتصاد الجزائري ، مرجع سبق ذكره، جامعة جيجل، ص:53–55.

من جهة أخرى أبرمت الجزائر أيضا مع نادي باريس (الخاص بالدائنين العموميين) اتفاقين متتابعين لإعادة جدولة ديونها العامة وديونها البنكية المضمونة، حيث خصت إعادة الجدولة الأولى التي جرت في أفريل 1994 المبالغ التي لم تسدد والمبالغ اللاحقة الخاصة بسنتي 1993 و1994، في حين خصت الثانية، والتي جاءت في جويلية 1995، المبالغ التي تقع آجال تسديدها بين جانفي 1995 ونهاية ماي 1998. أما أقصى أمد لآجال اهتلاك الديون المعادة جدولتها في جويلية 95 فحدد بسنة 2011.[22]

كما أبرمت الجزائر أيضا اتفاقا مع نادي لندن (الخاص بالديون الخاصة)، في 12 ماي 1995، انصب على فترة امتدت من مارس 1994 حتى نهاية 1997.[23]

وقد سمح الاتفاق الثاني مع نادي باريس والاتفاق مع نادي لندن للجزائر بإعادة هيكلة ما يزيد عن نصف ديونها وهو ما يعادل تقريبا مجمل المبالغ التي تقع آجال تسديدها بين أفريل 1994 وأفريل 1998. أما المبلغ الإجمالي الذي أعادت الجزائر جدولته في الأخير فبلغ 17,53 مليار دولار[24].

وقد انعكست عملية إعادة الجدولة بالإيجاب على الوضعية المالية الخارجية للبلاد التي شهدت انفراجا واضحا يبدو من خلال التدني الذي سجل في نسبة خدمات الديون ابتداء من 1994 والتزايد المستمر للاحتياطي الإجمالي من النقد الأجنبي، حيث انخفضت نسبة الديون إلى الصادرات من 86% سنة 1993 إلى 47% في 1994، كنتيجة مباشرة لعملية إعادة الجدولة، ثم إلى مستويات أدنى من ذلك فيما بعد، عدا في سنة 1998التي شهدت انخفاضا مهما في سعر النفط أدى إلى تدنٍ كبير في قيمة الصادرات. أما مستوى الاحتياطي من النقد الأجنبي فارتفع من 1,5 مليار دولار سنة 1993 إلى 8 مليار سنة 1997، بعد التحسن الذي شهدته أسعار النفط آنذاك وما قابله من تخفيض للواردات،[25] ونتيجة كذلك لعدم التصفية الفورية للمبالغ التي حلت آجال تسديدها حينها؛[26] وهو ما يفسّر أيضا الارتفاع الحاصل في مخزون الدين خلال الفترة 93-96 بانتقاله من مستوى 25,725 مليار إلى 32,09 مليار .

وبهذا فُتح المجال أمام البلاد لتتجاوز حالة الانسداد التي بلغتها في نهاية 1993 ولتُبقي اقتصادها على اتصال بالعالم الخارجي وبالتالي على سيره الطبيعي نسبيا.

بالمقابل كان على الدولة أن تقبل، كما أشرنا أعلاه، بتنفيذ برنامج صارم للتثبيت الاقتصادي والتعديل الهيكلي من صياغة الهيئات المالية الدولية وتحت إشرافها.

المحاضرة رقم *08*: مكونات برنامج الإصلاح الاقتصادي الجزائري

1/8: مقدمة

تضمن برنامج الإصلاح الاقتصادي المطبق في الجزائر برنامجا للتثبيت أو الاستقرار، والذي هدف إلى ضبط الطلب الكلي من خلال سياسة مالية ونقدية تقييدية، وبرنامج للتكيف الهيكلي هدف إلى ضبط العرض الكلي من خلال دعم القطاع الخاص وزيادة كفاءة القطاع العام والتخصيص الأمثل للموارد.

2/8- برنامج التثبيت الاقتصادي [1]

توجهت الحكومة الجزائرية عقب اعتماد خطاب النوايا مع FMI عام 1994 إلى نادي باريس للديون العمومية (والذي يضم مجموعة الدول والمؤسسات الرسمية التابعة لها و مؤسسات دولية مختصة في منح قروض متوسطة وطويلة الأجل)، بحيث اجتمعت مع ممثلي FMI والبنك العالمي وهيئات دولية وبنوك التنمية الجهوية، و اتفق ممثلو الدول الدائنة على تقديم مساعدات للجزائر نظرا لإجراءات الإصلاح المهمة التي تعهدت الجزائر تنفيذها، وسمي هذا الاتفاق ببرنامج (ستاند باي) ويدوم سنة، ولم يشمل هذا الاتفاق إعادة جدولة سوى ديون الجزائر العمومية التي تنتهي آجال سدادها قبل 31 ماي 1995 والمقدرة بـــ 4.400 مليون دولار وذلك على فترة 16 سنة منها 04 سنوات معفاة من الدفع، أي بداية سداد الدين تنطلق سنة 1998 و تنتهي في 2010، أما إعادة جدولة ديون الجزائر العمومية التي تنتهي آجالها بعد ماي 1995 فيبقى مرهون بمدى نجاح تطبيق الاتفاق السابق (تعرف طريقة السداد السابقة بالطريقة المختلطة)، هذا من جهة ومن جهة أخرى يلتزم الصندوق بتقديم مبلغ 260 مليون دولار لدعم ميزان المدفوعات في الجزائر يكون تسديدها من طرف الأخيرة على 5 سنوات منها 3 سنوات معفاة من دفع خدماتها، وقد ساعدت إعادة الجدولة المبرمة سنة 1994 على خفض قسط خدمة حسب جداول المديونية الى 35.5% بدلا من 96%، ليرتفع هذا القسط الى 84% ابتداءا من 1995.[1]

و قد كان هذا البرنامج (التثبيت) يهدف على المدى المتوسط إلى إعادة النمو الاقتصادي للتقليل من حدة البطالة، وإحداث نمو من خلال القطاعات ذات الأولوية كالسكن وقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومحاولة تقريب نسبة التضخم من النسبة العالمية "40%" بتقليص الكتلة النقدية، إضافة إلى تحقيق معدل داخلي خام " PIB بين 3% إلى 6% خلال الفترة 1994-1995[2]، ومن أجل الوصول إلى الأهداف السابقة، ونيل رضا المؤسسات المالية الدولية كان على الجزائر الالتزام بتطبيق جملة من الإجراءات كالتالي :

- **تحرير التجارة الخارجية**: فكل المنتجات قابلة للتصدير والاستيراد، باستثناء بعض المنتجات التي حددت الدولة قائمتها بصفة مؤقتة وتم الغاءها اواخر 1994.[3]

---

[1] محمد هبول (2020)، محاضرات لمقياس الاقتصاد الجزائري ، مطبوعة دروس موجهة للسنة الثانية علوم اقتصادية، جامعة ميلة، المحاضرة رقم 06، ص:05-06.

- **سياسة التسعير:** مواصلة تحرير الاسعار والغاء الدعم على الإنتاج (المستلزمات) والاستهلاك لكل المنتجات.[4]

- **تعديل نظام الصرف:** بإجراء تخفيضين على سعر صرف العملة الوطنية اتجاه الدولار، التخفيض الاول في افريل 1994 بنسبة 50% حيث أصبح 1 دولار يقابله 36 دج (عوض24 دج) سنة1994 والتخفيض الثاني في سبتمبر 1994 واصبح الدينار يعادل 41 دج لتحقيق التوازن الخارجي، مع خضوع العملة لقانون السوق.

- **سياسة الميزانية:** محاولة القضاء على العجز في الميزانية من خلال تصحيح الأجور (تخفيضها)، ورفع الدعم عن الاستهلاك والإنتاج الزراعي و كذلك الشبكة الاجتماعية و ضبط سعر الصرف.

- **السياسة النقدية:** بغرض التحكم في التضخم تم خفض الزيادة في الكتلة النقدية سنة 1994 بـــ 14%، كما أنه لن تكون هناك قروض للمؤسسات الاقتصادية، بالإضافة إلى تسجيل رفع سعر الفائدة و سعر إعادة الخصم.

- **الشبكة الاجتماعية :** حيث تم ضبط قائمة تتكون من أربع منح اجتماعية.

- **ميزان المدفوعات وإعادة الجدولة:** فيما يخص إعادة الجدولة فقد تم التطرق إليها سابقا، أما فيما يخص إعادة التوازن الى ميزان المدفوعات فتم التركيز على : زيادة الصادرات خارج المحروقات، تحرير الواردات، تكوين احتياطي من العملة الصعبة بغرض إعادة كسب ثقة الأسواق المالية الخارجية، وكذا إعادة جدولة الديون.[1]

أهم نتائج برنامج التثبيت الاقتصادي:[(1)]

لقد تم تطبيق برنامج الاستقرار الاقتصادي لمدة سنة كاملة (1994-1995) كما تم الاتفاق عليه وهذا رغم الظروف الاجتماعية والسياسية والأمنية الصعبة التي كانت تعيشها الجزائر أنداك وهذا ما يؤكده السيد "ميشال كامديلسيس" المدير العام لـــ FMI آنذاك. فماذا حققت الجزائر يا ترى من هذه الاتفاقية حتى تلقى هذا الدعم و التأييد من طرف المؤسسات المالية الدولية و مجموع دائنيها ؟

لقد كانت النتائج المحصل عليها خلال هذه الفترة "سنة" مرضية و منها:[2]

- ✓ تمكين البلاد من تمويل مالي قدره 193.5 مليار دولار موزعة بين قروض، سيولة مباشرة...الخ؛
- ✓ إعادة جدولة مبلغ 8.4 مليار دولار من المديونية الخارجية؛
- ✓ اقتراب معدل التضخم من حدود 29% مقابل 38% كانت متوقعة في البرنامج؛
- ✓ وقف التراجع في النمو الاقتصادي، حيث بلغ معدل نمو الناتج الداخلي الخام (PIB) سنة 1994 ما قيمته (-0.2%) مقابل(-2%) سنة 1993، و خفض عجز الميزانية العمومية من 8.7% من PIB إلى 4.4 % من PIB بين سنتي 1993-1994؛

---

(1) محمد هبول (2020)، محاضرات لمقياس الاقتصاد الجزائري ، مطبوعة دروس موجهة للسنة الثانية علوم اقتصادية، جامعة ميلة، المحاضرة رقم 06، ص: 06.

- ✓ ارتفاع الإقراض المحلي بنسبة 10% مقابل 14.2% و التي كانت مقررة في البرنامج؛
- ✓ تخفيض مديونية الحكومة اتجاه النظام المصرفي بمبلغ 22 مليار دولار؛
- ✓ ارتفاع أسعار المواد الغذائية بـــ 40% بسبب رفع الدعم وتقليص النفقات بالإضافة ارتفاع أسعار النقل، الهاتف، الخدمات البريدية ما بين 20 إلى 30%.
- ✓ تم حل 88 مؤسسة عمومية، وتم اعطاء 5 مؤسسات استقلاليتها من اصل 23، وعرض 5 فنادق للخوصصة، وانشاء الصندوق الوطني للتأمين على البطالة.

بالرغم من هذه النتائج، فإنها لا تعبر حقيقة عن الطموحات التي رسمتها الحكومة في بداية البرنامج الاصلاحي، لتستمر الاختلالات الجوهرية للاقتصاد وتلقي بظلالها على باقي القطاعات، من اهمها:[3]

- استمرار ارتفاع الديون الخارجية، واختلال ميزان المدفوعات؛
- ضعف دائم في استعمال الطاقات الإنتاجية، وضعف التكامل الصناعي وتزايد عدد السكان، الذي أدى إلى عدم التوازن بين العرض والطلب؛
- تزايد حجم البطالة، وانخفاض عوائد الصادرات وتزايد التبعية الغذائية للخارج بأكثر من 50%.

3/8- برنامج التعديل الهيكلي[1]

تبين لنا من خلال البرنامج الخاص بالتثبيت الاقتصادي (1993-1994)، أنه يمس جميع المجالات منها: المالية والنقدية، والتجارية والهيكلية وحتى القضايا الاجتماعية، إن هدف الجزائر من تطبيق هذه الإصلاحات من خلال برامج التصحيح الهيكلي، هي إحداث تحولات جذرية في الجانب الاقتصادي والاجتماعي عن طريق تطبيق سياسات معينة، ترمي هذه السياسات إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي، إن برنامج التثبيت الاقتصادي الذي تم الاتفاق عليه مع الصندوق النقد الدولي يوم 22 ماي 1995 كان مشروطا كتابيا، ومن أهدافه ما يلي:

- تحقيق نمو متوسط 5% من إجمالي الإنتاج الخام PIB خارج المحروقات.
- تخفيض نسبة التضخم إلى 10.3%.
- التحرير التدريجي للتجارة الخارجية، وتحرير الأسعار، وإلغاء التدعيم للسلع.
- الشروع في الخوصصة من خلال وضع إطار تشريعي.
- أن يعاجل احتياط الصرف 3 أشهر من الواردات.

تميزت سيرورة الإصلاح الاقتصادي بعدة سمات إيجابية تتمثل بصورة عامة في:

- تحقيق معدل نمو 3.9% و4%، و4.5% خلال السنوات 1995، و1996 و1997 على التوالي.
- تحقيق فائض في الميزانية بلغ 3% من إجمالي الإنتاج الخام سنة 1996، و1.3% في سنة 1997، مع تحقيق عجز يقدر بـ 1.4% في سنة 1995، يمكن أن نرجع السبب في ذلك إلى الارتفاع النسبي في اسعار البترول، والتوقف في تموين المؤسسات الاقتصادية بالمواد الأولية والتجهيزات من السوق الخارجية.

---

[1] راجع في ذلك:

- ساعد محمد (2018)، محاضرات لمقياس الاقتصاد الجزائري ، مطبوعة دروس موجهة للسنة الثانية علوم اقتصادية، جامعة ابن خلدون، تيارت، ص:51.

- محمد هبول (2020)، محاضرات لمقياس الاقتصاد الجزائري ، مطبوعة دروس موجهة للسنة الثانية علوم اقتصادية، جامعة ميلة، المحاضرة رقم 06، ص: 06.

- انخفض معدل التضخم من 21.7%، و33% وإلى 34% من الناتج المحلي الإجمالي سنتي 93 و96و 97، أما النفقات العامة فحققت النسب التالية: 33.6% و29% و31% خلال السنوات 95، 96، 97 على التوالي.

- تقليص المديونية نتيجة عملية جدولة بعض ديونها، حيث انخفضت نسبة خدمة الدين إلى السلع والخدمات من 82% في سنة 1993 إلى 24% في سنة 1997.

من أجل تحقيق الأهداف السابقة، فقد تم اعتماد سياستين اقتصاديتين في إطار هذا البرنامج، إحداهما ظرفية و الأخرى متوسطة المدى:[1]

ا-**السياسة الاقتصادية الظرفية:** و تتعلق بالتدابير المالية والنقدية التي تسمح بتحقيق النمو الاقتصادي مع الحفاظ على نتائج الاستقرار الاقتصادي وتعزيزها، وفيما يخص سياسة الميزانية فإنه يتعين متابعة خفض العجز وإزالته نهائيا عام 1996 ثم البدء في خلق الفائض، وفيما يخص السياسة النقدية فإنه يتعين متابعة مكافحة التضخم لتخفيض وثيرته إلى مستوى مقبول يمكن تحمله وفق مجموعة من الإجراءات:

- تحرير اسعار الصرف والفائدة، واعطاء استقلالية اكبر للبنوك في منح القروض
- ترشيج النفقات، وتقليص الاجور والحد من الزيادة في العملة
- مواصلة تحرير الاسعار، ورفع الدعم النهائي على اسعار الحبوب والحليب واصلاح النظام العقاري الفلاحي.

ب- **السياسة الاقتصادية على المدى المتوسط:** ويهدف محتواها إلى تحقيق النمو الاقتصادي من خلال:

- ✓ الاستغلال الامثل للجهاز الانتاجي وتحسين مردوديته من خلال إعادة تشغيل كل القطاعات الإنتاجية و بصفة خاصة قطاعات: الصناعة، الزراعة والبناء ومن ثم وقف البطالة وبداية التشغيل؛ وفتح المجال نحو الخواص لانهاء احتكار القطاع العام وذلك من خلال خوصصة المؤسسات العمومية.
- ✓ معدل تضخم مقبول، والابتعاد عن اللجوء إلى التمويل عبر الإصدار النقدي أي التمويل التضخمي و إنما بالاعتماد على الادخار، مع تثبيت الأجور.
- ✓ تحكم احسن في العائد الضريبي من خلال مكافحة التهرب والغش الضريبيين وتوسيع الرسوم؛[2]
- ✓ وضع نظام لتأمين البطالة كحل مؤقت أمام زيادة تسريح العمال والتقاعد المبكر، بإنشاء الصندوق الوطني للتشغيل الخاص بالشباب بالتعاون مع الصندوق والبنك الدوليين؛[3]
- ✓ متابعة تحرير التجارة الخارجية في كل القطاعات عدا الاستراتيجية ذات العلاقة بأمن وسيادة الدولة ورفع كل القيود الادارية والمالية ونظام الحصص، وتشجيع الصادرات خارج المحروقات (خلق هيئة للتامين على التصدير وصندوق دعم وترقية الصادراتCAGEX) والسماح للخواص بالاستيراد .

- ✓ العمل على ارساء واستقرار نظام الصرف وذلك بواسطة إقامة سوق صرف بين البنوك نهاية 1995 وسوق اخرى مرتبطة بالسوق النقدية وخلق مكاتب صرف والعمل على جعل الدينار قابل للتحويل؛[1]
- ✓ الاستمرار في إعادة جدولة الديون الخارجية العمومية والخاصة خلال فترة البرنامج: مع نادي باريس للديون العمومية، و نادي لندن للديون الخاصة.
- ✓ فتح راس مال الاجتماعي للمؤسسات العمومية للمستثمرين المحليين والاجانب (الامر 95-22) والمقدر عددها بـــ 300 مؤسسة.
- ✓ انشاء سوق مالية لتسهيل الخوصصة، وتعويض صناديق المساهمة بالشركات القابضة .
- ✓ طلب الانضمام الى منظمة التجارة العالمية، وبدأ المفاوضات مع الاتحاد الاوربي على اتفاقسة الشراكة سنة 1997.[2]

وللتذكير تم إصدار قانون سنة 1995 يرمي إلى إعادة الأراضي المؤممة إلى مالكيها، ودعم القطاع مع تحفيز المستثمرين الخواص.

وقد صدر قانون خوصصة المؤسسات العمومية في المرسوم الرئاسي 95/22 المؤرخ في 15 أوت 1995 المعدل في مارس 1997 في الأمر 97/12 وبدأ في تنفيذ هذه العملية في أفريل 1996، حيث مست 200 مؤسسة عمومية محلية وصغيرة أغلبها في قطاع الخدمات، وفي نهاية عام 1996 تسارعت وتيرة حل الشركات وخوصصتها بعد إنشاء 5 شركات جهوية قابضة، تواصلت خوصصة أكثر من 800 مؤسسة محلية وهذا في شهر أفريل 1998، أما القانون الخوصصة المعدل في مارس 1997، فيهدف إلى بيع 250 مؤسسة كبرى خلال الفترة 1998-1999، كما ان القطاع الصناعي هو المتضرر من تلك العملية بـ 54%، ثم يليه قطاع البناء والأشغال العمومية والري بـ 30% زيادة على تسريح حوالي 213 عامل إلى جوان 1998، ساهم برنامج الخوصصة لسنة 1995 على إدخال رأس المال والتكنولوجية المتطورة إلى قطاع الصناعة لإعطائه ديناميكية والرفع من قدراته، حيث واجه صعوبات جمة نتيجة انخفاض الطاقة الإنتاجية وارتفاع التكاليف في السابق.

4/8- خوصصة مؤسسات القطاع العام

تتمحور الخوصصة حول تحويل ملكية الأصول المادية والمعنوية في مؤسسة عامة أو جزء منها أو كل رأسمالها أو جزء منه لصالح أشخاص طبيعيين خواص، وأيضا تحويل تسيير مؤسسات عامة إلى أشخاص طبيعيين أو معنويين خواص، وذلك بواسطة صيغ تعاقدية وأصبحت الفرصة متاحة أكثر أمام رأس المال الخاص في مجال الاستثمار والتسيير بموجب الأمر 95-25 الذي هدف إلى توسيع قاعدة القطاع الخاص عن طريق بيعه أسهم شركات المساهمة[1].

ولاعتبارات كثيرة ودوافع عديدة اقتصادية وسياسية وإدارية، توجهت الجزائر كغيرها من الدول النامية إلى الشروع في عملية الخصخصة بإسناد ملكية وإدارة العديد من المؤسسات المملوكة للقطاع العام إلى القطاع الخاص، حيث أصبحت تمثل فلسفة ورغبة الدولة في التغيير والتحول إلى المزيد من الحرية الاقتصادية وقوانين السوق، كجزء من عملية شاملة لإعادة هيكلة الاقتصاد الجزائري يعطي دورا أكبر للقطاع الخاص إلى جانب القطاع العام بعد إعادة هيكلته.

ويمكن عرض أهم دوافع أخذ الجزائر بسياسة الخوصصة على النحو التالي:

1. تخفيض عجز الموازنة العامة للدولة عن طريق عملية خصخصة المؤسسات العامة العاجزة وغير الواعدة لتسبب عجزها المالي في زيادة حجم فجوة الموازنة، حيث بلغ العجز المالي في المؤسسات العامة المحلية نحو 26 مليون دينار عام 1988 ونحو 181 مليون دينار عام 1989 ونحو 251 مليون دينار عام 1990 ثم تفاقم بعد ذلك عام 1994 وبلغ نحو 10 مليار دينار[2].
2. تنظيم القطاع الخاص من خلال إتباع سياسة الباب المفتوح أمام الرأس مال الخاص الوطني بغية تنمية وتطوير هذا القطاع، وجلب تلك الموارد المالية المعطلة نحو السوق الوطني، وإشراكها في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة، إضافة إلى استقطاب رأس المال الأجنبي المباشر، أو من خلال الشراكة.
3. الفصل بين السيادة والتجارة التي كانت تمارسها الدولة، من خلال التنازل عن السلطة الإدارية، والاقتصادية لصالح شركات ذات رؤوس الأموال (الشركات القابضة).
4. القضاء على أزمة النظام الإنتاجي التي تعتبر محصلة لسوء إدارة وتسيير رؤوس الأموال من طرف الدولة.[3]

---

[1] حميدي حمدي(1999)، خوصصة المؤسسات العمومية في القانون الجزائري، بحث مقدم على الندوة الفكرية التي نضمها المركز الوطني للدراسات والتحاليل الخاصة بالتخطيط بالجزائر، تحت عنوان الإصلاحات الاقتصادية وسياسة الخوصصة في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، ص:374.

[2] المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي(1996)، تقرير حول الوضعية الظرفية للسداسي الأول من سنة 1996، الجزائر، ص:12.

[3] حميدي حمدي(1999)، خوصصة المؤسسات العمومية في القانون الجزائري، مرجع سابق، ص:373.

ولم يظهر مصطلح الخصخصة في القانون الاقتصادي الجزائري إلا مع ميلاد المادتين 180 و181 من المرسوم التشريعي رقم 18-93 المؤرخ في 29-12-1993 المتضمن قانون المالية لسنة 1994 والمادتين 23 و24 من المرسوم التشريعي رقم 08-94 المؤرخ في 26-05-1994 المتعلق بقانون المالية التكميلي لنفس السنة والتي أشارت على اعتماد مبدأ انفتاح رأس المال الاجتماعي للمؤسسة الاقتصادية العامة من خلال مساهمة رأس المال الخاص في حدود 49% وبقاء الـ 51% احتكارا للدولة، وإخضاع رأس مال المؤسسات العامة الاقتصادية لنضام الصفقات التجارية (بيع وإيجار) في إطار بورصة القيم المنقولة، وأصبحت المؤسسات الاقتصادية العامة القابلة للخصخصة هي كافة المؤسسات التي تستخلف فيها الدولة، الأشخاص المعنوية، والأشخاص المادية بطريقة مباشرة أو غير مباشرة مجموع رأس المال كليا أو جزئيا.

ورغم ما احتوته مواد قانون المالية السابق الذكر كان يعتري عملية الخصخصة تلك الكثير من الغموض والتعقيد، ومن اجل ضمان بلوغ الأهداف المنشودة كان لابد من الحرص على سير العملية في إطار تشريعي سليم، من خلال إصدار قوانين مناسبة – تحدد المؤسسات الواجب خصخصتها والأطر القانونية لها وتوضح شروط تنظيم عملية الخصخصة وكيفية وسبل وطرق تفعيلها– [1]، أصبحت على إثرها قابلية خصخصة مؤسسات القطاع العام في الجزائر ممكنة من المنظور التشريعي المتمثل في القانونين التشريعيين[2] والتعليمة الوزارية التالية:

– الأمر رقم 95-22 الصادر في 26 أغسطس 1995 الذي ينص على خصخصة مؤسسات القطاع العام، وتحويل الملكية، ونقل تسيير هذه المؤسسات إلى أشخاص ماديين ومعنويين.

– الأمر 95-25 الصادر في 25 سبتمبر 1995، المتعلق بتسيير رؤوس الأموال التجارية للدولة والذي ينص على الانتقال من التسيير العام إلى التسيير الخاص لرأسمال الدولة من خلال تأسيس الشركات القابضة، والتخلي عن صناديق المساهمة.

– التعليمة الوزارية رقم 1380-95 المؤرخة في 20 نوفمبر 1995، الصادرة عن وزير الداخلية والجماعات المحلية والبيئة والإصلاح الإداري والمتعلقة بخوصصة النشاطات ذات الطابع المحلي.[3]

كان تسيير المؤسسات الاقتصادية العامة يتم عن طريق صناديق المساهمة إلى حين صدور التعديل القانوني الذي أقر استبدالها بالشركات القابضة وبتسليمها جميع امتيازات قانون الملكية للأسهم والسندات، وغيرها من القيم المنقولة كاستجابة حتمية لتحسين مردودية رأس المال العام الضروري لتسيير اقتصاد السوق والذي يستوجب التسيير الخاص لرأسمال الدولة، وأشكال مناسبة للملكية.

---

[1] جميل عبد الجليل(2004)، إشكالية الخوصصة حالة الجزائر، مرجع سابق، ص:231.

[2] حميدي حمدي(1999)، المرجع نفسه، ص: 372.

[3] جميل عبد الجليل(2004)، المرجع نفسه، ص:206.

5/8- نتائج وآثار برنامج الاصلاح الاقتصادي والتعديل الهيكلي [1]

سيتم مناقشة نتائج البرامج والسياسات المطبقة في برنامج الاصلاح الاقتصادي المطبق وفق النتائج المحققة في كل قطاع على حدى وهي كالتالي:

1- القطاع الصناعي:

رغم أن الجزائر كما قلنا اعتمدت على تحرير عملية الاستيراد، وتشجيع القطاع الخاص على القيام بكل هذه المهام، سواءً على المستوى الداخلي أو الخارجي، فإن معدل النشاط في القطاع الصناعي تقلَّص إلى 2,4% في قيمته المضافة؛ حيث كان الهدف المرسوم له هو 4,8%، وهذا على الرغم من التسهيلات المختلفة المقدمة. وكان هذا التراجع قد ظهر في سنوات 1994 إلى غاية 1997.

ومن خلال التتبع لهذا القطاع، خلال السنوات السالفة الذكر تراجع بنسبٍ متفاوتة فمثلا في:
الصناعة الجلدية انخفضت بنسبة 11% عام 1997 بسبب المنافسة الشديدة من القطاع الخاص، وفتح الأسواق الداخلية للمنتجات الخارجية والداخلية، وتسهيل عملية الاستيراد والتصدير.

فمعدل الإنتاج الصناعي خلال فترة التعديل الهيكلي كان سلبياً بنسبة 1,4% خلال عام 1995؛ حيث واصل في التدهور إلى غاية وصوله إلى 8,7% في العام الموالي؛ بسبب عدم تأقلم المؤسسات الصناعية مع البرنامج المطبق[1].

لكن نتائج هذا التعديل بدأت تظهر في بداية 1997؛ وعليه نرى من خلال التحليل الموالي للإنتاج الصناعي هذا التغير:

ففي عام 1994 إلى غاية 1997 تقلَّص الإنتاج الاقتصادي الصناعي في مُؤشره حوالي 11 نقطة؛ حيث عرف الإنتاج الحرفي التقليدي تقلُّصاً بـ . 21 نقطة، حيث سُجِّل تحسنٌ مؤقَّت في قطاعين، قطاع الطاقة، المحروقات، قطاع البناء.

وإذا أخذنا عام 1989 كمؤشر نلاحظ أن قطاع صناعة الجلود والأحذية انخفض بنسبة 53 نقطة عام 1997؛ وذلك نتيجة المنافسة الشديدة من القطاع الخاص. وكما لا يخفى علينا بأن قطاع الصناعة يُعتبر النواة الأساسية والرئة التي يتنفس منها الاقتصاد الوطني الجزائري قد انخفض إنتاجُه بنسبة 50% بين عام 89 و97؛ حيث سجَّل أكبر نسبة عام 94-97، حيث كانت تقدر بـ . 30%؛ مما أدَّى إلى توقُّف جلّ القطاع خاصة الآلي منها[2]. ومن أهداف التعديل الهيكلي كذلك: تخفيض الدين الخارجي وتوقفه نهائيا، حيث نجد

---

[1] راجع في ذلك:

- سعداوي موسى (2007)، دور الخوصصة في التنمية الاقتصادية - حالة الجزائر، أطروحة غير منشورة، جامعة الجزائر، ص ص: 48-51.

أن القطاع الصناعي حقق 80% من الأهداف المسطرة خلال عام 1997، أما السداسي الأول من العام الموالي عام 1998، وهي عام إنهاء تطبيق إجراءات التعديل الهيكلي[1].

كما نجد أن القطاع الصناعي العمومي تمكَّن من تحقيق نمو قدره 5,2%، نتيجةً لتحسُّن وضعية الفروع الصناعية المتعلقة بقطاع الكيمياء، الصيدلة، الأسمدة بـ 34,2%، الكهرباء والإلكترونيك بـ 14,3% وقطاع الصناعات الغذائية الزراعية بـ 11,3% وقطاع المواد البناء والزجاج بـ 4,6%.

2- الهيكلة المالية للمؤسسات:

من نتائج التعديل الهيكلي قيام الدولة برفع عملية الدعم أو التمويل عن المؤسسات العمومية، أي عدم حمايتها؛ وبالتالي استوجب عليها التأقلم مع المتغيرات الجديدة والحاصلة، مثل تحرير الأسعار والتجارة، ارتفاع معدلات نسب الفوائد، انخفاض قيمة العملة المحلية، الانفتاح الاقتصادي ....

وهذه الأسباب أدَّت بالمؤسسة العمومية إلى انتقال عجزها من 90 مليار دج عام 1996 إلى 113 مليار دج عام 1998، أي تمثل 28% من رقم الأعمال، أي متوسط 3,4% شهر من الإجراءات. أي أن القطاع الصناعي كانت له مالية إيجابية تُقارب 8 مليار في عام 1993، حيث شذ من هذه العملية قطاع البناء الذي حقَّق نتيجةً إيجابية[2].

ومن خلال هذه البيانات نستنتج ما يلي:

- القطاع الوحيد الذي له إمكانيات توفير سيولة نقدية وخزينة إيجابية هو قطاع البناء؛ وذلك نتيجة تحديد سعر توازني للإسمنت في السوق، رغم وجود الاسمنت الأجنبي؛ مما أدى إلى وجود أرباحٍ في هذا القطاع.
- تحسين حالات قطاعات الصيدلة، الكيمياء، الأسمدة، المواد الكيمياوية، بداية من السداسي الأول عام 1998.
- كل القطاعات الأخرى لها عجزٌ في ميزانيتها تُقدَّر حسب خبراء الصناعة بـ 0,6 شهر من رقم أعمالها.

إن عجز ميزانية المؤسسات أثَّر بطريقةٍ مُباشرة على الإنتاج والتسيير، وخاصة فيما يخص زيادة التكاليف المصرفية. وهذا ما جعل المؤسسة تستنجد بالبنك العالمي من أجل الاقتراض، إلا أن هذا الطلب لم يكن له الصدى الإيجابي من قبل المؤسسات المالية الجزائرية؛ بسبب ارتباط الدولة الجزائرية واتفاقية الصندوق النقد الدولي القاضية بعدم زيادة القروض المحلية للمؤسسات العمومية؛ الشيء الذي أثَّر سلباً على استثمار بعض المؤسسات، وإعلان الأخرى عن إفلاسها.

وإذا رجعنا إلى حقيقة عجز هذه المؤسسات الاقتصادية يمكن أن نستخلص ما يلي:

1- وجود كمية من الإنتاج المخزن، سواءً السلع المصنعة أو المواد الأولية لدى هذه المؤسسات.

2- نقص الطلب على المُنتج الجزائري المصنع من قبل المؤسسات الاقتصادية العمومية، نتيجة ضعفه، واستحالة تصديره ...

3- الخسارة المسجلة في المعاملات التبادلية المصرفية، والتي قُدرت بـ . 60 مليار دينار لجميع القطاعات الصناعية.

4- ارتفاع نسبة المخزونات إلى رقم الأعمال؛ حيث تمثل 29% من المبيعات في عام 1995.

5- ضعف التصدير حيث لم يصل إلى حد 4% في جميع السنوات.

وخلاصة ما سبق، أن الجهاز الصناعي في الجزائر كان ضحية برنامج سياسة التعديل الهيكلي، ونتيجة فكرة ترك التصنيع الحقيقي، وعدم ملاءمة المشرع الجزائري والتحوُّلات التي عرفتها تلك الفترة، إضافةً إلى حجم المديونية الكبير، ونتائج السياسة الصناعية المنتهجة خلال تلك الفترة (التعديلات)، بالإضافة إلى الإجراءات الأخرى:

- التطهير للمؤسسات العمومية؛
- إنشاء الشركات القابضة عام 1996؛
- التفرقة ما بين المؤسسات القابلة وغير القابلة للاستمرار؛
- إعادة الجدولة في المدى المتوسط للعديد من المؤسسات فيما يخص المديونية؛
- غلق بعض المؤسسات نتيجة استهلاكها أكثر من إيراداتها، والإشكالية في إعادة بعث عوامل إنتاجها.

وعدد المؤسسات التي مسَّها هذا الإجراء نجدها تقدر بـ . 768 مؤسسة[1]:

- 399 مؤسسة تم تمويلها من قبل الخزينة العمومية، وذلك بإعادة مديونيتها على المدى المتوسط.
- 38 مؤسسة تم إحالة ملفها إلى البنوك لدراستها.
- 193 مؤسسة حالتها المالية جيّدة ومتغيّرة.
- 138 مؤسسة تتدخل الخزينة العمومية في الجانب الاجتماعي لها.

هذا النظام الجديد ترتَّب عنه أموال قُدرت بـ . 160,3 مليار دينار (110,3 مليار دينار دعم البنوك للمؤسسات، 60 مليار من الخزينة العامة للدولة).

3 – القطاع الفلاحي:

يُعتبر هذا القطاع بمثابة جوهر الاقتصاد الوطني؛ باعتباره يحتوي على نسبةٍ عالية من الطبقة العاملة في الجزائر، والتي تقارب حوالي 25% من الحجم الكلي للطبقة العاملة، والذي يشارك بنسبة 12% في الناتج الداخلي[1]، وحقَّق نمواً متقدماً خلال سنوات الإصلاح الاقتصادي في الجزائر؛ مما رفع النتائج الإيجابية للاقتصاد من حيث نموه.

وقد زادت قيمة القطاع الزراعي المضافة بنسبة 21% عوض 9% المتوقعة، في حين القطاع الصناعي تراجعت قيمته المضافة بـ . 2,4%، حيث كان الهدف المرسوم له بلوغ معدل 4,8%، وهذا على الرغم من التسهيلات التي مُنحت له من أجل الاستيراد.

وعلى العموم فإنه كان يُتوقع أن يستمر النمو بوتيرةٍ لا تقل عن 5% سنوياً، بحسب الأهداف المسطرة لفترة البرنامج.

4– التفتُّح الاقتصادي والتجارة الخارجية:

عملية الاستيراد والتصدير التي عرفتها الجزائر بدايةً من عام 1990 نتيجة قانون النقد والقرض فتحت السوق الوطنية إلى كل المتعاملين، سواءً كانوا محليين أو أجانب؛ حيث شجع على الاستثمار الأجنبي، وأصبح التصدير اختياراً إستراتيجياً للمؤسسة الوطنية، وأصبح المُنتَج المحلي لا يُلبي حاجات ومتطلبات الأفراد. كل هذه العوامل شجَّعت على التجارة الداخلية والخارجية بالاعتماد على:

- التصدير والاستيراد؛
- الاستثمار الأجنبي؛
- فتح السوق الوطنية للمُنتَج الخارجي؛
- الإنتاج المحلي أصبح غير مطلوبا وغير مقبول عند المواطن؛
- ضعف المنافسة الوطنية بالنسبة للمنتَجات الأجنبية.

كل هذه العوامل وغيرها جعلت عملية الاستيراد والتصدير عملية مُربحة بالنسبة للمتعاملين على هذه العمليات.

5- الآثار الاقتصادية على الناحية الاجتماعية:

تُعتبر الإصلاحات الهدف المنشود بالنسبة لأي وصية كانت؛ لأنها ترمي إلى تحقيق الأغراض الاجتماعية ومنها:

- القضاء على الفقر؛
- القضاء على البطالة؛
- الزيادة في الخبرات الاقتصادية، وبالتالي الإشباع التام.

وقد عرفت فترة التصحيح الهيكلي عدة نتائج منها:

- تدهور قطاع التشغيل؛
- ظروف المعيشة السيئة؛
- تطبيق التصحيح الهيكلي والإتقان الاقتصادي؛
- رفع وتيرة الأسعار خاصة ذات الاستهلاك الواسع؛
- رفع الدعم من طرف الدولة؛
- تحرير التجارة الخارجية؛
- الزيادة الضعيفة للأجور، خاصة القطاع العمومي.

كل هذه العوامل أدت إلى انتشار ظاهرتي الفقر والبطالة.

أ- ظاهرة الفقر[1]: حيث بلغت نسبته 14% خلال الفترة 1988- 1998؛ حيث أن هذه النسبة 70% منها تعيش في الأرياف، ومتوسط الأسر الفقيرة يزيد عن 8 أفراد. كما لا يخفى علينا جميعاً أن نسبة البطالة في الوطن تمسُّ خاصةً الطبقات الفقيرة؛ حيث قاربت 44% المناطق الحضرية، و35% المناطق الريفية، لذا فإن البطالة من أهم مقاييس الفقر في الجزائر.

وللقضاء على الفقر اعتمدت الجزائر على سياساتٍ مختلفة: الشبكات الاجتماعية، التضامن، إنشاء مراكز مختلفة للشباب وغيرها، إلا أنها لم تُوفِ بالاحتياجاتٍ المطلوبة لهؤلاء الأفراد.

ب– البطالة: دفع برنامج التعديل الهيكلي بالمؤسسات الوطنية إلى التخلّي عن عمليات الاستثمار، سواءً كانت عامة أو خاصة؛ مما جعل التشغيل في الجزائر مشكلةً اجتماعية خطيرة؛ نتيجة الحالة العامة للسياسة المعتمدة. حيث أدت هذه الأوضاع إلى التسريح الجماعي للعمال، إما بسبب إعادة الهيكلة، أو عدم قُدرتها على التمويل؛ نتيجة انخفاض صادرات المحروقات؛ بسبب انخفاض سعر البترول. كل هذا جعل البطالة تزداد وتنتشر في كل أوساط المجتمع؛ حيث ارتفع معدلها من 4% عام 1994 إلى 29% عام 1997.

وقد مسَّت هذه البطالة أكثر فئة الشباب، وخاصةً طالبي العمل أول مرة من خريجي الجامعات والمعاهد وغيرها، منها 52% مصدرُها القطاع العام، و48% مصدرُها القطاع الخاص. ومجموع البطالتين المقدر بـ 2,3 مليون فرد، توزع على: 80% لا تتجاوز أعمارهم 30 سنة، 75% لأول مرة يطلبون العمل.

وقد أدَّت سياسة إعادة الهيكلة إلى تفاقُم ظاهرة البطالة وانتشارها، خاصة بداية عام 1994 إلى غاية عام 1996؛ حيث أكثر من 3,5 مليون عامل فقدوا مناصب عملهم، أو وُجِّهوا إلى البطالة التقنية. وأدَّى غياب سياسة الإنعاش الاقتصادي وغياب برنامج الدعم للشغل إلى التدهور الاقتصادي؛ مما زاد في الطلب عن العمل الذي يتراوح ما بين 250 ألف إلى 300 ألف طلب سنوياً.

إن غياب سياسة الإنعاش الاقتصادي وعدم وضوح سياسة التشغيل أدَّت إلى ظهور سياسات عمل موازية غير رسمية، ومسَّت خاصةً القطاعات التجارية. ومما سهل من هذه الوضعية التسرُّب المدرسي بين 400 ألف إلى 600 ألف تلميذ. كما مسَّت البطالة المرأة، وخاصة الماكثة في البيت، حيث قفزت من 125 ألف امرأة عاطلة عام 1992 إلى 487 ألف امرأة عاطلة عام 1996.

وفي ظل غياب سياسةٍ واضحة للتشغيل أثبتت جلُّ الدراسات التي قامت بها مختلف الهيئات الدارسة أن سياسة التعديل الهيكلي أفضت إلى النتائج التالية:

- زيادة البطالة من معدلاتها، وخاصة فئة الشباب.
- نسبة كبيرة من البطالين فقدوا مناصبهم نتيجة تطبيق هذه السياسة.
- استمرار زيادة البطالين لدى فئة الإناث، وخاصةً المرأة الماكثة في البيت.
- صعوبة إدماج طالبي العمل لأول مرة، وهي أكبر نسبة في البطالين.
- التهميش الاجتماعي لفئةٍ كبيرة من المجتمع هي فئة الشباب.
- زيادة مناصب العمل التعاقدية والفصلية بالمقارنة بمناصب العمل الدائمة، وهذا يؤثر على السياسة العامة الاقتصادية.

وبالتالي نرى بأن البطالة في الجزائر أصبحت ظاهرةً خطيرة على الاقتصاد الوطني؛ بسبب أزمة التشغيل رغم ما تملكُه الدولة الجزائرية من وسائل للقضاء على هذه الأزمات التي تُنهك الاقتصاد الوطني والمجتمع ككل.

إن الدارس للإصلاحات يهدف من ورائها إلى معرفة مدى نجاعتها، والإصلاحات في الجزائر عرفت عدة طرق وأساليب ونتائج متفاوتة، ومن خلال هذا الفصل الذي عرفنا فيه مفهوم الإصلاحات وكيف تكون والمراحل التي مرت بها والتي عرفتها وكذلك الدور الإيجابي والسلبي لها، أي الآثار المحققة جراء هذه العلمية الضرورية حيث لاحظنا:

- أن الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال إلى غاية اليوم ما زال يعرف عدة تحولات.
- هناك عدة إستراتيجيات إصلاحية معتمدة سواء كانت فورية أو متوسطة أو طويلة.
- عدم التقييم الدقيق والفعال أي المعتمد على المعايير الحقيقية لهذه العمليات من أجل الوقوف على إيجابيات وسلبيات كل مرحلة من هذه المراحل حتى تكتمل.

مما سبق يتَّضح أن مسار الخوصصة في الجزائر قد واجهته العديد من الصعوبات والعراقيل، التي تمثلت في تخلُّف القوانين، وعدم الحزم في تطبيقها إن وُجدت، وضعف الرقابة؛ الأمر الذي يُنذر مقدماً بأن الجهاز الحكومي لن يكون قادراً فعلياً على ممارسة دوره الجديد، وتوجيه المشروعات المحولة لكي يتماشى والأهداف المعلنة للدولة. لقد كانت تحيط الخوصصة العديد من التخوفات في بداية تطبيقها لعدة أسباب، غير أنه برزت معالم هذه السياسة من خلال النتائج الايجابية التي حققتها المؤسسات التي انتهجت الخوصصة كسياسة اقتصادية، رفعت من معدلات نموها بشكلٍ ملحوظ؛ وهذا ما شجَّع المبادرين للاستثمار في خوض هذا الغمار، وظهر ذلك جلياً بعد النتائج المُحصَّل عليها(*)، خاصةً في السنوات الأخيرة.

وفي ظل كل هذه الظروف تسعى الجزائر جاهدةً للإسراع في عمليات الخوصصة، وإيجاد عقود شراكة أجنبية؛ للاستفادة من التمويل المالي، ومن الخبرات الإدارية في التسيير؛ حتى تُواكب عصر التطور، بتحقيقها الهدف المنشود، ألا وهو التنمية الاقتصادية.

ويمكن تفصيل النتائج السابقة وفقا لما يراه الأستاذ هبول محمد كما يلي[1]

- **الآثار الاقتصادية:** لقد تم تحقيق آثار اقتصادية ايجابية على صعيد التوازنات الخارجية، و في المقابل سجلت آثار سلبية على صعيد التوازنات الداخلية نذكرها كما يلي:

✓ **ميزان المدفوعات:** سجل ميزان لمدفوعات نتائج طيبة وذلك كنتيجة طبيعية لانخفاض ضغط المديونية الخارجية و المساعدات الأجنبية التي تلقتها الجزائر بعد إعادة جدولة ديونها الخارجية حيث حقق الحساب الجاري فائضا سنتي 1996-1997 قدر بـــ 1.25 مليار دولار و 3.21 مليار دولار على التوالي بفضل زيادة الصادرات و انخفاض الواردات.[3]

✓ **المديونية الخارجية:** حيث تم عقد اتفاق ثاني مع نادي باريس لإعادة جدولة 7 ملايير دولار من الديون العمومية وتبدأ التسديدات في 31 ماي 1998 إلى غاية 30 نوفمبر 2009 على 24 قسط. كما توصلت الجزائر إلى اتفاق في سبتمبر 1995 مع نادي لندن (المختص في الديون الخاصة) على إعادة جدولة ديونها التجارية أي الخاصة المستحقة السداد بين 1997-1994 المقدرة بحوالي 3.23 مليار دولار إلى 15.5 سنة ونصف على فترة سماح مدتها 6.5 سنوات ونصف[4]، لتسجل المديونية قيمة 30.26 مليار دولار (1998) ثم 28.14 مليار دولار(1998) مقارنة بـــ 31.75 مليار دولار سنة 1995.

✓ **التجارة الخارجية:** لقد تم تفكيك الاحتكارات الخاصة بالاستيراد، وذلك بصدور قانون النقد والقرض في أفريل 1990 حيث دعى هذا الأخير إلى فتح النشاط على الاستيراد والتصدير بالنسبة للمتعاملين الخواص الجزائريين والأجانب لكن اقتصر هذا النشاط في مجالات معينة: السلع الاستهلاكية والمواد الوسيطة و قطع الغيار، وهو ما زاد الفجوة بين القطاع التجاري والصناعي حيث اتجه الصناعيون الى احتراف التجارة لقلة المخاطرة بها مقابل عملية الإنتاج الصناعي او الفلاحي ذات المخاطرة المرتفعة.

✓ **القطاع الصناعي:** شهدت مختلف فروع قطاع الصناعة حالة انكماش لكن بدرجات متفاوتة (انخفاض في الإنتاج بـــ 50% بين 1989-1997) حيث تم تسجيل انخفاض الإنتاج وطلب التشغيل، و تدهورت الحالة المالية للمؤسسات وحلت العديد منها، ونجد صناعة الحديد والصلب والصناعات الميكانيكية والكهربائية تتحمل القسط الاكبر من هذا التدهور لوزنها في ميدان الصناعة؛[1]

✓ **القطاع الفلاحي:** رغم مكانتها الإستراتيجية إلا أن هذا القطاع شهد ضعف في المردودية ونقص في الاستثمارات و تبعية للخارج في الإنتاج بعد الإصلاحات.[2]

---

[1] محمد هبول (2020)، محاضرات لمقياس الاقتصاد الجزائري ، مطبوعة دروس موجهة للسنة الثانية علوم اقتصادية، جامعة ميلة، المحاضرة رقم 06، ص: 08-12.

- ✓**قطاع النقد والمالية والأسعار:** والذي اتبع فيه سياسة تقشفية نجم عنها تجميد الأجور، الحد من عدد الموظفين ونفقات التسيير والاستثمار العمومي ونقص دعم الأسعار على السلع ذات الاستهلاك الواسع، مع تسجيل فائض في الميزانية بقدر 70 مليار دج سنة 1996 وذلك مقابل عجز بـــ 110 دج سنة 1993، مع تسجيل تراجع في معدل التضخم من 29% سنة 1994 إلى أقل من 5% سنة 1998.[3]
- ✓**الخوصصة والتطهير المالي للمؤسسات:** شكلت الخوصصة أداة الدولة للتحول الاقتصادي، ين صدر او قانون ينظم العملية تحت رقم 95-22 (1995)، ثم القانون الثاني الذي حل محله تحت رقم 01-04 (2001)، وشرع في هذه العملية فعلا سنة 1996 وذلك بخوصصة 117 مؤسسة عمومية من مجموع 274 كانت مقترحة، ليرتفع الرقم الى 827 مؤسسة مخوصصة سنة 1998، لينجم عن ذلك تسريع عدد معتبر من العمال (383773 عامل). من جهة أخرى بلغت تكلفة تطهير المؤسسات العمومية من ديونها وعجوزاتها نهاية 1998 ما مقداره 1400 مليار دج (حوالي 50% من الناتج الداخلي الخام).[4]
- ✓**الإحتياطي وسعر الصرف:** بفضل إعادة جدولة الديون، تم تكوين احتياطي صرف معتبر من العملة الصعبة، مما سمح بالتحكم في قيمة العملة وتقليص اللجوؤ الى الاقتصراض من جديد، حيث ارتفع احتياطي الصرف بشكل منتظم تقريبا طيلة الفترة (1994-1998) وذلك من 2.6 مليار دج الى 6.8 مليار دج، وبالنسبة لنظام الصرف فقد تم اعتماد نظام التعويم الموجه للعملة وعليه تم تخفيض سعر صرف الدينار بنسبة 50% مقابل الدولار الأمريكي سنة 1994 .[5]
- ✓**النمو الاقتصادي:** لقد كان الناتج المحلي الاجمالي سالبا في المتوسط بمعدل: -0.5% للفترة (1986-1993) ليتحول إلى معدل موجب بنسبة متوسطة قدرها: +3.4% للفترة (1995-1998) غير أن هذه النسبة تبقى غير كافية على الاطلاق اذا ما اخذنا بعين الاعتبار الزيادة السكانية ومعدلات التشغيل اللازمة (نسب البطالة بلغت بين 25-35% نهاية البرنامج)، فإن معدل النمو الاقتصادي السنوي اللازم تحقيقه هو 7% ولمدة عشرية خارج المحروقات.[1]

- **الآثار الاجتماعية:** أن برنامج التعديل الهيكلي وإن حقق بعض التوازنات على مستوى الإقتصاد الكلي، إلا أنه وعلى الصعيد الإجتماعي كانت الأضرار كبيرة، حيث دفع المجتمع خصوصا الفئات المتوسطة والفقيرة ضريبة هذه الاصلاحات من تقشف وخوصصة ...الخ .

- ✓**المداخيل والقدرة الشرائية:** لقد أدى الاعتماد على آليات اقتصاد السوق، بالإضافة إلى رفع الدعم عن المواد ذات الاستهلاك الواسع وتجميد الأجور، وتخفيض قيمة العملة، إلى التهاب أسعار المواد الأساسية. وتشير الإحصائيات أن معدلات الأسعار قد تضاعفت بين سنة 1990 وسنة 1998 كما يلي:[2]
  - 10.5 مرات بالنسبة للأدوية.
  - 8.7 مرات بالنسبة للمواد الغذائية ذات المنشأ الصناعي.
  - 8 مرات بالنسبة لمجموع الكهرباء والغاز والماء الشروب والوقود.

في المقابل لم يتضاعف الأجر الوطني الأدنى المضمون إلا بـــ 6 مرات، فانتقل من 1000دج إلى 6000 دج، وهذا ما أدى إلى ضعف القوة الشرائية للمواطن. وأمام هذا الوضع المتأزم، الذي صاحبه انخفاض في المستوى المعيشي للسكان، وتدهور في الأوضاع الأمنية وعدم الاستقرار السياسي، تزايدت حدة الفقر حيث قدر عدد الفقراء بـــ 14 مليون فقير، وتدحرجت الطبقة المتوسطة لتنظمّ إلى الطبقات الفقيرة.

- ✓ **التربية والصحة والسكن:** لقد أدى خفض نفقات الدولة بغرض خفض العجز في الميزانية إلى تراجع النفقات الموجهة للتربية والصحة والإسكان فنجم عن ذلك ما يلي:

– ارتفاع تكاليف التمدرس من الأدوات المدرسية، الملابس، الكتب، النقل...الخ مما دفع بالكثير من العائلات إلى عدم إرسال أبنائهم للدراسة، بالإضافة إلى ارتفاع نسب الرسوب المدرسي، و اكتظاظ المدارس...الخ.[3]

– ارتفاع تكاليف الدواء والعلاج بسبب تحرير القطاع الصحي وبالتالي حرمان شريحة واسعة من المجتمع من العناية الصحية وتزداد الأمور خطورة مع الأطفال والعجزة، حيث تشير بعض الأرقام أن نصيب الفرد الواحد من النفقات العامة لقطاع الصحة تراجع خلال الفترة 1993–1997 من 620 دج إلى 508 دج.[4]

– مع النمو الديموغرافي السريع و الكبير التي شهدته الجزائر، ومع ظاهرة النزوح الريفي الناجمة عن أسباب أمنية و اقتصادية، تضخم مشكل نقص السكن في المدينة رغم برامج الإسكان المنجزة.

- ✓ **التشغيل والبطالة:** بعد 4 سنوات من تطبيق برنامج التصحيح الهيكلي "الاستقرار والتكيف" لم يتحسن وضع التشغيل في الجزائر عما قبل، حيث زاد عدد البطالين بسبب غياب استثمارات جديدة واسعة سواء في القطاع العمومي أوالخاص، بل بالعكس زاد عدد المسرحين من العمل على إثر عمليات إعادة الهيكلة وحل المؤسسات و خوصصتها، حيث انتقلت نسبة البطالة من 24% سنة 1993 إلى 29% سنة 1997 ما يعادل 2.3 مليون بطال يمثل الشباب فيها حوالي 80% خصوصا لدى الذكور والمقبلين على سوق العمل لأول مرة[1]، و قد نجم عن تزايد البطالة تزايد العمل المنزلي والعمل غير الرسمي "الغير مصرح به لدى مصلحة الضرائب و التأمين الاجتماعي" .

وأمام الآثار الاجتماعية السلبية لبرنامج التعديل الهيكلي خصوصا في مجال البطالة، فقد اعتمدت الحكومة تدابير لأجل التقليل من السلبيات السابقة ونذكر على سبيل المثال:

- ✓ **الشبكة الاجتماعية:** لمحاربة الفقر بدعم الفئات المعوزة، وتوفير مناصب شغل مؤقتة في إطار الأشغال العامة ذات الكثافة العالية لليد العاملة سنة 1997 (TUPHIMO)، ونشاط الخدمة العامة (lAIG)، وعقود ما قبل التشغيل سنة 1998 (CPE).
- ✓ **دعم تشغيل الشباب:** عبر الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب (ANSEJ) المنشأة سنة 1996، لصالح الشباب البطال الذين تتراوح أعمارهم مابين (19–35 سنة)، بتقديم الدعم المالي والمرافقة لانشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة مع إشراك البنوك في عملية التمويل.

- ✓ **الاستفادة من التأمين على البطالة:** للأشخاص المسرحين لأسباب إقتصادية من خلال الصندوق الوطني للتأمين على البطالة (CNAC) المنشأ سنة 1994 ليتم توسيع مهامه سنة 2004 ويشمل تمويل المشاريع الشبانية الصغيرة والمتوسطة للفئات (35-50 سنة) مع إشراك البنوك في عملية التمويل كذلك.
- ✓ **القرض المصغر:** والذي أنشأ سنة 1999 موجه لكل شخص دون شغل (18-60) سنة، سيما النساء في سن العمل وربات البيوت بهدف إنشاء نشاط، والمقدم من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGM).
- ✓ **برنامج الأشغال الكبرى:** استثمارات موجهة للقطاعات مثل: السكك الحديدية، الزراعة، الري، والمعول عليها لامتصاص نسبة كبيرة من البطالين.

وتجمع العديد من الدراسات ذات العلاقة باجهزة التشغيل السابقة، على ضآلة عدد المستفيدين من هذه الإجراءات مقارنة باحتياجات التشغيل، وعلى الطابع المؤقت لأغلبية مناصب الشغل التي أنشأت ضمن هذه البرامج، وكذلك على ضعف الميزانية المخصصة لها. ولعل من أهم العوامل المتسببة في هذه النتائج هو ضعف الأجهزة القائمة على متابعة ومساعدة تطبيق هذه البرامج وانعدام التنسيق فيما بينها، ونذكر على سبيل المثال ضعف دور المؤسسات المصرفية وبيروقراطيتها ونقص التمويل عامة.[2]

مع نهاية التسعينات انتهى البرنامج الثاني من الإصلاحات الاقتصادية الخارجية في الجزائر، وشرع في جيل جديد من الإصلاحات مطلع الألفية الجديدة يستهدف تحقيق الحكم الراشد في البلد من خلال : مكافحة الفساد الإداري والإقتصادي من رشوة وتهريب غسيل الأموال، مكافحة الفقر، مكافحة الأمية، نشر الديمقراطية، إحترام حقوق الإنسان .... وهذا من منطلق المفهوم الجديد للتنمية في العالم .

خاتمة الجزء:

يتضح جليا من خلال العرض السابق أن الاقتصاد الجزائري قد تخللته العديد من الاختلالات الداخلية والخارجية والكثير من الفجوات التي ميزها علاقة واسعة للتأثير المتبادل، ومع استمرارها واشتداد حدة آثارها، انعكس ذلك سلبا على مؤشرات التوازن في الاقتصاد القومي ومستقبل التنمية الاقتصادية، رغم المساعي المتعددة والجادة للإصلاحات الذاتية التي تم تطبيقها على الساحة والتي توصف بالجزئية والضيقة، ومع تواصل الأزمة شكلت تلك الاختلالات دافعا قويا أمام السلطات الجزائرية لتبني الإصلاح الشامل تحت إشراف البنك والصندوق الدوليين.

ورأينا أن هذا البرنامج يتكون من ثلاث مستويات تتمثل في برنامج التثبيت الذي يهدف إلى التقليل من العجز الداخلي والخارجي وخفض معدل التضخم عن طريق أدوات السياسة النقدية والمالية الانكماشية وهو بذلك يؤثر على جانب الطلب، بينما برنامج التكيف الهيكلي فيستهدف جانب العرض أي بالجوانب الحقيقية في الاقتصاد كهيكل الإنتاج والأسعار، أما إجراءات البعد الاجتماعي فتستهدف تخفيض الآثار الناجمة عن تطبيق البرنامج والتي تؤثر على فئة محدودي الدخل والفقراء، بالإضافة إلى العمل على مواجهة مشكل البطالة من خلال البرامج المحضرة في إطار استحداث مناصب شغل عن طريق شبكات الضمان الاجتماعي.

الجزء الثالث: الاقتصاد الجزائري
مع مطلع الألفية الثالثة[1]

مقدمة

انطلاقا من سنة *1999* استعادت الدولة دورها الاقتصادي والذي تجلى في تسارع معدلات نمو الإنفاق الاستثماري مقارنة بالإنفاق الجاري، وبحلول سنة *2000* تأكد الاتجاه الجديد لسوق النفط العالمي، مما حفز الدولة على صياغة برامج استثمارية طويلة المدى، أدرجت في مخططات تنموية لم يسبق لها مثيل خاصة من حيث الموارد المالية المخصصة لها، في ظل وفرة المداخيل الخارجية الناتجة عن التحسن المستمر في أسعار البترول، مما مكن من تخفيف عبء المديونية من جهة، وتمويل المشاريع الكبرى من جهة أخرى، من خلال سياسة تنموية تمثلت في المخططات التالية: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي والذي امتد (من 2001 إلى2004) والبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي- برنامج دعم النمو الأول- (من 2005 إلى2009) ضف إلى ذلك برنامج دعم النمو الثاني (من 2010 إلى2014) إضافة إلى برنامج توطيد النمو الاقتصادي (من 2015 إلى2019) والبرنامج المستحدث الذي يعرف بالنموذج الجديد للنمو (من 2016 إلى2030) إذ سنقوم بتحليل ودراسة هذه البرامج

[1] هواري نورالدين (2022)، محددات وتأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة د مولاي الطاهر، سعيدة، ص ص :

المحاضرة رقم09: اتفاقيات الشراكة مع الاتحاد الأوربي وتحرير التجارة الدولية (2001-2005)[1]

مقدمة:

لقد كان بروز التكتلات والتحالفات بشتى أنواعها ، سواء كانت على مستوى المؤسسات أو على المستوى الدولي ، كنتيجة للتغيرات والتطورات العالمية وخاصة التكنولوجية منها ، والتي أثرت كثيرا على نمط المعاملات الاقتصادية العالمية ، حيث كان من أبرز التكتلات الإقليمية ، ما يطلق عليه اسم (الاتحاد الأوربي) ، وغيرها من الاتحادات والتحالفات الاستراتيجية التي أنشأتها الدول المتقدمة . وفي خضم هذا الاتجاه الاقتصادي العالمي لم تجد الدول النامية سبيلا إلا إتباع سياسة التحالفات والتكتلات ، من أجل تبادل وتعظيم المكاسب الاقتصادية للدول ، وتقليل المنافسة التي قد تكون في بعض الأحيان مدمرة للاقتصاد الوطني ، وكأساس لمواجه المنافسة وتحقيق معدلات نمو مرتفعة ، وكذا الحد من المشاكل ومعوقات التنمية التي تعاني منها . وباعتبار الجزائر كدولة نامية تسعى إلى تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة ، ورفع المستوى المعيشي ، وكسب مقومات وإمكانيات تمكنها من مواجهة المنافسة العالمية ، فقد أعربت عن نيتها في خوض مضمار التكتل والتحالف ، في إطار ما يسمى باتحاد الشراكة مع الاتحاد الأوروبي ، وهذا في إطار الشراكة الأورومتوسطية .

وموازاة مع عقد اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوربي خضعت الجزائر كذلك لكثير من الضغوط لتحرير التجارة الخارجية ورفع القيود وتخليها عن نهج الحماية الذي تتبعه كثير من الدول النامية بغية إعطاء دفعة للاقتصاد الداخلي وتنمية قطاعاته وحمايتها من المنافسة، ولكن يكون ذلك سوى بانضمام الجزائر الى منظمة التجارة العالمية كبادرة حسن نية تدعم شراكتها مع دول الاتحاد الأوربي.

أولا: اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوربي

1 . اتفاق التعاون بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي(26-04-1976)

مع بداية ظهور الجماعة الأوروبية ، كانت الجزائر تستفيد من كل التفضيلات الجمركية ، لكن بعد هذه الفترة قررت بعض الدول الأوروبية العضوة و خاصة إيطاليا بشكل فردي رفض متابعة منح أفضليات المجموعة للمواد الجزائرية

---

[1] راجع في ذلك:

- دراجي كريمو (2017)، محاضرات في الاقتصاد الجزائري، مطبوعة دروس موجهة للسنة الثانية علوم اقتصادية، جامعة الجزائر3، ص ص: 69-76.

- الكيحل رانيا(2015)، المؤسسات الدولية ودورها في توجيه الاقتصاد الجزائري، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، ص ص : 76-85.

الزراعية ، و هذا ما جعل الجزائر تقرر انطلاقا من سنة 1972 فتح مفاوضات مع المجموعة الأوروبية ، قصد الوصول إلى اتفاق الطرفين في إطار السياسة المتوسطية للمجموعة . وتجسدت المفاوضات في الوصول إلى اتفاق نهائي في 26-04- 1976.)

وقد نص الاتفاق بين الجزائر واللجنة الاقتصادية الأوروبية (C.E.E)على ثلاثة ميادين أساسية :

. الشراكة التجارية .

. الشراكة في الميادين التقنية و المالية .

. الشراكة في ميدان اليد العاملة .

حيث سمحت الشراكة التجارية من تحرك السلع الجزائرية ، والتي كانت تتكون أساسا من المواد البترولية ومادة الفلين . و سمحت هذه الشراكة كذلك من وضع مشاريع قابلة للتوسع في مختلف الميادين لتعزيز الشراكة ، كما تم تخصيص أموال من طرف اللجنة الاقتصادية الأوروبية ، والتي تمثلت في إعانات مالية غير قابلة للاسترداد وذلك بشروط ، خاصة منها القروض الموجهة من قبل البنك الأوروبي للاستثمار ، وتم تحديد 5 سنوات كمدة لتوجيه هذه الإعانات . لكن كانت الشراكة الجارية منذ سنة 1976 ، تخدم اللجنة الاقتصادية الأوروبية ، أكثر مما تخدم مصالح الجزائر ، لأنها كانت تعتمد بالأساس على صادراتها من المواد البترولية والقليل من المواد الأولية الأخرى .

2 . الجزائر من التعاون إلى الشراكة مع الاتحاد الأوروبي:

لقد أدخل الاتحاد الأوروبي مفهوم الشراكة في تعامله مع الدول المتوسطية بدل مفهوم التعاون الذي كان سائداً في سنوات السبعينات، إذ أصبحت الجزائر تحتل مركزا خصوصيا إزاء المجموعة الأوروبية أكثر فأكثر، في بداية التسعينات.ولقد عبرت الجزائر عن نيتها في التوقيع على اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي ، حيث حظيت بكرسي الملاحظ تجسيداً لنيتها في التوقيع على الاتفاق ، إذ مرت المفاوضات مع الاتحاد بمراحل صعبة ، تميزت بالفتور أحياناً و بالانقطاع أحياناً أخرى ، و يعود ذلك إلى أن الجزائر تحاول في كل مرة أن يتفهم الاتحاد خصوصيات اقتصادها ، على عكس جيرانها مثل المغرب ، تونس ، اللتان توصلتا إلى اتفاق معه.

ففي الجولات السابقة ركزت الجزائر على ضرورة أخذ الطرف الأوروبي بعين الاعتبار خصوصيات الاقتصاد الجزائري و بنية تجارتها الخارجية المعتمدة على المحروقات بأكثر من 90% ، إلى جانب تحرير المبالغ المخصصة للجزائر في إطار برنامج ميداني الذي تم إقراره خلال لقاء برشلونة سنة1995 و المقدر بـ 250مليون وحدة أوروبية ،

و بعد عدة جولات و بالضبط في الجولة الثامنة ، تخطى المفاوضون عدداً من القضايا ، حيث تم التنازل عن مبدأ أو شرط خصوصية الاقتصاد الجزائري ، من قبل الطرف الأوروبي ، و إدراج مسألتي حرية تنقل الأشخاص و مكافحة الإرهاب ضمن إطار المفاوضات ، فبعد أن وقع كل من إسرائيل و فلسطين و الأردن و تونس و المغرب و مصر ،

اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي جاء دور الجزائر لتنهي مفاوضاتها التي بدأت مع الاتحاد يوم 04 مارس1997 ، ولقد تم فعلا التوقيع بالأحرف الأولى على اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي يوم 19-12- 2001, بمقر اللجنة الأوروبية ببروكسل أي بعد مرور 5 سنوات على بدء المفاوضات .

لقد كانت هذه المفاوضات تمس معظم الجوانب الاقتصادية والمالية ، منها حرية تنقل البضائع من المواد الصناعية ، أولية ومواد زراعية ، ومختلف الخدمات ، والمنافسة والجباية ، وهي كخطوة أولى نحو عولمة الاقتصاد الجزائري قبل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة .

كما وقد تم بعد ذلك رسميا توقيع اتفاقية الشراكة الأورومتوسطية في أفريل 2002 ، حيث تعززت الاتفاقية في مجال التجارة الحرة ، بتعهد الجزائر بإلغاء الضرائب عن وارداتها من السلع المصنعة من دول الاتحاد الأوروبي بالتدريج خلال مدة 12 سنة ، وكذلك تعهدت بخفض التعريفة الجمركية على المنتجات الزراعية الواردة من دول الاتحاد الأوروبي ، وتم كذلك الاتفاق على العديد من القضايا الاقتصادية مثل تأسيس الشركات و التعاون الاجتماعي ، الثقافي ، السياسي ، وحتى الأمني .

إن الاندماج الذي عرفته الجزائر ، وما نتج عنه من حرية التجارة وانتقال رؤوس الأموال وانتهاج سياسة اقتصاد السوق ، أدى إلى تعزيز الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي ، حيث انطلقت فعالية الشراكة بينهما في الفاتح من سبتمبر 2005 .

3) . محتوى اتفاق الجزائر مع الاتحاد الأوروبي :

إحتوى الاتفاق على مجموعة من الآليات الاقتصادية التي تساهم في تحقيق تدريجي لمنطقة تبادل حر أورومتوسطية ، و المتمثلة في حرية تدفق السلع و رؤوس الأموال و كذا المنافسة بالإضافة إلى التعاون الاقتصادي في شتى المجالات .

و عند الحديث عن رفع الحماية الجمركية ، فإن الاتفاق يعني رفعها كليا عن الاقتصاد الوطني ، من خلال الآليات التي تضع الإنتاج الجزائري في منافسة حقيقة . لكن هذا لن يتم دفعة واحدة بل أن هنالك مرحلة تدريجية لتأهيل الإنتاج الوطني ، و رفع الحماية قدرت بحوالي 5 إلى 6 سنوات بعد التوقيع على الاتفاق ، و من المفترض أن يصبح الاقتصاد الجزائري مطلق الحرية مع الاتحاد الأوروبي في حدود سنة 2009 أو 2010 .

كذلك نص الاتفاق على جوانب دعم و تعاون مالية تضمن مايلي :

إعادة تأهيل الوحدات الصناعية .

تطبيق إجراء الإلغاء التدريجي للرسوم الجمركية ، سيتم على مدى 6 أعوام ما بين عامي 2008 و 2013 على التجهيزات الزراعية والصناعية ومنتجات مجموعة " طاقة ، زيوت التشحيم " والبالغ عددها 1102 خاضعة للرسوم و التي تطبق عليها حاليا حقوق جمركية تتراوح بين 05 و 15 في المائة ، و على عكس المنتجات الصناعية التي

ستخضع لإلغاء الحقوق الجمركية على مدى 12 سنة فإنه من المقرر تطبيق إلغاء تدريجي على المنتجات الزراعية والمواد الزراعية المحولة ومنتجات الصيد.

التجهيزات الزراعية والصناعية .

إصلاح المنظومة البنكية .

تكوين المسيرين .

إلا أن هذه الإجراءات لم تترجم في شكل معطيات مالية رقمية بل جاءت على عموميتها.

و لقد لوحظ أن هذا الاتفاق بالإضافة إلى أنه لم يتضمن أي إجراء مالي ملموس و محدد رقميا ، و نجد أيضا غياب للالتزام المباشر و المحدد من قبل الاتحاد الأوروبي تجاه الجزائر في مجال التعاون الاقتصادي ، يضاف إلى ذلك غياب اقتراحات ملموسة في مجال الاستثمار المباشر ، باستثناء قطاع الطاقة الذي حظي بالاهتمام الأوفر، و اكتفى الاتفاق بالإشارة إلى تشجيع أوروبي للمتعاملين الأوروبيين قصد الإقدام على الاستثمار في الجزائر.

4) ـ أهداف ومجالات الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي :

من أجل تسريع عملية التنمية تهدف الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي إلى ما يلي:

. التعاون في مجال الزراعة من أجل تحديثها وإعادة هيكلتها .

. العمل على تحسين وتطوير الموارد المائية ، وترشيد عملية تسييرها واستعمالها. . التعاون على تحسين البنية التحتية ، ونشر التكنولوجيا في هذا المجال.

. تدعيم البحث العلمي وتدريب العاملين على التقنية والتكنولوجية.

. إعطاء أهمية كبيرة للطاقة وتطوير وتنسيق أساليب جمع البيانات والإحصائيات وتبادلها ، كما يتوسع ذلك إلى التعاون في المجال المالي والاجتماعي والثقافي.

5) . الانعكاسات الاقتصادية لاتفاق الشراكة بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي :

لا نريد أن نحكم مسبقا على تجربة لم تنطلق بعد ، لكننا من خلال بعض المعطيات يمكننا أن نتنبأ حدوث عدة آثار إثر إتفاق الشراكة هذا ، والذي يمهد الطريق لإنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة ، والسماح بإعادة إدماج الجزائر ضمن السوق الأوروبية ، ومن بين الآثار منها ما هو إيجابي ومنها ما هو سلبي ، وتتمثل أهمها فيما يلي :

أ) . إيجابيات إتفاق الشراكة على الاقتصاد الوطني: من بين الإيجابيات المرتقبة نجد مايلي :

· ضمان عصرنة الآلة الصناعية ، والدخول في المنافسة مما يحفز تحسين الانتاج .

· تخفيض نسب الرسوم الجمركية للمواد الأولية والنصف مصنعة التي تدخل في إطار الصناعة التركيبية ، قد يساهم في تخفيض تكلفة الإنتاج خصوصا وأن الجزائر تعتمد على المواد الأولية بنسبة 80% ، كلها مستوردة من الخارج .

- تم الإتفاق على مدة أقصاها 12 سنة للقيام بالتفكيك الجمركي الكامل ، وهي مدة تسمح للمؤسسات الصناعية الوطنية للتأقلم مع المنافسة ، بتطوير نفسها تدريجيا .
- يسمح الإتفاق للمنتوج الجزائري من إحتلال مكانة في السوق الأوروبية وذلك إذا تم تحسينه .
- الإستفادة من المساعدات المالية والفنية من خلال ما يسمى ببرنامج ميدا الذي يلتزم به الطرف الأوروربي ، وهذا لتأهيل القطاع الصناعي وتهيأته الكاملة .
- استفادة الجزائر من فتح السوق الحرة والسوق الأوروبية من الإعفاء الجمركي الكامل أمام الصادرات الجزائرية .
- إلتزام الطرف الأوروبي بدعم الجزائر في مجال الخبرة والتأهيل والإستثمار المباشر ، وكذا دعم الوفد الجزائري للإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة .
- الإستفادة من تخفيض تكاليف النقل للمنتوجات الجزائرية وذلك يعود لقرب المسافة الجغرافية . (1)

ب) . سلبيات إتفاق الشراكة : من بين السلبيات المرتقبة نجد مايلي :

1/ على مستوى ميزانية الدولة :

نظرا لكون الاتفاق يهتم و يركز على ضرورة رفع الحماية على المنتوج ، فهذا يعني إلغاء كليا للرسوم الجمركية ومن ثمة تراجع حصيلة الإيرادات الجبائية ، و بالتالي فإن ميزانية الدولة ستتأثر من جراء هذا الإلغاء ، ذلك أن هذه الرسوم تعتبر عنصرا أساسيا فيها ، و لذا يجب تغطية هذا العجز بفرض رسوم داخلية ، أو الرفع من الرسوم الموجودة أصلا أو انتهاج سياسة مالية متقشفة .

2/ على مستوى التشغيل :

إن غزو السلع الأوروبية ذات الجودة العالية و السعر المنخفض – نتيجة رفع الحماية – سيترتب عليه انخفاض في الطلب الكلي على المنتوج المحلي الأدنى جودة و الأعلى سعرا ، مما قد يتسبب في غلق مؤسسات اقتصادية عمومية و خاصة لأنها لا تستطيع الاستمرار طويلا في مواجهة المنتوج الأوروبي ، مما يعني تسريحا جديدا للعمال قد يكون أكثر رهبة من الذي عرفناه في فترة تطبيق برنامج صندوق النقد الدولي "FMI" .

3/ على مستوى الميزان التجاري :

قبل الاتفاق كنا بلدا مستوردا و بعد الاتفاق سيتأكد بل سيرسخ هذا المبدأ ، و بالتالي فإن وارداتنا ستعزز من العجز في ميزاننا التجاري ، ذلك أن المنتوج الوطني غير مرغوب فيه على مستوى الأسواق الخارجية . نظرا للمنافسة الرهيبة للمنتجات الأوروبية. إن التوقيع على اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي لم يتم من أجل إخراج الاقتصاد الجزائري من تخلفه ، بل أن النوايا الحقيقة للاتحاد هي التوسيع و تحقيق الأهداف الأوروبية . ثم أن الاتحاد عندما فاوض ، فاوض باسم و بقدرة مجموعة من الدول ذات الاقتصاديات المتطورة ، و الدول التي إنظمت إلى الاتفاق إنما فاوضت بمفردها

، فمن المؤكد أن وضعها سيكون ضعيفا ، و أن قدرة المفاوضات الفردية ستكون حتما أضعف من قدرة المفاوضات التكتلية أو الجماعية الموحدة . (1)

إضافة إلى هذه الآثار السلبية نجد :

بتطبيق إتفاقية الشراكة ، ستقوم الجزائر بعملية التفكيك الجمركي وإلغاء الحواجز الجمركية ، لكن في الواقع قد تنتهي المدة قبل وقتها (سنة 2010) وهو تاريخ دخول منطقة التبادل الحر الأورومتوسطية حيز التطبيق ، وهذه المدة غير كافية لتأهيل المؤسسات الوطنية لمواجهة المنافسة .

§ إن تخفيض التعريفة الجمركية المفروضة على المواد الأولية المستوردة من دول الإتحاد الأوروبي إلى 05% ، يجعل المؤسسات الوطنية في صف واحد مع المؤسسات الأجنبية .

§ إثر الإتفاق سوف تفتح السوق الجزائرية أمام منتجات أحسن جودة وأقل تكلفة ، وذلك نظرا للمرحلة الإبتدائية التي مازال فيها المنتوج الجزائري الذي يتميز بتكلفة مرتفعة وجودة أقل مقارنة بالمنتوج الأوروبي .

§ إن هذا الإتفاق يتم بين إتحاد أوروبي متطور تكنولوجيا و فنيا و ماليا ، و منتجات ذات قدرة تنافسية عالية (يمثل قوة وكتلة موحدة عملاقة في جميع الميادين) ، بينما نجد الإقتصاد الجزائري يعتمد على المحروقات (أكثر من 90% من إجمالي الصادرات)، و تشتغل طاقاته الإنتاجية أقل من 50 % ، كما أنه يعاني من مشاكل هيكلية و أزمات خانقة تعكس الظروف الصعبة التي تعيشها المؤسسات الجزائرية . (1)

6) . متطلبات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي : تتطلب عملية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي من الجزائر إجراء مجموعة من الإصلاحات وهذا كما يلي:

– تخفيض النفقات الجارية للحكومات و الهدف من خلال هذا الإجراء تعبئة الموارد العمومية واستعمالها بطرق مثلى في تغطية الالتزامات العمومية ، كتجميد الأجور و المرتبات ، تخفيض من عدد عمال القطاع العام ، تغيير سياسة التشغيل المطبقة ، كما يجب تجميد كل أنواع الإعانات و الدعم للموارد الغذائية والطاقة وإعطاء الاهتمام بالاستثمارات العائدية و الجديدة و الابتعاد عن آليات التمويل الداخلي .

– إصلاح النظام الضريبي إلى تطبيق الضريبة على الدخل الإجمالي على الأجور مع زيادة الاشتراكات الموجهة إلى الضمان الاجتماعي ، رفع الضرائب على دخول المؤسسات و تغيير قيمة الضرائب على الأرباح مما يتناسب و الإصلاحات العامة كما يجب رفع الضرائب العقارية و الأملاك المدنية ، رفع الرسوم على المنتجات البترولية و على مختلف المبيعات مع تشجيع التخفيف أو حذف بعض رسوم الاستيراد كما يجب تطوير إدارة الضرائب لتعبئة الموارد الأكثرمردودية . (2)

. تحسين الأداء الاقتصادي للمؤسسات العمومية ، بتطوير إنتاجها و هيكل أسعارها و إعطاء الأولوية للقطاع الخاص باعتباره صاحب الكفاءة الاقتصادية في استخدام الموارد و ذلك عن طريق تصفية و غلق المؤسسات العاجزة أو خوصصتها أو فتح رأسمالها إلى المشاركة الخاصة في إسهامها و تحسين مقاييس التسيير و المراقبة العامة .

ولأن المؤسسات التابعة للقطاع العام تتميز بالعجز العام ، فعليه لابد من إحداث التغييرات العميقة من الاستقلالية و الخوصصة و تصفية المؤسسات المفلسة و تقليص تدخل الدولة في الأنشطة الإنتاجية و ترشيد الدعم لها .

– تعبئة مدخرات المجتمع و توجيهها نحو أكثر أنواع الاستثمار وخاصة الاستثمارات الخاصة المحلية و الأجنبية ، التوافق بين تحرير القطاع المالي و أدوات المراقبة النقدية و ذلك بسن مجموعة من التشريعات تنظم حركة رؤوس الأموال المحلية و الأجنبية من أجل الاستثمار الأجنبي.

– تحسين نظام الأجهزة المصرفية و إدخال إصلاحات عصرية بحيث يخلف ميكانيزمات تحويلية جديدة تتماشى و مقياس العالمية على أن هذه الإصلاحات تمس، الاستقلالية الذاتية للبنوك المركزية ، مع تعزيز المنافسة في النظام المصرفي واستخدام أنظمة جديدة متطورة لأسواق المال و الأوراق المالية لأن هذه الأخيرة تؤثر على النشاط الاقتصادي من خلال خلق للسيولة النقدية . (1)

– إصلاح نظام المدفوعات : إن المحور الأساسي لسياسات الشراكة الأجنبية هو نظام ميزان المدفوعات ، أي العمل على تحقيق توازنه ، ويقصد بالتوازن الاقتصادي لميزان المدفوعات الحالة التي "تتكافأ في ظلها الإيرادات التي تتحصل للدولة عن صادراتها من السلع و الخدمات و التحويلات الرأسمالية طويلة الأجل إلى الداخل مع المدفوعات الناشئة عن وارداتها من السلع و الخدمات و التحويلات الرأسمالية طويلة الأجل إلى الخارج " و أن العجز في ميزان المدفوعات يعني أن الدولة تكون مدينة للخارج بمقدار ذلك العجز و بذلك هي في تبعية لغيرها باستمرار و لهذا العجز آثار اقتصادية واجتماعية من فقدان لقيمة البلد المدين ، انخفاض الطلب على عملتها ، ضعفها بين الدول ، انهيار السمعة الاقتصادية للبلد بين المؤسسات المالية و الدولية ، كل هذه الآثار لها انعكاسات على التنمية الاقتصادية ، حجم الاستثمار ، زيادة معدلات البطالة .....إلخ، نتيجة لتغطية العجز عن طريق الموارد المالية الخارجية ، إن تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات يتطلب إجراء تغييرات في نظام الأسعار و نظام الصرف، احتياطات الصرف، وتغيير السلوك الاستهلاكي و تحسين منظومة القوانين لتسير و هيكلة المؤسسات .

– إصلاح سياسة الأسعار: يجب على الجزائر الوصول إلى أسعار تنافسية حقيقية ، من خلال تحريرها داخليا و خارجيا ، على أن تكون الأسعار العالمية هي المرجعية لهذه الأسعار ، و إن أغلبية الدول النامية تعاني من ظاهرة الدعم الكامل أو الجزئي لكثير من مواد الاستهلاك المباشر أو السلع الوسطية لذلك يجب الأخذ بالتدابير التالية :

1– التخفيض التدريجي للإعانات الممنوحة لأسعار السلع و الخدمات.

2- إيجاد نظام فعال لتدعيم أسعار السلع الزراعية ورفع تنافسيتها.

3- تحرير التجارة الخارجية : يجب أن تسعى الجزائر إلى تشجيع التجارة الخارجية بواسطة آليات سعر الصرف ، و إزالة العقبات أمام النفقات السلعية و الخدمات ، و ذلك تماشيا مع أهداف منظمة التجارة العالمية لذلك يجب الأخذ بالإجراءات التالية :

- انتهاج سياسة أسعار الصرف تتماشى و الإصلاحات بشكل.
- تحديد قائمة السلع الخاضعة للحماية الجمركية، مع رفع كل القيود و التي من شأنها تعيق حركة سير الواردات.
- إتباع سياسة لإصلاح التعريفات الجمركية و تركها تلعب دور حماية الاقتصاد على أن يتم تخفيضها حتى تتناسب مع المعدلات الدولية وفق اتفاقية المنظمة العالمية للتجارة.
- إلغاء كل الأشغال التنظيمية التشريعية التي من شأنها الحد من حرية التجارة الخارجية و يكون ذلك بالتدرج.

وعلى العموم يمكن القول أن موضوع الشراكة بين الجزائر يحمل في طياته العديد من الخلفيات كنفها التعاون في شتى المجالات فمنها ما هو ايجابي ، ومنها ما هو سلبي على تنمية اقتصاد الجزائر ، وأنه وللقضاء على هذه السلبيات التي قد تنجر عن هذه الشراكة ، لابد من العمل على تطوير الآلة الإنتاجية وإعادة تأهيلها ، حتى تتمكن الجزائر من مواجهة المنافسة المرتقبة ، وإلا سوف تبقى العلاقة الغير متكافئة (غير تناظرية) بين إقتصاد الجزائرو اقتصاد الإتحاد الأوروبي .

ثانيا: سعي الجزائر للانضمام لمنضمة التجارة العالمية

تتجه الجزائر بشكل اكثر حماسا الى منظمة التجارة العالمية و هي عملية و ان قد نراها نتيجة طبيعية ،فإنها ذات اسباب و اهداف وإجراءات ليست سهلة التحقيق لعدة اسباب ، منها يعود الى طبيعة المنظمة و اهداف وجودها او الى الظروف الاقتصادية العامة ،وفي هذا المبحث سوف نحاول التطرق الى كيفية محاولة انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة

1- علاقة الجزائر التاريخية بمنظمة التجارة الخارجية:

ان الجزائر لم تقدم طلب الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة الا بعد ان تأكدت من انه لا جدوى من تادي الانضمام اليها وبقائها على الهامش خاصة بعد انتقالها الى نظام اقتصاد السوق الذي يقوم على مبدأ تحرير التجارة الدولية و هو ما يتواق و الهدف الاساسي للمنظمة.

1- طلب الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة :

لقد بدأت الجزائر نيتها في الانضمام الى الاتفاقية العامة للتعريفات و تجارة الجات منذ 1987 بعدها تم قبول طلب الجزائر للانضمام من طرف مجلس ممثلي اعضاء الجات في 17-06-1987 و تنصيب فوج عمل خاص بالجزائر و في الفاتح جوان 1995 تم تحويل جميع افواج العمل الانضمام للجات الى افواج مكلفة بالانضمام الى المنظمة التجارة العالمية

حيت اتبعت الجزائر الاجراءات المعمول بها للانضمام والمتمثلة في :

- تقديم مذكرة حول نظام التجارة الخارجية
- الدراسة المعمقة لنظام التجارة الخارجية من طرف فوج العمل على اساس الاجابة على الاسئلة المطروحة من قبل الاعضاء
- تقديم عروض اولية حول التعريفة و حول الخدمات
- التحولات القانونية بغرض توافقها مع قوانين المنظمة
- موافقة المجلس العام.[1]

و لكنها قوبلت بالرفض لاسباب عدة اهمها محتوى المادة 120 من الدستور الجزائري والتي تقدم القانون الداخلي على الاتفاقيات و المعاهدات

[1] ناصر دادي عون ، **انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة ،الاهداف و الراقيل** ،مجلة الباحث ، العدد الثالث ، 2005 ، ص ص : 70-71.

و في افريل 1994 ، تحصلت الجزائر على كرسي الملاحظ و هذا اثناء انعقاد مؤتمر مراكش ثم تحصلت الجزائر على صفة المراقب سنة 1995 و ذلك في اعقاب اعلان مراكش ،و في سنة 1996 تم بتقديم مذكرة الانظمام بصفة رسمية و بالتالي كان الاتصال الفعلي للجزائر مع منظمة التجارة العالمية سنة 1996 بدأت المفاوضات على 5 مراحل متعددة خلال الفترة 1999–2004 و التي تزامنت معها توقيع اتفاق الشراكة في 19–04–2002 وصرح وزير التجارة السيد بوكروح ي 22 ديسمبر 2004 أن الجزائر قد قطعت كل المفاوضات بنجاح ، و ان انظمامها الى منظمة الى منظمة التجارة العالمية سيكون لا محالة خلال سنة 2005 ، لكن و بعد 7 سنوات وو لغاية اليوم ، لم تنظم الجزائر للمنزمة مما يدل على وجود عوائق ،والتي كانت السبب في تأخير الانظمام و ذكر اهمها كما يلي :

- عدم وجود خطة واضحة والتي تسير وفقها التفاوض ، واتباعها لاسلوب واحد في مفاوضاتها مع الاتحاد الاوروبي .
- تطبيق الخناق على المفاوض الجزائري و تقليص صلاحياته بحيث يغلب في مفاوضاتها الجانب السياسي على الجانب الاقتصادي ، الشئ الذي طرح على طاولة المفاوضات مع الاتحاد الاوروبي ، فيما يخص اتفاقية الشراكة ، هذا يؤدي بالتأكيد الى تنازلات و تضحيات كبيرة ،و عليه يمكن تحقيق نتائج ايجابية في المجالات السياسي و لا يمكن ضمان نفس النتائج في المجال الاقتصادي .
- المشاكل السياسية و الاقتصادية التي عانت منها الجزائر خاصة في العشرية الاخيرة والتي ادت الى التغيير المستمر للحكومات و القوانين ، و اختلاف المعطيات المقدمة الى المنظمة و كذلك عدم قدرتها على تحديد خيارات اقتصادية دقيقة

كل هذا ادى الى تأخير انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة .[1]

2- دوافع و اهداف انظمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة

تتمثل اهداف ودوافع انظمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة في :

- انعاش الاقتصاد الوطني من خلال ارتفاع وزيادة قيمة المبادلات التجارية
- تحفيز و تشجيع الاستثمارات و هذا مرتبط بنجاح االاصلاحات التي قامت بها الجزائر على الاقتصاد التي انطلقت في اواخر اللثمانينات
- مسايرة التجارة الدولية و ذلك بسبب ان لجوء الجزائر تلى الاسواق العالمية و الجهوية للحصول على احتياجاتها المختلفة خارج اطار المنظمة العالمية للتجارة لا يسمح لها بالاستفادة من الفرص التي تقدمها هذه المنظمة .

[1] حدو علي ،**انعكاسات الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات المالية على تاهيل المنظومة المصرفية الجزائرية** ،ذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماستر في العلوم التجارية تخصص مالية ، 2011. 2012 ، ص ص : 73 - 74

- الاستفادة من المزايا التي تمنح للدول النامية الاعضاء بالمنظمة كحماية المنتج الوطني من المنافسة خاصة في المدى القصير. [1]

3- الصعوبات و العراقيل المواجهة لانضمام الجزائري الى المنظمة العالمية للتجارة :

تعتبر المنظمة العالمية للتجارة ، المنظمة الوحيدة التي لا تتوفر على شروط واضحة و محددة للانضمام اليها ، حيث يتم ذلك عن طريق التفاوض مع اعضائها وفقا للمادة "12" وبسبب عدم احتواء هذه المادة على شروط محددة وواضحة فقد فتح المجال لشروط مختلفة يتم الانضمام على اساسها بخصوص عدة قطاعات لها علاقة بالتجارة ، دون ان تكون هناك قواعد موضوعية يتم استقاؤها اذ ان الدول التي تنظم حاليا الى هذه المنظمة تتعرض لضغوطات كثيرة ، كما تتحمل التزامات تفوق الالتزامات التي قدمتها الدول التي انضمت خلال جولة الاورغواي.

حيث انه في الكثير من الحالات تتدخل الدول الرئيسية في المنظمة ، لتفرض على الدولة طالبة العضوية قيودا غير منصوص عليها في بنود اتفاقيات المنظمة و بالتالي فان الدول التي ترغب في الحصول على عضوية هذه المنظمة لا تملك اية وسيلة ضغط اثناء مفاوضاتها و عليه فهي مجبرة على قبول الشروط التي تفرضها الاطراف المتفاوضة ، والتي غالبا ما تكون قاسية و مبالغ فيها.

ومن اهم النقاط التي تم استنتاجها من تجارب الانضمام بعد قيام منظمة التجارة العالمية ، والتي تمثل الصعوبات التي تتلقاها الدول المتفاوضة بهده الانضمام نذكر :

- صعوبة الحصول على صفة الدولة النامية او الاقل نموا

نظرا للمزايا التي تمنح للدول و الاقل نموا ،وكذلك الاستفادة من المعاملة التفضيلية اصبحت الدول التي تتفاوض حاليا بهدف الانضمام تتلقى صعوبات كبيرة في الحصول على صفة الدولة النامية .

و اصبحت هذه الصفة لا تمنح بسهولة حتى ولو كانت الدولة نامية فعلا اذ يتم التفاوض مع الدولة النامية الراغبة في الانضمام على ان تتخل عن وضعها كدولة نامية و المثال على ذلك لما طلب من الصين الشعبية و المملكة العربية السعودية التخلي عن وضعهما كدولتين ناميتين ،فرفضتا ذلك و تمسكتا بصفة الدولة النامية.

- العراقيل التي تحد من الاستفادة من المرونة الممنوحة للدول النامية : لقد استفادت الدول النامية والأقل نموا التي انضمت خلال جولة الاورغواي من مرونة خاصة .لكن الدول النامية التي تتفاوض حاليا من اجل الانضمام ،تتلقى مدة عراقيل في الاستفادة من هذه المرونة.

[1] قطاف الويزة ،التجارة **الخارجية خارج قطاع المحروقات و أثارها في تحسين ميزان المدفوعات في الجزائر 2000-2013** ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية تخصص : اقتصاديات المالية و البنوك ، جاعة اكلي محند اوكاح ، البويرة الجزائر ، 2014/2013 ،ص:131

وأصبحت المعاملة الخاصة للدول النامية لا تنتقل بصفة مباشرة الى كل الدول النامية لا تنتقل بصفة مباشرة الى كل الدول النامية التي ترغب في الانضمام ،بل يجب عليها ان تتفاوض مع اعضاء المنظمة كي تحصل على المزايا المرخصة ،وفي بعض الاحيان ليس كلها

ذلك ان الدول النامية بحيرة على التفاوض حتى في الفترات الزمنية الممنوحة لتنفيذ التزاماتها بحيث ان الاعضاء الاخرى في المنظمة تضغط على عدم تمتع تلك الدول بالفترات الزمنية الممنوحة و التي تم الحصول عليها خلال مفاوضات حول الاورغواي ، اذ لم تحصل معظم الدول النامية التي انضمت الى المنظمة بعد سنة 1995 عطى تلك الفترات رغم انها دول نامي تتميز بنفس ظروف الدول النامية التي انضمت اثناء جول الاورغواي.

- العراقيل التي تحد من الاستفادة من الاستثناءات الخاصة بالدول النامية : لقد تم الاتفاق على منح الدول النامية التي تسعى الى الانضمام الى المنظم العالمية للتجارة مرونة خاصة بحيث تستفيد بعدة استثناءات من القواعد ،فمثلا يمكن للدول النامية الاعضاء بالمنظمة ان تستخدم قيودا كمي او جمركية بهدف الحفاظ على مستوى معين من الاحتياطي المالي للمواجهة ضروريات تنفيذ برامج التنمية

لكن في الواقع هناك عدة شروط تتلقاها الدولة النامية طالبة العضوية من قبل اعضاء المنظمة هذه الشروط لا تاخذ بعين الاعتبار الاستثناءات الخاصة بالدول النامية ،ونجد من بين هذه الشروط ،تحرير التجارة وتخفيض التعريفة الجمركية وإلغاء القيود التجارية بالإضافة الى مجموعة من الشروط الاساسية اهمها :

أ- تجانس الاليات الاقتصادية والتجارية والسياسية لهذه الدول ، مع تلك التي تتميز بها الدول الاعضاء في المنظمة.

ب- تقديم تنازلت اضافية لدخول السلع و الخدمات الى اسواقها ،ن دون مراعاة حماية بعض القطاعات الاستراتيجية الناشئة .

ج – تلتزم الدولة التي يمر اقتصادها بمرحلة انتقالية جبائية تجاه السلع المستورد كالمعادلة بين الرائب المفروضة على السلع المحلية الصنع و السلع المستورد في مدة قصيرة جدا لا تتعدى سنة واحدة .[1]

[1] ناصر دادي عدون ، متناوي محمد ، **انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة :الاهداف و العراقيل** ، مجلة الباحث ، العدد الثالث ، 2004 ، ص 75

2- مفاوضات الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة

يقع على عاتق الدولة الموضحة للانضمام التزام بوصف جوانب السياسية التجارية و الاقتصادية ذات علاقة مع اتفاقيات المنظمة العالمية للتجار و هذا العرض يكون في اطار مذكرة معالجة من قبل فريق العمل المعين لمعالجة طلب الانضمام

بعد معالجة المذكرة م مجموعة العمل المعينة لذلك و التي يمكن ان ينضم اليها اي عضو من اعضاء المنظمة العالمية للتجارة ،يشرع في المفاوضات الثنائية بين الدولة المعنية و مختلف الاعضاء و المفاوضات ثنائية نظرا لخصوصية مصالح كل دولة و المتعلقة بحقوق الجمارك و الالتزامات معينة تخص تجارة السلع و الخدمات .

و على كل يركز فريق العمل المعين لمعالجة ملف الجزائر على مدى مطابقة نظامها القانوني مع احكام قانون المنظمة ، يقوم فريق العمل بطرح اسئلة مكتوبة للدولة الراغبة في الانضمام. تم تسجيل عدة جولات من المفاوضات مع المنظمة العالمية للتجارة منذ تقديم الطلب من الجزائر في سنة 1987.

الجولة الاولى :

تمت في اطار الجولة الاولى الاجابة على تلك الاسئلة قبل الجلسة الاولى المفاوضات التي جرت في شهر افريل 1998 بجنيف .

الجولة الثانية :

لم تبدأ المفاوضات الفعلية الا في سنة 2001 و خلال سنة 2000 ت انشاء مجلس تنسيق يشرف عليه عمل اللجان الخاص بالقطاعات الوزارية و المجلس الوطني استفاد الخبراء الجزائريون خلال تلك الفترة من دورات تكوينية في مقر المنظمة العالمية للتجارة تم التطرق خلالها الى سياستها

عرفت الدولة التفاوضية توجيه انتقادات لاذعة للملف الجزائري من قبل خبراء المنظمة تم على اثره تعيين السيد "حميد تمار" على راس وزارة التجارة و تقرر في شهر جويلية 2001 اعادة بعث ملف العضوية و تمت مناقضة المذكرة في صياغتها الجديدة من قبل الخبراء على مستوى وزارة التجارة .[1]

الجولة الثالثة :

عقد الاجتماع في جنيف في 16 نوفمبر 2000 و كان مناسبة لاثارة موضوع الملكية الفكرية و مكافحة التقليد الى جانب التعريفة الجمركية بموجب الامر رقم 01-02 تم تحديد ثلاثة نسب للحقوق الجمركية وهي

[1] طاشت الطاهر ،**انعكاسات انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة على الجمارك الجزائرية** ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون فرع قانون الاعمال ، جامعة مولود معمري ، تيزي ويزو ،الجزائر ، 14-02-2013 ،ص 156

كالأتي (5% ،15% ،30%) و تعهدت باخضاع التخفيضات اللمتعلقة بالواردات الى تشريع يتطابق مع المنظمة العالمية للتجارة.

الجولة الرابعة :

عرفت هذه الجولة ايداع مذكرة ايضاحي في 15 جانفي 2002 ،تطرقت الى مواضيع مختلفة كالخوصصة ،قطاع الاتصال ،الطاقة والمناجم ،كما تعرضت لموضوع عقد الشراكة مع الاتحاد الاوروبي ،يؤكد الامر اهتمام الجزائري لجعل اقتصادها مفتوحا و منه اعادة النظر في علاقات الجزائر الاقتصادية الدولية و كا ذلك بتطبيق برنامج واسع للاصلاحات القانونية و التشريعية و حتى المؤسساتية

الجولة الخامسة :

طالبة المنظمة العالمية للتجارة خلال الدورة التفاوضية المنعقدة في شهر جانفي من عام 2003 في الجزائر بمراجعة نصوص قانونية غير المتطابقة مع شروط الانضمام و هذا ما تحدث عنه الوزير نورالدين بوركوح وزير التجارة انذاك ،على الجزائر ان تسعى لاقلمة تشريعاتها مع تلك المطابقة في مختلف دول العالم و ذلك بالمصادفة على قوانين الملكية الصناعية و منح قطاع الخدمات و ملائمة نظامه الجمركي للنظم المعمول بها.[1]

الجولة السادسة :

الدورة التفاوضية منعقدة في 2004 قد قاد الوزير نور الدين بروكوح الوفد الجزائري ي المفاوضات التي تمت بعد ندوة كمكون الخامسة في المكسيك من 10 الى 14 سبتمبر 2003 تم عرض اهم الاصلاحات التشريعية و التنظيمية التي اتخذتها الدولة الجزائرية خلال الفترة التي سبقت دولة كمكون و تأكد الامر ان جولة تلك التعديلات التشريعية و القانونية ما هي الا بمثابة عربون لحسن سير المفاوضات

الجولة السابعة :

لقد ترأس السيد نور الدين بوكروح وزير التجارة الوفد المفاوض المشكل من 26 خبيرا من مختل الوزارات و لقد ركزت المفاوضات على دراسة المشاريع الاوامر الرئاسة التي مست العديد من المواضيع .

[1] عياش قويدر، ابراهيم عبد الله ، أثار اضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة بين التفاؤل والتشاؤم ، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا عدد 2 ، جامعة الاغواط الجزائر ، ص 15

الجولة الثامنة :

لقد طرحت على الوفد الجزائري ما يقارب 3000 سؤال ننهاية 2004 كرست الجولة الثامنة للجواب عليها زيادة على تعرض لإحدى عشر قطاع في مجال الخدمات و 161 قطاعا فرعيا لمنافسة من بينها الاتصالات السلكية و الفندقية و المياه

لقد ساهمت هذه الدورة الى دفع مجموعة التفاوض لمحضر انضمام الجزائر رسميا نهاية 2005 فتم لقاءات مع العديد من الدول

الجولة التاسعة :

تعرضت الدورة لعدة مواضيع من بينها الحماية التعريفية و صرح الوزير نور الدين بوكروح ان الاقتراح الذي سوف يصدر بخصوص هذا الموضوع سوف ينصب على مستويات تعريفية قد تكون اقل مما هي عليه في تلك الفترة

كما صرح الوزير نفسه ان اجراء انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة تتابع بشكل عادي لكن مع ذلك يعترف بان المسار شاق وطويل و اكد ان الجزائر ما كانت من استطاعتها تلبية شروط الانضمام

الجولة العاشرة :

تم اقرارها لعاشر من شهر جوان 2006 عرفت هذه السنة محاولات اعضاء المنظمة اعادة دفع جور الدوحة عبر عقد الكثير من الاجتماعات بين شهري ماي و جوان خصصت لقطاع الفلاحة و قد طلب المدير العام لهذه المنظمة من الاعضاء العمل من اجل الوصول الى اتفاق قبل نهاية 2006

اما في ما يخص الوزير الحالي احمد بن بادة فقد صرح بدوره بان ملف الجزائر كاملا متمنيا ان يكون هناك جواب مادام قد تم جابة عن التساؤلات التي تلقتها الجزائر و ها قد اقتربت نهاية العام 2011 و 2012 ولم يكن هناك ما يدل على الاستجابة لطلب الجزائر

3- إيجابيات وسلبيا انظمام الجزائر الى منظمة التجارة العالمية

لانضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة مكاسب و عوائق نوجزها في العناصر التالية :

- ان الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة يتم بناء على الاصلاحات الاقتصادية للمؤسسات من طرف الجزائر ضمن خطوات الانتقال الى اقتصاد السوق التي تعزز قدرة لجزائر على مواصلة اصلاحاتها
- ان استجابة الاستثمارات الاجنبية بمتطلبات الاقتصاد الجزائري مرهونة باعتماد القواعد الجديدة للتجارة الدولية التي انبثقت من جولة الاورغواي بعد التوقيع على الاتفاقات الجديدة في مراكش و بالتالي لا تستطيع الجزائر دعوة رؤوس الاموال الاجنبية بدون ان تسمح للمستثمرين الدخول في انظمة التفضيل التجاري
- ان التخفيض التدريجي للإعانات المقدمة لصادرات المنتجات الزراعي من طرف المصدرة يسقل الفاتورة الغذائية للجزائر باعتبارها مستورد صافية للغذاء.
- اذا لم تنظم الجزائر الى المنظمة العالمية للتجار فانها لن تتمكن من الدفاع عن مصالحها و لا الاستفادة من مجموع الاجراءات الممنوحة للدول النامية
- ان انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة يجعلها تستفيد من الترتيبات التي خرجت بها الاتفاقية جولة الاورغواي و الداعية الى المعاملة المتميزة و الاكثر تفضيلا للاقتصاديات النامية
- ان تطبيق مبدأ الدول الاكثر رعاية يعني مواجهة المؤسسات الاقتصادية الجزائرية منافسة شرسة من المؤسسات الاجنبية رغم ان اتفاقات الجات اقرب اجراءات لحماية ووقاية المنتوج المحلي من المنافسة الاجنبية لكن تم تحديدها بفترات زمنية و تتميز بالصفة المؤقتة او الانتقالية
- ان انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة يعني انها ستقبل اجراء تنازلات جمركية و هذا يعني تراجعا كبيرا في ايرادات خزينة الدولة هذه الخسارة لا بد ان تعوض من طريق زيادة الصادرات.

كما لا ننسى ان لهذا الانضمام اثار سلبية على الصعيد الاجتماعي و السياسي نذكر منها مايلي :

3- تفاقم مشكلة البطالة في المدى القصير وذلك نتيجة تسريح عمال المؤسسات التي لن تستطيع الصمود امام المؤسسات الاجنبية المنافسة ، ونعني المؤسسات الخاصة و العامة

4- تصاعد الاضرابات العمالية المناهضة للانضمام والتي تدرك خطر المؤسسات الاجنبية التي لم تتمكن من تصريف منتجاتها في العالم المتقدم لتجد امامها عالما متخلفا يرى الجودة في كل ما هو اجنبي خاصة اذا كان باسعار مغرية

5- تضخم فجوة بين الاغنياء و الفقراء نتيجة عدم تكافؤ الفرص في اقتصاد

6- انتشار الافات الاجتماعية و الجريمة المنظمة نتيجة العناصر السالفة

[1] جميلة الجوزي ، **ميزان المدفوعات الجزائري في ظل السعي لانضمام الى المنظمة العالمية** ،للتجارة مجلة الباحث ، العدد 11 ، كلية اللوم الاقتصادية و التجارية و لوم التسيير ، جامعة الجزائر ، 2012 ، ص ص 233، 234

المحاضرة رقم 10: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)

1/10- مقدمة

تم صدور برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الثلاثي خلال الفترة الممتدة بين 2001-2004 بغلاف مالي قدره 525 مليار دج، حيث تميزت هذه الفترة بانخفاض القدرة الشرائية للمواطنين الأمر الذي شكل ضغطا على الحكومة حيث قامت برفع كتلة الأجور والتي كلفت الحزينة 130 مليار دج، وللحد من البطالة الناتجة عن معدل النمو السكاني وغياب الطاقة الاستيعابية للاقتصاد تم توفير 728500 منصب شغل دائم و271000 منصب شغل مؤقت.

2/10- مكونات البرنامج

تم توزيع مخصصات برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي على مجمل القطاعات، فكانت الحصة النسبية لقطاع الأشغال العمومية 40%، أما التنمية المحلية فقدرت بـ 21.7%، في حين وجهت باقي النسبة إلى دعم الإصلاحات والموارد البشرية، بالإضافة إلى قطاعي الفلاحة والصيد البحري[1].

والجدول الموالي يوضح أكثر التوزيع القطاعي لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي:

الجدول (3-1): التوزيع القطاعي لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004).

السنة / القطاع	2001	2002	2003	2004	مجموع المبالغ	المجموع %
أشغال كبرى وهياكل قاعدية	100.7	70.2	37.6	2.0	210.5	40.1
تنمية محلية وبشرية	71.8	72.8	53.1	6.5	204.2	38.8
قطاع الفلاحة والصيد البحري	10.6	20.3	22.5	12.0	65.4	12.4
دعم الإصلاحات	30.0	15.0	–	–	45.0	8.6
المجموع	205.4	185.9	113.9	20.5	525.0	100

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، "**تقرير حول الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر خلال السداسي الثاني من سنة 2001**"، ص 87.

[1] المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، **تقرير حول الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر خلال السداسي الثاني من سنة2001**، ص 87.

وعرفت سنة 2002 عجزا في الموازنة قدر بـ 100 مليار دج أي بنسبة 23.9% من الناتج المحلي، كما استحوذت هذه السنة على تنفيذ أكبر جزء من البرنامج، فتم استهلاك 380 مليار دج من أصل 525 مليار دج المبرمجة للمخطط[1]، كما ارتفعت نسبة نمو الناتج المحلي الخام من 3.3% سنة 2002 إلى 4.7% مع نهاية البرنامج، كما تميز سعر الصرف بالثبات النسبي تجاه الدولار حيث تراوح سعر الصرف مقابل الدولار بين 77.2 دج و 79.6 دج خلال فترة المخطط.

3/10- نتائج البرنامج

لمعرفة الوضع الاقتصادي يمكن الإشارة لأهم المؤشرات الاقتصادية في الجدول الموالي:

الجدول (3-2): بعض مؤشرات الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2000-2004.

السنة / البيان	2000	2001	2002	2003	2004
احتياطات الصرف مليار دولار	11.9	17.9	23.1	32.9	43.1
واردات مليار دولار	9.17	9.9	12.0	13.5	18.3
سعر البترول دولار/برميل	27.6	23.1	24.3	28.1	36
مداخيل الجزائر من المحروقات مليار دولار	21.4	18.4	18	23.9	31.3
رصيد صندوق ضبط الموارد 31-12 مليار دج	232.1	171.5	27.9	320.8	721.6

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات:

- Statical Bulletin of Arab Countries, Arab Monetary Fund,2020.
- www.opec.org, (05/05/2021).
- www.ONS.DZ, (05/05/2021).
- www.perspective.usherbrooke.ca/bilan/statistiques/, (05/05/2021).
- Ministere Des Finances, Rapport de Présentation Du Proget De La Loi De Finance Pour 2008.

نلاحظ من الجدول أعلاه وجود تحسن مستمر في احتياطي الصرف الأجنبي من الجدول السابق، حيث ارتفع من 11.9 مليار دولار إلى أكثر من ثلاث أضعاف خلال الفترة الممتدة بين بداية ونهاية برنامج الإنعاش الاقتصادي، ويعود هذا الارتفاع في الصرف الأجنبي إلى تحسن

[1] وليد عبد الحميد عايب، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الكلي دراسة تطبيقية قياسية لنماذج تنمية الاقتصادية، مكتبة حسن المصرية، بيروت، لبنان، 2010 ، ص 230.

مداخيل الجزائر البترولية نتيجة ارتفاع أسعار البترول كما هو موضح في الجدول، حيث قامت هذه المداخيل بتغطية الواردات التي كانت في تزايد مستمر والتي ارتفعت بالضعف بين سنتي 2000 و2004، كذلك من الجدول نلاحظ الرصيد الموجب لصندوق ضبط الموارد خلال فترة البرنامج، عدا التدهور الكبير خلال سنة 2002، حيث انخفض رصيد صندوق ضبط الموارد إلى 29.9 مليار دج بعدما كان يقدر بـ 171.5 مليار دج، وسبب هذا الانخفاض يعود إلى انخفاض أسعار البترول لسنتي 2001 و2002 بالإضافة إلى ارتفاع فاتورة الواردات بنسبة 17.5% مقارنة بالسنة السابقة.

أما بالنسبة للمديونية خلال فترة برنامج الإنعاش الاقتصادي فشهدت انخفاضا طفيفا نتيجة التحسن في مداخيل الجزائر، حيث انخفضت المديونية من 25.2 مليار دولار سنة 2000 إلى 22.5 مليار دولار لتحافظ على هذا المستوى لغاية 2004، كما انخفضت خدمة الدين بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي إلى 31.8% سنة 2002 مع تواصل انخفاضها إلى مستوى 17.6% سنة 2004، أما إذا تكلمنا عن قيمة خدمة الدين فنجدها تراوحت بين 4.1 و5.6 مليار دولار خلال سنتي 2002-2004.

والجدول التالي يلخص أهم التغيرات فيما يخص المديونية والناتج المحلي الإجمالي:

الجدول (3-3): أهم التغيرات المتعلقة بالمديونية والناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2000-2004

السنة / البيان	2000	2001	2002	2003	2004
إجمالي ديون خارجية مليار دولار	25.2	22.5	22.6	23.3	21.8
الناتج المحلي الإجمالي مليار دولار	79	55.1	57	68	85
نسبة الديون إلى الناتج المحلي الإجمالي مليار دولار	31.8	40.8	39.7	34.4	25.6

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات:

- www.bank-of-algeria.dz/, (07/05/2021).
- WWW.ONS.DZ, (07/05/2021).
- Conseil National Economique Et Social.

المحاضرة رقم 11: البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي

– برنامج دعم النمو الأول والثاني– (2005– 2009) (2010–2014)

1/11 مقدمة

كمواصلة لبرنامج الإنعاش الاقتصادي أعلنت السلطات الجزائرية عن البرنامج التكميلي لدعم النمو لاستكمال مسيرة الأول، حيث رصد له غلاف مالي قدر بـ 55 مليار دولار ما يعادل 4200 مليار دينار ممول من طرف صندوق ضبط الإيرادات[1]، فكان الاهتمام بالبنية التحتية بنسبة 40% من الغلاف المالي الكلي للبرنامج، بالإضافة إلى إطلاق مشاريع ضخمة كمشروع مليون وحدة سكنية والطريق السيار شرق–غرب وتجديد السكك الحديدية، كل هذه المشاريع كان الهدف منها محاولة تنشيط مختلف القطاعات الاقتصادية[2].

2/11– برنامج دعم النمو الأول (2005–2009)

تميزت هذه الفترة بارتفاع الواردات السلعية خاصة لسنة 2008 إلى 30 مليار دولار بعدما كانت لا تتجاوز 26 مليار دولار في السنة الماضية فالزيادة قدرت بـ 13.3%، كما قامت الحكومة برفع سعر البترول المرجعي خلال سنة 2007 حيث حدد بـ 37 دولار بدلا من 19 دولار، وهذا يعكس الصورة الايجابية المتوقعة لأسعار البترول في السوق الدولية، كما واصل الناتج المحلي نموه الايجابي حيث بلغت نسبة نموه 5.5% سنة 2005 و9.2% سنة 2006، لينخفض بعد ذلك إلى 5.4% سنة 2007، وبالنسبة لسعر الصرف مقابل الدولار لم يشهد تغيرا كبيرا حيث قدر بـ 73.3 دج سنة 2005 لينخفض إلى 72.6 و69.9 دج خلال سنتي 2006 و2007 بالترتيب.

والجدول الموالي يوضح وضعية بعض المؤشرات التي تعكس وضعية الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2005–2009):

[1] وليد عبد الحميد عايب، **مرجع سابق**، ص 231.

[2] **المرجع نفسه**، ص 231.

الجدول (3-4): بعض المؤشرات التي تعكس وضعية الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2005-2009

السنة / البيان	2005	2006	2007	2008	2009
احتياطات الصرف مليار دولار	56.1	77.7	110.1	143.10	147.22
واردات مليار دولار	20.3	21.4	27.4	39.4	39.2
سعر البترول دولار/برميل	54.6	65.85	74.94	99.97	62.10
مداخيل الجزائر من المحروقات مليار دولار	45.09	53.42	58.20	77.19	44.41
إجمالي ديون خارجية مليار دولار	16.8	5.7	5.7	5.8	5.3
ناتج محلي إجمالي مليار دج	7564.7	8512.2	9408.3	11042.8	10212
صادرات مليار دولار	46.33	54.74	60.59	78.59	45.18

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات:

- النشرة الإحصائية الثلاثية، بنك الجزائر، 11 سبتمبر 2010، ص 15-26.
- www.bank-of-algeria.dz/, (13/05/2021).
- http://perspective.usherbrooke.ca/bilan/statistiques/, (13/05/2021).
- www.opec.org, (13/05/2021).
- http://data.albankaldawli.org/indicator/DT.DOD.DECT.CD.htm- , (13/05/2021).
- Ministere Des Finances, Rapport de Présentation Du Proget De La Loi De Finance Pour 2008.

من الجدول السابق نجد بأن هذه الفترة تميزت بطفرة مست الأسواق الدولية، فارتفع سعر البترول لمستويات قياسية متخطيا عتبة 99 دولار سنة 2008، حيث انعكس بصفة إيجابية على احتياطي الصرف، والذي استمر في التزايد ليبلغ 147.22 مليار دولار أي بقيمة أكبر من الضعف لما كان عليه سنة 2005، بالمقابل نلاحظ الانخفاض الكبير للمديونية الخارجية من 16.8 مليار دولار سنة 2005 إلى 5.7 مليار دولار خلال 2006 محافظة على هذا المستوى خلال بقية الفترة مثلما يوضحه الجدول، أما بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي فكان في تزايد مستمر ليبلغ 11042.8 مليار دج سنة 2008 و 10212 دج سنة 2009، إذ لم تؤثر عليه الزيادة في فاتورة الإيرادات والتي كانت بدورها ترتفع باستمرار.

نتائج البرنامج

بعد تحليل النتائج المحققة في إطار تنفيذ برنامج الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو، نستنتج أن أثر هذا البرنامج لم يكن قويا بالدرجة المتوقعة، إذ تبين أن قطاع المحروقات لا زال يمثل أحد المكونات الرئيسية للناتج المحلي الخام، حيث ارتفعت الجباية البترولية من 76154 مليون دج سنة 1990 إلى 720000 مليون د.ج سنة 2000 ثم إلى 2905000 مليون دج سنة 2010 والتي مثلت ما نسبته 66.3% من الإيرادات العامة للدولة، وبالتالي زاد الإنفاق العام للدولة[1].

وأن النمو خارج المحروقات وعلى الرغم من معدله الهام نسبيا بقي هشا باعتباره منشطا إلى حد كبير بواسطة الاستثمارات العمومية (في مجال البني التحتية)، وأن (مساهمة قطاع الصناعة) الذي يعد الأساس لكل نمو حقيقي ودائم في هذا النمو كانت على العموم ضعيفة[2].

وعلى الرغم من الاستثمارات المتزايدة والتي انعكست على الأجور والمرتبات، غير أن معدل البطالة يبقى هام خاصة في أواسط الشباب[3].

3/11- برنامج دعم النمو الثاني (2010-2014):

يندرج هذا البرنامج ضمن حركية إعادة الإعمار الوطني التي انطلقت قبل عشر سنوات ببرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الذي تمت مباشرته سنة 2001 على قدر الموارد التي كانت متاحة آنذاك، وتواصلت هذه الحركية ببرنامج آخر للفترة الممتدة من 2005-2009 وهو البرنامج التكميلي لدعم النمو والذي تدعم هو الآخر ببرامج إضافية خاصة ولايات الجنوب والهضاب العليا ومن أجل إتمام هذه الديناميكية تم استحداث برنامج جديد للفترة 2010-2014 وذلك من أجل تدارك التأخر واستكمال المشاريع قيد الإنجاز، وقد خصص لهذا البرنامج مبلغ 286 مليار دولار وهو يشمل شقين هما[4]:

- مشاريع جديدة بمبلغ 156 مليار دولار؛

---

[1] أنيسة بن رمضان، **دراسة إشكالية استغلال الموارد الطبيعية الناضبة وأثرها على النمو الاقتصادي**، دار هومة، الجزائر، 2014، ص 252.

[2] محمد مسعي، **سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو**، مجلة الباحث، العدد 10، ورقلة، 2012، ص 157.

[3] عبد الرحمن تومي، **الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر الواقع والأفاق "2000-2009"**، مجلة دراسات اقتصادية، العدد 12، 2009، ص 81.

[4] عبد القادر روشو، **أثر سياسة الإنفاق العمومي على استقرار المؤشرات الكلية للاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2001-2014**، مجلة دفاتر اقتصادية، العدد 10، "السنة السادسة"، 2015، ص 28.

- استكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها (السكة الحديدية والطرق والمياه) بمبلغ 130 مليار دولار،

ومن أهداف هذا البرنامج[1]:

- تحسين التنمية البشرية؛
- مواصلة تطوير المنشآت القاعدية الأساسية وتحسين الخدمة العمومية؛
- دعم تنمية الاقتصاد الوطني؛
- التنمية الصناعية؛
- تشجيع إنشاء مناصب الشغل؛
- تطور اقتصاد المعرفة.

وتم تقسم البرنامج إلى ستة قطاعات نبينها من خلال الجدول التالي:

الجدول (3-5): مضمون برنامج دعم النمو الثاني (2010-2014)

	المجموع	النسبة المئوية
التنمية البشرية	*10122*	*%49.5*
المنشآت القاعدية الأساسية	*6448*	*%31.5*
تحسين وتطوير الخدمات العمومية	1666	*%8.16*
التنمية الاقتصادي	*1566*	*%7.7*
الحد من البطالة	360	*%1.8*
البحث العلمي والتكنولوجيا الجديد الاتصال	250	*%1.2*
المجموع	20412	*%100*

المصدر: هدى بن محمد، "**عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001-2019**"، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد 05، 2020، ص 48.

من خلال الجدول يتبين لنا أن التنمية البشرية أخذت أكبر حصة في البرنامج بنسبة *49.5%*من مبلغ البرنامج حيث وجهت لإنشاء مؤسسات تربوية وجامعية وصحية ورياضية ومؤسسات للتكوين المهني وبرمجة إنجاز مليوني وحدة سكنية،توصيل الكهرباء والغاز والماء إلى

[1] عثمان علام، **واقع المناخ الاستثماري في الجزائر من الآثار لبرامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2014**، الملتقى العربي الأول حول الاستثمارات الاقتصادية الجديدة بين المشروعية والثبات التشريعي، يناير 2015، مصر، ص 12.

المناطق الريفية المعزولة، وإعداد مجموعة من البرامج لفائدة قطاع المجاهدين والشؤون الدينية والثقافة والاتصال.

أما قطاع المنشآت القاعدية الأساسية فقد خصص له ما نسبته *31.5%* من مبلغ البرنامج وجه لمواصلة توسيع وتحديث شبكات الطرقات والسكك الحديدية وزيادة قدرات الموانئ وتحديث الهياكل القاعدية للمطارات، وتحسين النقل الحضري الذي سيعرف تجهيز *14* مدينة بخطوط الترامواي، كما خصص مبلغ لقطاع تهيئة الإقليم والبيئة موجه خصوصا لإنجاز أربع مدن جديدة وكذا مختلف عمليات المحافظة على البيئة مثل تسيير النفايات.

وخصص ما نسبته *8.16%* من مبلغ البرنامج لتحسين وتطوير الخدمات العمومية وجه أساسا إلى للجماعات المحلية والأمن الوطني والحماية الوطنية، وقطاع العدالة، المالية وقطاع العمل.

أما دعم التنمية الاقتصادية فخصص لها *7.7%* من مبلغ البرنامج موجهة لدعم قطاع الفلاحة والصيد البحري، دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إنعاش وتحديث المؤسسات العمومية الاقتصادية، وتحديث وانتشاء مناطق صناعية.

خصص ما نسبته *1.8%* من مبلغ البرنامج للحد من البطالة موجه لدعم إدماج حاملي شهادات التعليم العالي والتكوين المهني، ودعم استحداث مؤسسات ونشاطات مصغرة، ترتيبات للتشغيل المؤقت.

كما خصص ما نسبته *1.2%* من مبلغ البرنامج للبحث العلمي والتكنولوجيا الجديدة للاتصال موجه لتطوير البحث العلمي، تجهيزات موجهة لتعميم تعليم الإعلام الآلي في كل أطوار المنظومة الوطنية للتربية، والتعليم والتكوين، وتجسيد الحكومة الالكترونية.

4/11- نتائج البرنامج

يمكن تحليل الوضعية الاقتصادية في ظل هذا البرنامج من خلال مؤشرات ومجاميع عديدة، وسوف نركز على بعض المؤشرات المهمة الموضحة في الجدول التالي:

الجدول (3-6): تطور بعض المؤشرات الاقتصادية خلال الفترة 2010-2014

السنة / البيان	2010	2011	2012	2013	2014
معدل نمو الناتج الداخلي الخام %	3.3	2.4	3.3	2.8	3.8
معدل البطالة %	10	10	11	9.8	10.6
معدل التضخم %	3.91	4.52	8.89	3.27	2.92
ميزان المدفوعات (مليار دولار)	12.15	19.70	12.057	0.133	-5.881
الدين الخارجي (مليار دولار)	5.7	4.41	3.67	3.39	3.73

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات:

-الديوان الوطني للإحصائيات (التشغيل حوصلة إحصائية 1962- 2011)

- (الجزائر بالأرقام نتائج 2013-2015، نشرة 2016)،

- بنك الجزائر (النشرية الإحصائية الثلاثية، سبتمبر 2017)،

- بنك الجزائر (Bulletin statistique de la banque d'Algérie: juin 2012).

- التقارير السنوية لبنك الجزائر: 2010، 2011، 2012، 2013، 2014.

من خلال الجدول السابق يتبين لنا أن معدلات النمو الاقتصادي كانت متواضعة خلال فترة البرنامج وكانت متأرجحة مرة نحو الارتفاع ومرة نحو الانخفاض متأثرة بذلك بأسعار النفط في الأسواق الدولية.

عرفت معدلات البطالة استقرارا حيث انتقلت من *10%* سنة *2010* إلى 10.6% في سبتمبر 2014، كما عرفت معدلات التضخم تذبذبا أيضا فقد ارتفع معدل التضخم سنة *2010* من *3.91%* إلى *8.89%* سنة *2012* ليعاود الانخفاض سنة *2014* إلى *2.92%*.

عرفت معدلات البطالة استقرارا حيث انتقلت من *10%* سنة *2010* إلى 10.6% في سبتمبر 2014، كما عرفت معدلات التضخم تذبذبا أيضا فقد ارتفع معدل التضخم سنة *2010* من *3.91%* إلى*8.89%* سنة *2012* ليعاود الانخفاض سنة *2014* إلى*2.92%*.

ارتفع رصيد ميزان المدفوعات من *12.15* مليار دولار سنة *2010* إلى 19.70 مليار دولار سنة *2011* ليعاود الانخفاض سنة *2012* برصيد قدره *12.05* مليار دولار، لينخفض بعد ذلك بشدة في سنة *2013* برصيد قدره *0.133* مليار دولار، ليحقق عجزا في *2014* بـ *5.881* مليار دولار متأثرا بانهيار أسعار النفط في الأسواق الدولية في الوقت الذي عرفت فيه الواردات ارتفاعا كبيرا.

في حين بقي الدين الخارجي في مستوى مستقر متجها نحو الانخفاض حيث انتقل من *5.7* مليار دولار سنة *2010* إلى *3.73* مليار دولار سنة 2014.

المحاضرة رقم 12: برنامج توطيد النمو الاقتصادي للفترة (2015-2019)

1/12- مقدمة

يعتبر هذا البرنامج تكملة للبرامج التنموية السابقة حيث يغطي هذا البرنامج عمليات الاستثمارات العمومية المسجلة خلال فترة 2015-2019، حيث تم إنشاء صندوق تسيير عمليات الاستثمارات العمومية المسجلة بعنوان برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2015-2019، والذي جاء ضمن حساب التخصيص الخاص رقم 143-302[1].

وخصص له مبلغ قدر بـ 4079.6 مليار دج في 2015، مقابل مبلغ بـ 1894.2 مليار دج في 2016، حيث نالت فيه المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية الحصة الأكبر[2].

كما كانت الأهداف الرامية تحقيقه في هذا البرنامج كما يلي[3]:

- الحفاظ على المكاسب الاجتماعية من خلال منح الأولوية لتحسين الظروف المعيشية للسكان في قطاعات السكن، التربية، التكوين، والصحة العمومية، وربط البيوت بشبكات الماء والكهرباء والغاز...الخ؛ وترشيد التحويلات الاجتماعية ودعم الطبقات المحرومة العاملة؛
- الاهتمام أكثر بالتنويع الاقتصادي وتحقيق نمو الصادرات خارج قطاع المحروقات؛ والاهتمام بالتنمية الفلاحية والريفية، بسبب مساهمتها في الأمن الغذائي وتنويعه؛
- استحداث مناصب الشغل؛ ومواصلة جهد مكافحة البطالة وتشجيع الاستثمار المنتج المحدث للثروة ومناصب العمل؛

---

[1] مرسوم تنفيذي رقم 15-205 مؤرخ في 11 شوال عام 1436 الموافق 27 يوليو سنة 2015، يحدد كيفيات تسيير حساب التخصيص الخاص رقم 143-302 الذي عنوانه صندوق تسيير عمليات الاستثمارات العمومية المسجلة بعنوان برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2015-2019، ا لجريدة الرسمية العدد 41 الصادرة في 13شوال 1436 الموافق 29 يوليو 2015. تم الاسترداد من الموقع: https://www.joradp.dz/HAR/Index.htm

[2] قانون رقم 14-10 مؤرخ في 8 ربيع الأول 1436 الموافق 30 ديسمبر 2014، يتضمن قانون المالية لسنة 2015، وقانون رقم 18-15 مؤرخ في 18ربيع الأول 1437 الموافق 30 ديسمبر 2015، يتضمن قانون المالية لسنة 2016. تم الاسترداد من الموقع: http://www.andi.dz/index.php/ar/cadre-juridique/lois-de-finances

[3] مسعودي زكرياء، **تقييم أداء برامج تعميق الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر من خلال مربع كالدور السحري دراسة للفترة 2001-2016**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 06، جوان 2017، ص 221.

- إعطاء عناية خاصة للتكوين ونوعية الموارد البشرية من خلال تشجيع وترقية تكوين الأطر واليد العاملة المؤهلة.

وسعت الحكومة في برنامج توطيد النمو الاقتصادي إلى تحقيق نسبة سنوية للنمو قدرها *7%* قصد الحد من البطالة وتحسين ظروف معيشة المواطنين[1].

2/12- محتوى البرنامج

تم تقسيم البرنامج إلى تسعة قطاعات نبينها من خلال الجدول التالي:

الجدول (3-7): مضمون برنامج توطيد النمو الاقتصادي خلال الفترة (2015-2016)

السنة / البيان	2015	2016	المجموع	النسبة المئوية
الصناعة	5.1	4.8	9.9	*%0.2*
الفلاحة والري	209.4	198.2	407.6	*%6.8*
دعم الخدمات المنتجة	32.6	14.9	47.5	*%0.8*
المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية	1854.2	441.3	2295.5	*%38.4*
التربية والتكوين	227.8	78.6	306.4	*%5.1*
المنشآت القاعدية الاجتماعية والثقافية	151.3	32.7	184	*%3.1*
دعم الحصول على سكن	234.3	24.4	258.7	*%4.3*
مخططات البلدية للتنمية ومواضيع أخرى	900	860	1860	*%29.5*
عمليات برأس المال	464.6	239	703.6	*%11.8*
المجموع	4079.6	1894.2	5973.8	*%100*

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

- قانون رقم *14-10* مؤرخ في *8* ربيع الأول *1436* الموافق *30* ديسمبر *2014*، يتضمن قانون المالية لسنة 2015، ص 48: *http://www.joradp.dz/FTP/JO-ARABE/2014/A2014078.pdf*

- والقانون رقم 18-15 مؤرخ في *18* ربيع الأول *1437* الموافق *30* ديسمبر *2015* يتضمن قانون المالية لسنة 2016، ص 38:

https://www.joradp.dz/FTP/JO-ARABE/2015/A2015072.pdf

[1] مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية، ماي 2014، ص 11. تم الاسترداد من الموقع:
http://www.premierministre.gov.dz/ressources/front/files/pdf/plans-dctions/planaction2014ar.pdf

من خلال الجدول السابق يتبين لنا أن قطاع المنشآت القاعدية، الاقتصادية والإدارية أخذ الحصة الأكبر من برنامج توطيد النمو خلال الفترة *2015-2016* وذلك بنسبة *38.4%* من مبلغ البرنامج وهذا بعدما كان قطاع تنمية الموارد البشرية في البرامج السابقة هو الذي يأخذ الحصة الأكبر، ويعود ذلك إلى توجيه أكبر قدر من المبالغ لإتمام المشاريع السابقة المبرمجة سابقا خاصة مع اتجاه موارد الدولة نحو الانخفاض، أما مخططات البلدية للتنمية ومواضيع أخرى الموجهة لتوفير الحاجات الضرورية للمواطنين ودعم القاعدة الاقتصادية مثل التجهيزات الفلاحية والقاعدية وتجهيزات الانجاز والتجهيزات التجارية فقد أخذت حصة تقدر بـ *29.5%* من مبلغ البرنامج، ثم عمليات برأس مال (مبالغ إعادة هيكلة المؤسسات العمومية، تخفيض الفوائد، ..الخ) بـ 11.8% من مبلغ البرنامج، ثم الفلاحة والري بحصة تقدر بـ 6.8% من مبلغ البرنامج، ثم التربية والتكوين بحصة تقدر بـ *5.1%* من مبلغ البرنامج، ثم باقي القطاعات الأخرى مجتمعة بحصة تقدر بـ *8.4%* من مبلغ البرنامج.

وما يلاحظ أن حجم المبالغ الموجهة للتجهيز خلال سنة *2016* قد انخفض كثيرا بالمقارنة مع حجم المبالغ الموجهة للتجهيز خلال سنة *2015* وذلك بنسبة تقدر بـ *54%*، وهذا راجع لانخفاض مداخيل البلاد وللتدابير المتخذة من قبل السلطات العامة الرامية إلى التقليل من الإنفاق لمواجهة الأزمة المالية بما يعرف بسياسة التقشف.

3/12- نتائج البرنامج

يمكن تحليل الوضعية الاقتصادية في ظل هذا البرنامج من خلال بعض المؤشرات المهمة الموضحة في الجدول التالي:

الجدول (3-8): تطور بعض المؤشرات الاقتصادية خلال الفترة 2015-2016

السنة / البيان	2015	2016
معدل نمو الناتج الداخلي الخام %	3.7	3.3
معدل البطالة %	11.2	10.5
معدل التضخم %	4.78	6.39
ميزان المدفوعات (مليار دولار)	-27.54	-26.03
الدين الخارجي (مليار دولار)	3.02	3.84

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات:

- بنك الجزائر (النشرية الإحصائية الثلاثية، سبتمبر 2017).
- التقارير السنوية لبنك الجزائر: 2015، 2016.
- Activité emploi et chomage en septembre 2017
- Les comptes nationaux trimestriels 3 eme trimestre : 2017.

من خلال الجدول السابق نلاحظ انخفاض معدل نمو الناتج الداخلي الخام من 3.7% سنة 2015 إلى 3.3% سنة 2016 وهذا النمو المسجل كان بفضل نمو بعض القطاعات خارج المحروقات كالفلاحة والصناعة والبناء والأشغال العمومية والري، كما أن معدلات البطالة قد انخفضت من 11.2% في سبتمبر 2015 إلى 10.5% في سبتمبر 2016، ومعدل التضخم قد ارتفع من 4.78% سنة 2015 إلى 5.04% في جانفي 2016، أما ميزان المدفوعات فقد سجل عجزا حادا للسنة الثانية على التوالي بمبلغ قدره 27.54 مليار دولار سنة 2015 وهذا ما يعكس انهيار أسعار النفط باعتبار أن النفط يمثل أكثر من 95% من صادرات البلاد، لينخفض هذا العجز إلى 26.03 مليار دولار سنة 2016 نتيجة استمرارية أسعار النفط في الانخفاض، بالنسبة للدين الخارجي فقد بقي في مستويات مستقرة في حدود 3 مليار دولار وهي مستويات ضعيفة جدا.

كما عرف سعر صرف الدينار الجزائري تراجعا محسوسا أمام العملات الأجنبية حيث تراجع أمام الدولار الأمريكي بنسبة 22%، كما تراجع أمام الأورو بنسبة 9.3% سنة 2015، ليتواصل هذا الانخفاض سنة 2016 بنسبة 3.2% أمام الدولار الأمريكي وارتفاع طفيف أمام الأورو بنسبة 0.6% [1]، وهذا ما أدى إلى ارتفاع الأسعار وتقويض القدرة الشرائية للمواطن والإحساس بغلاء المعيشة.

كما عرفت سنة 2015 انخفاضا كبيرا في احتياطيات الصرف الأجنبي لتصل إلى 144.3 مليار دولار، لتتواصل في الانخفاض سنة 2016 لتصل إلى 114.14 مليار دولار، وبالرغم من هذه الانخفاضات تبقى هذه الاحتياطات معتبرة وتبقي الوضعية المالية الخارجية للجزائر صلبة ومريحة نسبيا[2].

إن انخفاض أسعار المحروقات خلال سنة 2014 واستمراره خلال السنوات اللاحقة أدى إلى انخفاض عائدات الدولة المحلية والخارجية وبالتالي سوف تستمر المديونية العامة الداخلية في الارتفاع، ويزداد اللجوء التدريجي للمديونية الخارجية في المدى المتوسط والطويل في حالة استمرار

[1] النشرة الإحصائية الثلاثية، بنك الجزائر، سبتمبر 2017، ص 21. تم الاسترداد من الموقع:
http://www.bank-of-algeria.dz/pdf/Bulletin_39a.pdf

[2] مداخلة محافظ بنك الجزائر أمام مجلس الأمة حول التطورات المالية والنقدية لسنة 2015 وتوجهات السنة المالية 2016 في ظرف استمرار الصدمة الخارجية، أفريل 2017. تم الاسترداد من:
http://www.bank-ofalgeria.dz/pdf/interventiongouv_cnavril2017arabe.pdf

الأزمة ويزداد السحب من صندوق ضبط الإيرادات الذي بدأت إيراداته تتناقص، الأمر الذي يؤثر حتما في تمويل البرامج التنموية والاستثمارية العامة في المخطط الخماسي 2015-2019[1].

وعليه فإن تنفيذ هذا البرنامج جاء في ظروف مالية جد صعبة تمر بها البلاد مما تطلب تجميد كل العمليات التي لم تنطلق والتي ليست من الضروريات إلا تلك العمليات ذات الأهمية القصوى، وقد قررت الحكومة غلق كافة صناديق التخصيص التي وجدت قصد تسيير وتأطير مشاريع الاستثمارات العمومية، وجعلها ضمن صندوق واحد، يضمن للحكومة التخلي عن تعدد الصناديق، وذلك في سياق سياسات ترشيد الإنفاق العمومي التي تبنتها الحكومة كإستراتيجية بسبب تراجع مدا خيل الدولة.

ولهذا تم تفعيل برنامج جديد يعرف بـ: النموذج الجديد للنمو (2016-2030)، حيث سنحاول عرض وتحليل هذا البرنامج في المحاضرة الموالية

[1] سويح جمال، بن طيرش عطاء الله، **تقييم مدى فعالية البرامج التنموية في تنويع الاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات**، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، المجلد 01، العدد01، ص 214.

المحاضرة رقم 13: النموذج الجديد للنمو (2016-2030)

1/13- مقدمة

في ظل الانخفاض المستمر لأسعار النفط الممول الرئيس لبرامج التنمية حتمي على الحكومة تجميد كل العمليات التي لم تنطلق، والمرور إلى المصادقة على هذا النموذج الجديد للنمو في جويلية 2016، وقد تم وضعه ضمن ثلاث مراحل أساسية، تتمثل المرحلة الأولى في مرحلة الإقلاع من *2016* إلى*2019* وتهدف خلالها الجزائر إلى تحسين إيرادات الجباية المحلية لتغطية نفقات التسيير، وتقليص عجز الميزانية، وتعبئة موارد إضافية ضرورية في السوق المالي الداخلي، المرحلة الثانية مرحلة الانتقال من 2020 إلى*2025* هدفها تدارك الاقتصاد المحلي، أما المرحلة الثالثة فتتمثل في مرحلة الاستقرار من *2026* إلى*2030* تهدف من خلالها إلى تحقيق معدل نمو سنوي خارج قطاع المحروقات يصل *%* 6.5 [1].

وتتمثل أهدافه في[2]:

- المسار المتواصل للنمو ومضاعفة حصة الصناعة التحويلية؛
- عصرنة القطاع الفلاحي؛
- الانتقال الطاقوي؛
- تنويع الصادرات.

[1] النموذج الجديد للنمو، وزارة المالية، جويلية 2016، ص 02. تم الاسترداد من:
http://www.mf.gov.dz/article_pdf/uplbe15d6d0e0ffa387bfb08d8f5d8698ab.pdf
- أنظر أيضا: وكالة الأنباء الجزائرية، تجسيد النموذج الاقتصادي الجديد في أفاق 2030 سيتم على ثلاث مراحل، تاريخ النشر: 2017/04/11. تم الاسترداد من الموقع: *https://www.aps.dz/ar/economie/41833*

[2] مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية، سبتمبر 2017، ص 02. تم الاسترداد من:
http://www.premierministre.gov.dz/ressources/front/files/pdf/plans-d-actions/plan-daction-du-gouvernement-2017-ar.pdf

2/13- محتويات البرنامج وأهدافه

تم تقسيم النموذج الجديد للنمو على تسع قطاعات رئيسة نبينها من خلال الجدول الآتي:

الجدول (3-9): مضمون النموذج الجديد للنمو خلال الفترة (2017-2019)

السنة / البيان	*2017*	2018	2019	المجموع	النسبة المئوية
الصناعة	3.6	5.3	1.3	10.2	*%0.1*
الفلاحة والري	101.1	116.5	160.7	378.3	*%6.3*
دعم الخدمات المنتجة	5.1	73.3	55.7	134.1	*%2.2*
المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية	139.9	596.5	485.4	1221.8	*%20.5*
التربية والتكوين	90.9	101.7	127.8	*320.4*	*%5.4*
المنشآت القاعدية الاجتماعية والثقافية	30.6	77.1	70.6	*178.3*	*%3*
دعم الحصول على سكن	14.9	69.8	99.6	*184.3*	*%3.1*
مخططات البلدية للتنمية ومواضيع أخرى	835	900	900	*2635*	*%44.1*
عمليات برأس المال	165.3	330	700.1	*1195.4*	*%20*
المجموع	1386.6	2270.5	2601.6	5973.8	*%100*

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

- قانون رقم 16-14 مؤرخ في 28 ربيع الأول عام 1438 الموافق 28 ديسمبر سنة 2016، يتضمن قانون المالية لسنة 2017، ص 67:
https://www.mf.gov.dz/pdf/texte/lois_finances_ar/lois_finances_ar_2018.pdf
- والقانون رقم 17-11 مؤرخ في 8 ربيع الثاني عام 1439 الموافق 27 ديسمبر سنة 2017، يتضمن قانون المالية لسنة 2018، ص 67:
https://www.mf.gov.dz/pdf/texte/lois_finances_ar/lois_finances_ar_2017.pdf
- والقانون رقم 18-18 مؤرخ في 19 ربيع الثاني عام 1440 الموافق 27 ديسمبر سنة 2018، يتضمن قانون المالية لسنة 2019، ص 30: https://www.joradp.dz/FTP/jo-arabe/2018/A2018079.pdf

من خلال الجدول السابق نجد أن مخططات البلدية للتنمية ومواضيع أخرى أخذت أكبر حصة من البرنامج بنسبة *%44.1* بعدما كانت ضمن الاهتمام الثاني في البرنامج السابق، ثم قطاع المنشآت القاعدية، الاقتصادية والإدارية بحصة تقدر بـ *%* 20.5 من مبلغ البرنامج حيث انخفضت

هذه النسبة بالمقارنة مع البرنامج السابق بعدما كانت *38.4%* وهذا نظرا لانخفاض عدد المشاريع وتوجيه المبالغ نحو إتمام المشاريع قيد الإنجاز، ثم عمليات برأس مال بـ *20%*، ثم باقي القطاعات، قطاع الفلاحة بحصة تقدر بـ *6.3%* من مبلغ البرنامج، التربية والتكوين بحصة تقدر بـ 5.4% من مبلغ البرنامج، وباقي القطاعات بحصة تقدر بـ *8.4%*.

وما يلاحظ أن حجم المبالغ الموجهة للتجهيز خلال سنة *2017* قد انخفض بالمقارنة مع حجم المبالغ الموجهة للتجهيز خلال سنة *2016* وذلك بنسبة تقدر بـ *27%*، وهذا راجع لاستمرار انخفاض مداخيل البلاد وللتدابير المتخذة من قبل السلطات العامة الرامية إلى التقليل من الإنفاق لمواجهة الأزمة المالية، إلا أن سنتي *2018* و2019 عرفتا زيادة في حجم المبالغ الموجهة للتجهيز بنسبة *64%* و *14.6%* على التوالي، وهذا نظرا لتعافي أسعار النفط مع نهاية *2017* وبداية *2018* بما فوق *60* دولار للبرميل.

3/13- النتائج الأولية للبرنامج

يمكن تحليل الوضعية الاقتصادية في ظل هذا البرنامج من خلال بعض المؤشرات المهمة الموضحة في الجدول التالي:

الجدول (3-10): تطور بعض المؤشرات الاقتصادية خلال الفترة 2017-2019

السنة / البيان	2017	2018	2019
معدل نمو الناتج الداخلي الخام %	1.3	1.4	0.8
معدل البطالة %	11.7	11.7	11.4
معدل التضخم %	5.59	4.26	1.95
ميزان المدفوعات (مليار دولار)	-21.76	-15.82	-16.93
الدين الخارجي (مليار دولار)	3.7	3.9	3.8

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

- بنك الجزائر (النشرة الإحصائية الثلاثية: ديسمبر 2017، وديسمبر 2018، وديسمبر 2019، ومارس 2020)،

-التقارير السنوية لبنك الجزائر: 2017، 2018، 2019.

من خلال الجدول السابق يتبين لنا انخفاض معدل نمو الناتج الداخلي الخام من *1.3%* في 2017 إلى *0.8%* في 2019، عاكسا بذلك الوضعية الصعبة الناتجة عن تقلبات أو بالأحرى

انخفاض أسعار النفط، أما معدل البطالة فقد سجل انخفاضا طفيف من 11.7% في 2017 إلى 11.4% في 2019 مع ثباته خلال سنة 2018، في حين بلغ معدل التضخم 5.59% سنة *2017* حيث أرتفع مقارنة مع السنوات السابقة عاكسا بذلك ارتفاع الأسعار خاصة بعد زيادة الضرائب والرسوم، إلا انه شهد انخفاض سنة 2019، في حين الدين العام بقى مستقرا في مستوياته المعتادة المريحة في حدود 3-4 مليار دولار.

وعليه فقد تم تطوير هيكل الاقتصاد الكلي والمالي المتوسط الأجل للفترة 2017-2019 في وضعية صعبة، التي تتسم بتضاؤل الموارد المالية للبلاد، وفي هذا السياق، فقد تم اتخاذ إجراءات استباقية من جانب السلطات العامة لتنفيذ مجموعة من التدابير الاقتصادية، والتي تم إدخال سلسلة أولى منها في قانون المالية التكميلي لعام 2015 وقانون المالية لسنة 2016[1].

[1] النموذج الجديد للنمو، وزارة المالية، جويلية 2016، **مرجع سابق**، ص 07.

قائمة المراجع المستخدمة

أولا: المراجع العربية

- **الكتب والمقالات**

1. أحمد سيد النجار(2006)، تقرير الاتجاهات الاقتصادية الإستراتيجية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة.
2. *ساعد* محمد (2018)، محاضرات لمقياس الاقتصاد الجزائري ، مطبوعة دروس موجهة للسنة الثانية علوم اقتصادية، جامعة ابن خلدون، تيارت.
3. محمد بلقاسم حسن بهلول(1999)، سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر، الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
4. شعوة الدراجي (2021)، محاضرات لمقياس الاقتصاد الجزائري ، مطبوعة دروس موجهة للسنة الثانية علوم اقتصادية، جامعة جيجل.
5. محمد راتول(2000)، سياسات التعديل الهيكلي ومدى معالجتها للاختلال الخارجي التجربة الجزائرية، رسالة دكتوراه قسم الاقتصاد كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر.
6. زرنوح ياسمينة(2006)، إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر.
7. عبد اللطيف بن أشنهو(1982)، التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
8. محمد هبول (2020)، محاضرات لمقياس الاقتصاد الجزائري ، مطبوعة دروس موجهة للسنة الثانية علوم اقتصادية، جامعة ميلة.
9. محمد بلقاسم حسن بهلول(1993)، الجزائر بين الأزمة السياسية والاقتصادية، مطبعة حلب، الجزائر.
10. عبد العزيز شرابي(1999)، برنامج التصحيح الهيكلي وإشكالية التشغيل في البلدان المغاربية، كتاب الإصلاحات الاقتصادية وسياسة الخوصصة في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
11. عبد الله بن دعيدة(1999)، التجربة الجزائرية في الإصلاحات الاقتصادية، كتاب الإصلاحات الاقتصادية وسياسات الخوصصة في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
12. لعياشي عنصر(1996)، التصنيع وتشكل الطبقة العاملة في الجزائر، كتاب الأزمة الجزائرية الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

13. سعد بشاينية(1985)، مساهمة الإصلاحات الاقتصادية وحدودها في حل أزمة المؤسسة العامة الجزائرية، مجلة المعهد المغربي للدراسات المعاصرة، العدد38، تونس.
14. بن طلحة صليحة(1997)، الجهاز المصرفي الجزائري وتمويل المؤسسة العمومية، رسالة ماجستير، قسم التسيير، جامعة الجزائر.
15. محمد شريف المان(1999)، الدينار والجهاز المصرفي في مرحلة الانتقال، كتاب الإصلاحات الاقتصادية وسياسة الخوصصة في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
16. شامي رشيدة (2007)، المنظمة العالمية للتجارة والآثار المرتقبة على الدول النامية حالة الجزائر، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر.
17. ناصر مراد(1996)، الإصلاح الضريبي في الجزائر وأثره على المؤسسة والتحريض الاستثماري، رسالة ماجستير، قسم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر.
18. جميل عبد الجليل(2004)، إشكالية الخوصصة حالة الجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة جيلالي اليابس بسيدي بلعباس، الجزائر، ص:157.
19. بلعزوز بن علي(2003)، انعكاسات الإصلاحات الاقتصادية على التوازن النقدي في الجزائر، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان31/30.
20. علي بطاهر(1994)، الإصلاحات الحديثة للنظام المصرفي قانون النقد والقرض، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر.
21. براهمية أمال (2016)، محاضرات في مقياس اقتصاد جزائري، مطبوعة دروس موجهة للسنة الثانية علوم اقتصادية، جامعة 08 ماي 1945، جامعة قالمة.
22. بلعزوز بن علي(2003)، أثر تغير سعر الفائدة على اقتصاديات الدول النامية، حالة الجزائر، رسالة دكتوراه، قسم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر.
23. محمد راتول(2000)، سياسات التعديل الهيكلي ومدى معالجتها للاختلال الخارجي، التجربة الجزائرية، رسالة دكتوراه قسم الاقتصاد كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر.
24. حميدي حمدي(1999)، خوصصة المؤسسات العمومية في القانون الجزائري، بحث مقدم على الندوة الفكرية التي نضمها المركز الوطني للدراسات والتحاليل الخاصة بالتخطيط بالجزائر، تحت عنوان الإصلاحات الاقتصادية وسياسة الخوصصة في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية.
25. سعداوي موسى (2007)، دور الخوصصة في التنمية الاقتصادية – حالة الجزائر، أطروحة غير منشورة، جامعة الجزائر.
26. هواري نورالدين (2022)، محددات وتأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة د مولاي الطاهر، سعيدة، الجزائر.

27.وليد عبد الحميد عايب، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الكلي دراسة تطبيقية قياسية لنماذج تنمية الاقتصادية، مكتبة حسن المصرية، بيروت، لبنان.

28.أنيسة بن رمضان، دراسة إشكالية استغلال الموارد الطبيعية الناضبة وأثرها على النمو الاقتصادي، دار هومة، الجزائر، 2014.

29.محمد مسعي، سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو، مجلة الباحث، العدد 10، ورقلة.

30.عبد الرحمن تومي، الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر الواقع والأفاق "2000-2009"، مجلة دراسات اقتصادية، العدد 12، 2009،.

31.عبد القادر روشو، أثر سياسة الإنفاق العمومي على استقرار المؤشرات الكلية للاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2001-2014، مجلة دفاتر اقتصادية، العدد 10، "السنة السادسة"، 2015.

32.عثمان علام، واقع المناخ الاستثماري في الجزائر من الآثار لبرامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2014، الملتقى العربي الأول حول الاستثمارات الاقتصادية الجديدة بين المشروعية والثبات التشريعي، يناير 2015، مصر.

33.مسعودي زكرياء، تقييم أداء برامج تعميق الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر من خلال مربع كالدور السحري دراسة للفترة 2001-2016، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 06، جوان 2017.

34.سويح جمال، بن طيرش عطاء الله، تقييم مدى فعالية البرامج التنموية في تنويع الاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، المجلد 01، العدد01.

35.دراجي كريمو(2017)، محاضرات في الاقتصاد الجزائري، مطبوعة دروس موجهة للسنة الثانية علوم اقتصادية، جامعة الجزائر3، ص ص: 69-76.

36. - الكيحل رانيا(2015)، المؤسسات الدولية ودورها في توجيه الاقتصاد الجزائري، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، ص ص : 76-85.

- **مراسيم تنفيذية وقوانين:**

37. مرسوم تنفيذي رقم *15-205* مؤرخ في *11* شوال عام *1436* الموافق 27 يوليو سنة 2015، يحدد كيفيات تسيير حساب التخصيص الخاص رقم 143-302 الذي عنوانه صندوق تسيير عمليات الاستثمارات العمومية المسجلة بعنوان برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2015-2019، ا لجريدة الرسمية العدد 41 الصادرة في *13*شوال *1436* الموافق *29* يوليو 2015. تم الاسترداد من الموقع: *https://www.joradp.dz/HAR/Index.htm*

38. قانون رقم *14-10* مؤرخ في *8* ربيع الأول *1436* الموافق *30* ديسمبر 2014، يتضمن قانون المالية لسنة 2015، وقانون رقم *15-18* مؤرخ في *18*ربيع الأول *1437* الموافق *30* ديسمبر 2015، يتضمن قانون المالية لسنة 2016. تم الاسترداد من الموقع:
http://www.andi.dz/index.php/ar/cadre-juridique/lois-de-finances

39. مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية، ماي 2014، ص 11. تم الاسترداد من الموقع:
http://www.premierministre.gov.dz/ressources/front/files/pdf/plans-dctions/planaction2014ar.pdf

40. النشرة الإحصائية الثلاثية، بنك الجزائر، سبتمبر 2017، ص 21. تم الاسترداد من الموقع:
http://www.bank-of-algeria.dz/pdf/Bulletin_39a.pdf

41. مداخلة محافظ بنك الجزائر أمام مجلس الأمة حول التطورات المالية والنقدية لسنة 2015 وتوجهات السنة المالية 2016 في ظرف استمرار الصدمة الخارجية، أفريل 2017. تم الاسترداد من:
http://www.bank-ofalgeria.dz/pdf/interventiongouv_cnavril2017arabe.pdf

42. النموذج الجديد للنمو، وزارة المالية، جويلية 2016، ص 02. تم الاسترداد من:
http://www.mf.gov.dz/article_pdf/uplbe15d6d0e0ffa387bfb08d8f5d8698ab.pdf

43. وكالة الأنباء الجزائرية، تجسيد النموذج الاقتصادي الجديد في أفاق 2030 سيتم على ثلاث مراحل، تاريخ النشر: 2017/04/11. تم الاسترداد من الموقع:
https://www.aps.dz/ar/economie/41833

44. مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية، سبتمبر 2017، ص 02. تم الاسترداد من:
http://www.premierministre.gov.dz/ressources/front/files/pdf/plans-d-actions/plan-daction-du-gouvernement-2017-ar.pdf

ثانيا: المراجع الأجنبية

45.*Abd EL Madjid Bouzidi (1999), Les Années 90 de l'économie algérienne, Enag Edition, Alger.*

46.*Ahmed Henni (1991), Economie de L'Algérie Indépendante, ENAG, Algérie.*

47.*Ahmed Benbitour (1998), L'Algérie au Troisième Millénaire, Edition Marinoor, Algérie.*

48.*Djenane Abd El Madjid(1997), Reformes économique et agriculture en Algérie, thèse de doctorat en science économique, université de Sétif, Algérie.*

قائمة المحتويات

الترقيم	الموضوع	الصفحة
1	مقدمـة	1
الجزء الأول: الاقتصاد الجزائري: الموروث الاستعماري (العهد العثماني والاستعمار الفرنسي)		
المحاضرة رقم 01: الاقتصاد الجزائري في العهد العثماني (1518-1830)		
1/1	**مقدمـة**	2
2/1	واقع الزراعة في العهد العثماني	2
3/1	واقع الصناعة في العهد العثماني	3
4/1	واقع التجارة في العهد العثماني	4
المحاضرة رقم 02: الاقتصاد الجزائري في العهد الفرنسي (1830-1962)		
1/2	**مقدمة**	5
2/2	الزراعة في الحقبة الاستعمارية	6
3/2	السياسة المالية	8
4/2	التجارة في ظل الاحتلال الفرنسي	9
المحاضرة رقم 03: السياسة التنموية المعتمدة بعد الاستقلال (1962-1979)		
1/3	**مقدمة**	13
2/3	التنمية الاقتصادية من المواثيق الرسمية للبلاد	14
3/3	أنظمة تسيير وادارة القطاعات الاقتصادية	16
4/3	المخططات التنموية	17
المحاضرة رقم 04: الاقتصاد الجزائري خلال عقد الثمانينات		
1/4	**مقدمة**	21
2/4	المخططات التنموية للثمانينات	22
3/4	إجراءات إصلاحات القطاع الاقتصادي العام والخاص	26
4/4	الإصلاحات النقدية والمالية	29
المحاضرة رقم 5: عقد التسعينات والجيل الجديد من الإصلاحات الاقتصادية		
1/5	**مقدمة**	32

2/5	إصلاح وتنظيم الجهاز المصرفي	32
3/5	تدابير تحسين المناخ الاستثماري	33
4/5	الإصلاح الضريبي وقانون الصادرات	35
خاتمة الجزء الأول		37
الجزء الثاني: الجزائر وبرامج الإصلاح الاقتصادي والتعديل الهيكلي		
المحاضرة رقم 06: برنامج الإصلاح الاقتصادي (مدخل نظري)		
1/6	**مقدمة**	39
2/6	محتوى برامج الاصلاح الاقتصادي	39
3/6	مكونات برنامج الاصلاح الاقتصادي	41
4/6	أهداف برنامج الاصلاح الاقتصادي	48
المحاضرة رقم 07: برنامج الإصلاح الاقتصادي الجزائري (الإستراتيجية والأهداف)		
1/7	**مقدمة**	49
2/7	علاقة الجزائر بالمؤسسات الدولية	49
3/7	برنامج الاستقرار الاقتصادي الأول والثاني	51
4/7	جدولة الديون وتمويل برنامج الإصلاح	52
المحاضرة رقم 8: مكونات برنامج الإصلاح الاقتصادي الجزائري		
1/8	**مقدمة**	54
2/8	برنامج التثبيت الاقتصادي	54
3/8	برنامج التعديل الهيكلي	57
4/8	خوصصة مؤسسات القطاع العام	60
5/8	نتائج وآثار برنامج الاصلاح الاقتصادي والتعديل الهيكلي	62
خاتمة الجزء الثاني		73
الجزء الثالث: الاقتصاد الجزائري مع مطلع الألفية الثالثة		
المحاضرة رقم 9: اتفاقيات الشراكة مع الاتحاد الأوربي وتحرير التجارة الدولية (2001-2005)		
1/9	**مقدمة**	75
2/9	اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوربي	75
3/9	الانعكاسات الاقتصادية لاتفاق الشراكة	78
4/9	سعي الجزائر للانضمام لمنضمة التجارة العالمية	83
5/9	ايجابيات وسلبيات انضمام الجزائر للمنظمة	90

المحاضرة رقم 10: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)		
1/10	**مقدمة**	91
2/10	مكونات البرنامج ومحتوياته	92
3/10	نتائج البرنامج وآثاره	93
المحاضرة رقم 10: البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي - دعم النمو الأول والثاني-		
1/11	**مقدمة**	94
2/11	برنامج دعم النمو الأول (2005-2009)	94
3/11	برنامج دعم النمو الثاني (2010-2014)	96
4/11	نتائج البرنامج	100
المحاضرة رقم 11: برنامج توطيد النمو الاقتصادي للفترة (2015-2019)		
1/12	**مقدمة**	101
2/12	محتوى البرنامج	102
3/12	نتائج البرنامج	103
المحاضرة رقم 12: النموذج الجديد للنمو (2016-2030)		
1/13	**مقدمة**	106
2/13	محتوى البرنامج وأهدافه	107
3/13	نتائج البرنامج الأولية	108
خاتمة الجزء الثالث		109
قائمة المراجع		110
قائمة المحتويات		115